

الانذار الاخير

عَصْرُ الشِّفْرَاتِ وَالْعَتَبَاتِ الْعَمِيَاءِ

هل بدأت مرحلة العودة في تاريخ البشر؟!

د.عقيل محمود الخزعلي
رئيس مجلس التنمية العراقي



الإهداء / الرسالة المفتوحة

أيُّها الإنسانُ المقبلُ على العَتَباتِ العَمِياءِ...
توقَّفْ قليلاً، قبل أن تَعْبَرَ هذا الزَمَنَ المُرَاوِعَ،
توقَّفْ، واسألْ نفسك:

هل أنتُ تُبْصِرُ الطريقَ، أم أنَّ الطريقَ هو مَنْ يُبْصِرُكَ؟
هل تُمَسِّكُ بالشِّفَرَاتِ، أم أنَّها تتسلَّلُ إلى داخلكِ دونَ وعيٍ؟
أيُّها الرَّاحِلُ بينَ النِّهَايَاتِ والبَدَايَاتِ،

اعلمْ أنَّ عَصْرَكَ هذا، الذي يُسَمُّونَهُ "عَصْرَ الذِّكَاةِ"،
قد يكونُ - في جَوْهَرِهِ - عَصْرَ الذِّكَاةِ الغَبِيِّ،
حيثُ تحترقُ المعاني تحت رمادِ السرعةِ،
وتُختزلُ الحَقِيقَةُ إلى ومضةٍ باهتةٍ تُباعُ وتُشْتَرَى.

لا تَخَفْ من الصَّخْبِ الذي يُلبَسُ التفَاهَةُ ثوبَ العبقريةِ،
ولا تغرَّكَ الأضواءُ التي تُصَادِرُ البصيرةَ باسمِ التَّقَدُّمِ.

في هذا العصرِ المُتَقَلِّبِ،

ستُعَرِّضُ عليكِ نِهَايَاتٍ كَثِيرَةً مُزَيَّفَةً،

وسيدعونكَ إلى بَدَايَاتٍ لا تُؤدِّي إلَّا إلى التَّيَهُ،

ولكنْ تذكَّرْ: "أنَّ النِّهَايَةَ الحَقِيقِيَّةَ، هي التي تُعيدُ ولادةَ الإنسانِ الحرِّ"،

وأنَّ البَدَايَةَ الأَصِيلَةَ، هي تلكَ التي تَنبُتُ من رَحِمِ السُّؤَالِ الصَّادِقِ، وليستِ التي تردك من
مَزَارِعِ الأجوبةِ المُعَلَّبةِ.





أَيُّهَا الْعَابِرُ بَيْنَ الْعَتَبَاتِ الْعَمِيَاءِ ،
أَحْمِلْ مَعَكَ هَذَا الْكِتَابَ كَمَا لَوْ كَانَ مَصْبَاحًا صَغِيرًا ،
لَا يَدَّعِي أَنَّهُ يُنِيرُ لَكَ كُلَّ الطَّرِيقِ ،
وَلَكِنَّهُ قَدْ يُسَاعِدُكَ أَنْ تَرَى حُفْرَةً كُنْتَ سَتَقَعُ فِيهَا ،
أَوْ بَابًا صَغِيرًا كُنْتَ سَتَغْفُلُ عَنْهُ ،
هَذَا الْكِتَابُ رِسَالَةٌ لَكَ :
أَنْ لَا تَبِيعَ بَصِيرَتَكَ بِثَمَنِ اللَّحْظَةِ ،
أَنْ لَا تُسَلِّمَ قَلْبَكَ لِعَوَاصِفِ الْمَعَانِي الْمُصْطَنَعَةِ ،
أَنْ تَظَلَّ قَابِضًا عَلَى وَعْيكِ ،
كَمَنْ يَقْبِضُ عَلَى جَمْرَةٍ فِي زَمَنِ يُجِيدُ إِحْرَاقَ الْأَحْلَامِ .
أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ،
حِينَ تَقْرَأُ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ ،
لَا تَسْعَ إِلَى أَنْ تَجِدَ أَجْوَبَةً جَاهِزَةً ،
ابْحَثْ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ أَنْ تُعَاشَ ،
وَالَّتِي قَدْ تُنْقِذُكَ مِنَ الْغَرَقِ فِي هَذَا الْمَحِيطِ الرَّمَادِيِّ .
إِلَيْكَ ، أَهْدِي هَذَا الْكِتَابَ ...
إِلَيْكَ ، أَيُّهَا الْبَاحِثُ عَنْ خَلَاصٍ يَلِيقُ بِإِنْسَانِيَّتِكَ .

د. عقيل الخزعلي

المحتويات

2.....	الإهداء / الرسالة المفتوحة
7.....	العالم في مهَبِّ النهايات الصامتة والبدايات الملتبسة
9.....	المحور الأول/ "نحن لا نرى العالم كما هو، بل كما نُشَقِّره في أذهاننا."
11.....	البنية/ [حين تبدأ القلاع بالتشقق من الداخل]
12.....	التفكُّك/ [حين تتآكل الأنظمة بصمت... قبل أن تنهار بضجيج]
13.....	الاستهلاك الداخلي/ [حين تلتهم الأنظمة ذاتها... وتعيش على فتات شرعيتها]
15.....	الأمثلة والنماذج الواقعية العالمية/ [حين ترى الأنظمة وهي تأكل نفسها]
17.....	المؤشرات الكمية والرقمية/ [أزمة الثقة في أرقام صامتة]
18.....	[السيناريوهات المستقبلية والبدائل المحتملة!]
	المحور الثالث/ (دروس من العالم لصياغة نموذج جديد) النماذج المقارنة في اللاإستقرار والتحوُّلات
20.....	البنوية
21.....	[البنية التأسيسية للنموذج]
23.....	[التفكُّك البنوي: الأسباب والمحفزات]
25.....	[من التفكُّك إلى الاستهلاك الداخلي للبنى؛ كيف تستنفد الأنظمة نفسها؟]
27.....	[أمثلة عالمية على نظم تفككت أو استهلكت من الداخل]"
29.....	[المؤشرات الكشفية للتحوُّلات البنوية]
33.....	المحور الرابع/ النماذج المقارنة في اللاإستقرار والتحوُّلات البنوية
34.....	[البنية التأسيسية للنماذج العالمية..من الفرضية إلى التجسيد]
35.....	"ديناميات الانحراف المؤسسي"
36.....	"الاستنزاف الذاتي للنظم"
37.....	"تراجع الحضور الفاعل"

38	“المؤشرات الكاشفة لانهايار النماذج” [العلامات التي تُنذِر بالسقوط قبل أن يحدث]
40	“السيناريوهات المحتملة لما بعد انهيار النماذج”
42	المحور الخامس / [الهوية في مهبط التحوّلات]
43	“الهوية القديمة والجديدة”
45	“الهوية الرقمية وتآكل الذات الواقعية”
47	“الذات المشفرة”
49	“الهوية المعولمة”
51	“السرديات المهندسة”
52	المحور السادس / “الخرائط المبعثرة... حين تتصدّع الجغرافيا وتستهلك السيادة”
54	“من الجغرافيا إلى الشبكة”
56	“تفكك الخريطة الكلاسيكية”
58	“الهوية السيادية المركبة”
60	“سيادة اللامرئي”
62	“الهوية القومية في العالم المفتوح”
64	“التحوّط السيادي”
66	المحور السابع / “عثمان النبوءة”
67	“وهم الاستشراق”
69	“المستقبل المُفصل حسب الطلب”
71	“التقارير كأوهام كبرى”
73	“المضامين المعولبة”
75	“الخوارزميات الموجهة”
77	“استشراق المجهول”

- 78 "ضعف البصيرة"
- 80 المحور الثامن/ "الجسيمات الشاردة في مخابر الوهم"
- 81 [الخرائط المبعثرة... حين تفقد الجغرافياً بوصلتها]
- 83 "تحولات الطبقات الكونية"
- 84 المحور التاسع/ "العالم المعلق... حين تتهاوى المرجعيات وتضيع البوصلات"
- 85 "هل هو عصر انهيار المرجعيات الكبرى؟!"
- 87 "الأنظمة البديلة للمعنى والسيطرة"
- 89 "السيطرة الشبكية.. من الخوارزميات إلى الجاذبية الرمزية"
- 90 "إنتاج الطاعة الرمزية.. كيف تُهندس العقول دون قيود؟"
- 93 "التشوش الجيوبوليتيكي... عالم بلا بوصلة"
- 95 المحور العاشر/ "العبور الواعي في زمن التشظي"
- 98 قائمة بأهم المصادر

العالم في مهبّ النِّهايات الصَّامتة والبدايات المُلتبسة (قراءة حضارية وجيوسياسية في رَاهن التَّحوُّل الكونيّ)

التمهيد

”التَّاريخُ لا يُعيدُ نَفْسَهُ، ولكنَّهُ يَهْمِسُ لِمَن يُحسِنُ الإصغاءَ.“

ولِ دُورانت (Will Durant)

في قلبِ اللحظةِ الكونيَّةِ الراهنة، تقفُ البشريَّةُ أمامَ منعطفٍ وجوديٍّ غيرِ مسبوقٍ، تُوشِكُ فيه أن تطويَ صفحةً من الزَّمانِ لتدخُلَ في مرحلةٍ مُرتبِكةٍ البداياتِ، مُموَّهةِ الأفقِ، غامضةِ النِّظامِ، ومُشفِّرةِ اللُّغةِ. فالعالمُ اليومَ لا ينهارُ انهياراً كلاسيكياً كما كانت تفعلُ الإمبراطورياتُ القديمةُ، إنما يُعيدُ تركيبَ ذاتِهِ في صمتٍ، على هيئةٍ ”نِهاياتٍ ناعمةٍ“ و”بداياتٍ رماديَّةٍ“، تتداخلُ فيها عناصرُ العُنفِ الرَّمزيِّ والتَّحوُّلِ التَّقنيِّ وتَشْطِي الهُويَّاتِ.

لقد غادرنا منذُ عقودٍ فكرةَ ”العالمِ القطبيِّ الثَّنائيِّ“، وها نحنُ نُغادرُ اليومَ، دونَ إعلانٍ صريحٍ، مفهومَ ”القطبيَّةِ المتعدِّدةِ“ ذاته، لنلجَ ”عصرًا هُلاميًّا“ تتنازعُ فيه الكتلُ الناشئةُ والنُّظُمُ البديلةُ، {ويتراجعُ فيه مركزُ القرارِ إلى قَوْضى الأطرافِ}. ومع انحلالِ صيغِ التَّرتيبِ الدَّوليِّ المعروفةِ، تتقدَّمُ قوى ”اللا-مركز“ و”اللا-شكل“ بوصفها مُحَدِّدًا جديدًا للواقعِ الجيوسياسيِّ، حيثُ تتسيَّدُ الشِّفْراتُ وليستِ الأسلحةُ، وتُعَادُ كتابةُ الجغرافيا عبرَ منصَّاتِ الاقتصادِ الرِّقْمِيِّ ومَمَرَّاتِ البياناتِ مغادرةَ الطُّرُقِ التَّقْلِيدِيَّةِ.

في هذا السِّياقِ، يُمكنُ الحديثُ عن تَحَوُّلٍ ثلاثيِّ الأبعادِ:

أولًا: بُعدُ التَّحوُّلِ الحضاريِّ؛ حيثُ يشهدُ النِّظامُ القيميُّ العالميُّ حالةَ تصدُّعٍ داخليٍّ في المقولاتِ الكبرى التي حكمتِ الحداثةَ: (التَّقدُّمُ، العقلانيَّةُ، السِّيادةُ، والحقيقةُ). وبحسبِ زيغمونت باومان (Bauman, 2000)، فإنَّنا في ”حداثةٍ سائلةٍ“ لم تُعدْ تملكُ بُنياتٍ صلبةً تقوِّدُ الإنسانَ أو تُوطِّرُ الفعلَ الاجتماعيَّ. لقد انهارَ مركزُ الثِّقةِ، وتلاشتِ المرجعيَّاتُ، وارتفعتِ الشُّكوكُ حولَ كلِّ ما هو راسخٌ، فنشأتُ أجيالٌ تتذرَّعُ بالحريةِ لتفقدَ وجهتها، وبالمعرفةِ لتتنازَلَ عن يقينها، وبالربطِ التَّقنيِّ لتدخلَ في أعظمِ عزلةٍ رقميَّةٍ عرفها الإنسانُ.

ثانيًا: بُعد التحوّل الجيوسياسي؛ إذ لم تعد الصّراعات بين دولٍ، بقدر ما باتت بين شبكات وتحالفات هجينة، تجمع بين الدول والشركات والنخب التقنية والرؤاد المعلوماتيين. فالصّين تصوغ منظومتها عبر الطريق والحزام وثورة الاقتصاد التقني، وروسيا تعيد ترسيم النفوذ بالسّلاح والرّمز، وأمريكا تُقاتل بالحجّة والخوارزمية والسّوق، فيما الاتحاد الأوروبي يتخبّط في هويّته، ويحتضن نخبًا تتشوّف للعولمة من غير روح.

ثالثًا: بُعد التحوّل التقني المعرفي؛ حيث الذكاء الاصطناعي يتحوّل من أداة إلى نظام معرفي شامل، يعيد تشكيل الإدراك البشري، ويكسر احتكار الحقيقة من قبل الفلسفة والدين والعلم. إنّ "الخوارزمية" باتت تمثّل عقل العصر المنتج للقرار، حتّى باتت القيم والأذواق والسلوك تُصاغ بمنهجيات التعلّم الآلي، دون أن يشعر الإنسان بأنّه قد تنازل عن حرّيته التاريخية لمصفوفات غير مرئية.

كلّ هذا المشهد المركّب يُنتج بيئةً عالميّةً جديدةً، ليس فيها غالبٌ ومغلوبٌ، بقدر ما فيها (فائزٌ خفيٌّ) (وخاسرٌ غيرٌ واعٍ). وما لم تُدرك الأمم المتأخّرة - ومنها أغلبية الدول العربيّة والاسلامية- أنّها تُبحر في محيطٍ معرفيٍّ جديدٍ بقواربٍ قديمةٍ، فإنّها ستظلّ تُجذّف على هامش التاريخ، تُهدر طاقاتها في التّكيف، دون أن تُنتج أيّ تأثيرٍ حقيقيٍّ في اتجاه الرّيح.

وفي خضمّ هذه التّحوّلات، تتبنّق هذه الدّراسة تحت عنوان:
"عصر الشّفرات والعتبات العمياء"؛

لِتُكشف عن خرائط النفوذ الجغرافي عبر خوارزميات الهيمنة النّاعمة، وعن السّياقات النفسيّة والدّلالات العميقة التي تُدير المشهد الكونيّ من خلف السّتار.

وسنّسعى، في المحاور القادمة، إلى سبر هذا العصر الجديد من زواياه المتعدّدة، لنقدّم، وصفًا مقتضبًا لحالِ راهنٍ وتأطيرًا لفهمٍ جديدٍ يُعين على التّفكير، ويُسهّم في بلورة موقعٍ فاعلٍ في عالمٍ لم يعد يعترف بالضعفاء ولا بالغاقلين.

المحور الأول/”نحن لا نرى العالم كما هو، بل كما نُشْفِره في أذهاننا.“

التمهيد

في مفترقٍ زمنيٍّ حادٍّ لم تشهد البشرية له مثيلاً من قبل، تتقدّم العوالم نحو مرحلةٍ تُعيدُ فيها هندسة مفاهيم الزمن والمعنى والسيادة، عبر السلاح والمال، والأدهى حالياً، عبر الشيفرة والخوارزم، والبوابات العمياء التي نعبرها دون أن ندرك تبعاتها، إلا بعد فوات الأوان. هذا العصر - الذي نصطلح عليه في هذه الدراسة بـ”عصر الشيفرات والعتبات العمياء“ - لايعتبر تحولاً تقنياً أو فورةً رقميةً عابرةً؛ إنه تحوّلٌ في بنية الإدراك الإنسانيّ، في العلاقة بين (الوعي والمعلومة)، بين (الدولة والمواطن)، بين (الفعل والنتيجة)، بين (السلطة والمعنى).

لأنّنا نقيّم أعمار العصور بالأعوام، بيد أنها تُقيّم بعمق التحوّلات التي تُحدثها، وبتأثيرها على الكينونة البشرية. وإذا كان عصر الحداثة قد عُرف بعصر ”العقل الأداتي“، فإنّ عصرنا هذا يُمكن وصفه بعصر ”الشفرة السيادية“، حيث باتت تُدار النُظم بالقرارات السياسية وتقاد بالأكواد البرمجية، وحتى المجتمعات لم تعد تُصاغ بالثقافة فقط، لكنها أضحت تُسيّر بالتطبيقات وأنماط الاستخدام، أما الهوية تتحدد بالانتماء والأخطر هو تحديدها بالبصمة الرقمية وسلوكيات التصفح.

نحن أمام عتباتٍ غير مرئية، لكننا نعبرها كلّ يوم، عبر قبولنا الطوعيّ بالتتابع، وبالتنازل المجانيّ عن الخصوصية، وبالتفاعل مع ما نجهل أنه يصوغ وعينا دون أن نشعر. إنها العتبات العمياء التي تقودنا {من الحداثة إلى ما بعد المعنى}، {من النصّ إلى الخوارزم}، {من العقل إلى الذكاء الاصطناعي}.

من هنا، تأتي هذه الدراسة لتعيد توصيف العصر الراهن، كمرحلةٍ مفصليةٍ قد تشكّل نقطة اللاعودة في تاريخ الإدراك البشري، وفي سيادة الدول، وفي أخلاقيات المعرفة، وفي أنماط السيطرة الناعمة. سنناقش في هذه الدراسة تحوّلات السلطة والمعرفة والهويّة في ظل الذكاء الاصطناعي، وتآكل الحدود بين الحقيقي والافتراضي، وتشظّي المعنى، وتفتّت الذات

المحور الثاني/ "التفكُّكُ النَّاعِمُ لِلأنْظِمَةِ...حينَ تُستَهْلَكُ البُنَى مِنَ الدَّاخلِ"

التمهيد

«إِنَّ كُلَّ نِظَامٍ لَا يَسْقُطُ إِلَّا إِذَا شَرَعَ بِالتَّأْكُلِ مِنْ دَاخِلِهِ...».

— أرنولد توينبي، في تحليله لدورات الحضارات

في هذا المحور، نُقَارِبُ واحدةً من أكثر ظواهر العصر غموضًا وخطورةً: إنه (التفكُّكُ النَّاعِمُ لِلأنْظِمَةِ).

إِنَّ الأنْظِمَةَ —سواء كانت سياسيةً أو اجتماعيةً أو اقتصاديةً أو معرفيةً— لم تُعَدْ تقتصر انهيئاتها عبر الانقلابات أو الحروبِ فحسب، إنما إنبثقت آلياتٌ أكثر تلَوْنًا وتخفياً: (تفكُّكٌ داخليٌّ بطيءٌ، متدرِّجٌ، لا يُدْرِكُ غالبًا إِلَّا بعد فواتِ الأوان).

هَنا، لا نتحدث عن انهيارٍ فجائيٍّ أو صدماتٍ عنيفة، بيدَ أننا نُشيرُ الى «اهتراءٍ صامتٍ» يَأْكُلُ البُنَى مِنْ دَاخِلِهَا، حيثَ (تضعفُ المبادئ قبل المؤسسات)، (ويتآكلُ المعنى قبل الهيكل)، (وتضمحلُّ القيم قبل النصوص). يحدث ذلك تحت وطأة {التكرار، التواطؤ، الاعتیاد، التسطیح، والإفراط في التكيّف}. إِنَّه زمن "الانهيارات المؤدّبة" التي لا تصرخ بوضوح، لكنها تبتسم بمكر.

سنسعى في هذا المحور إلى تحليل مكونات البنية، ومظاهر التفكُّك، وكيفية استهلاك الأنظمة لذاتها من داخلها، مع تقديم أمثلة واقعية، ومؤشرات استدلالية، وأخيرًا رسم سيناريوهات متوقعة لما قد تُفضي إليه هذه الديناميكيات في الحقول المختلفة.

فهل نحن نعيش اليوم في مؤسسات تُمارس وظيفتها أم فقط تُؤدّي دورًا تمثيليًا شكليًا؟

وهل تنهار الأنظمة فقط عندما تُقصَف، أم أيضًا عندما تفقد معناها؟

وهل ما نراه من استقرارٍ نسبيٍّ في بعض النظم هو دليل صحة... أم إيغال في الغيبوبة؟ دعونا نبدأ... بوحدة "البنية".



البُنية / [حينَ تبدأُ القلاعُ بالتشققِ من الداخل]

في تاريخِ البنى الحضارية والسياسية، لطالما شكّلت «البُنية الداخلية» لأيّ نظامٍ (state, structure, order) جوهرَ بقاءه واستمراره. لكنّ أخطر ما يُهدّد هذه البنى لا يتمثل بالعدوِّ الخارجي، إذ أن أمضى خطرٍ هو «الاهتراء البنيوي» الهادئ، المُستتر، المتراكم.

البُنية لا تُعبر عنها مؤسسات ولا أنظمةً دستورية فحسب، لكنها أيضاً شبكةٌ معقّدة من التراتبيات، والرموز، والروابط الاجتماعية، والتموضعات القيمية، والخيارات المعرفية، والسلوكيات الجماعية، والعقود الضمنية بين الأفراد والسلطة، بين الواقع والمعنى. كلُّ نظامٍ يمتلك بُنيةً مرئيةً (formal structure) وأخرى غيرَ مرئيةٍ (informal, cultural, narrative structure). حينَ تصاب البنية غير المرئية بالضعف، تبدأ البنية المرئية بالتآكل. فتفقد المؤسسات شرعيتها قبل أن تفقد سلطتها، ويتراجع دورها الرمزيّ قبل تراجع أدائها الفعليّ.

هنالك ثلاث علامات مبكرة لتصدّع البنية نرصدها عالمياً اليوم:

1. الشرعية المهزوزة/ إذ تُستبدل ثقة الشعوب ببيروقراطيات التكنوقراط أو نخبة "الكفاءة الإجرائية" "طبقة الاوليغارشية" أو "حفنة الكليبتوقراط"، ما يُنتج شكلاً من الإدارة دون روح اجتماعية.

2. انفصال الشكل عن الوظيفة/ ففتحول كثير من المؤسسات إلى أطرٍ شكلية تؤدي أدوارها بروتين، بلا أثر، بلا فاعلية، كما وصفها إدغار موران بـ "مؤسساتٍ تمارس التكرار وليس التغيير".

3. فقدان المعنى التشاركي/ حين لا تعود الأطر النازمة تمثّل الإرادة العامة، إذ أنها تُصبح واجهاتٍ للنفوذ، أو أدواتٍ للعزل، أو مسارحٍ للشرعية الشكلية.

{بحسب دراسة صادرة عن Harvard Kennedy School (2023)، فإنّ 47% من المواطنين في الدول المتقدمة لا يثقون بأن مؤسساتهم الديمقراطية تمثلهم فعلياً، إنما يرونها أدوات بيد أقلية متمركزة اقتصادياً وتقنياً. أمّا في الدول النامية، فتصل هذه النسبة إلى 71%، وهو مؤشر على أزمة ثقة بنيوية}.

في مثل هذا السياق، تتحوّل البنية من مصدرٍ تماسكٍ إلى مساحةٍ شكٍّ، ومن حاملٍ للمعنى إلى قالبٍ مفرغٍ منه. وهنا تبدأُ القلاعُ بالتشقق من دون أن تتهار... إلى أن يحين زمن التفكك الصريح.

التفكُّك/ [حينَ تتآكلُ الأنظمةُ بصمتٍ... قبل أن تنهارَ بضجيجٍ]

لا يحدث التفكُّكُ دائماً عبرَ (الثوراتِ أو الانقلاباتِ أو الحروبِ)، لكنه قد يبدأ من داخل النظام ذاته، عبر ما يمكن تسميته بـ"التحلُّ البطيء" أو "الانشطار الصامت"، حيثُ لا ينهارُ البناءُ فجأةً، إنما يفقدُ تماسكهُ تدريجيًّا، كما يتفكك النسيجُ تحت المجهر دون أن يُلاحظ ذلك بالعين المجردة.

يُعرِّف الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (Habermas, 1987) التفكك الاجتماعي والسياسي بأنه "انقطاع في وظائف التوافق بين المنظومات والمؤسسات والمجتمع، حين لا تعود البنى قادرة على إنتاج المعنى أو التمثيل أو الاستجابة".

ثلاث ظواهر كاشفة للتفكك الناعم المعاصر:

1. التضارب المؤسساتي/ عندما تصبح مؤسسات الدولة أو النظام في حالة تصارع داخليٍّ، تتداخل فيها الصلاحيات، وتضيع فيها المسؤوليات، وتُغيب فيها الرؤية الجامعة في الولايات المتحدة مثلاً، شهد العام 2023 صراعاً حاداً بين الولايات الفيدرالية والحكومة المركزية في عدة قضايا سيادية، مثل ملفات الهجرة وحقوق الإجهاض والذكاء الاصطناعي، ما كشف عن اختلالات هيكلية عميقة.

2. الإرباك في الشرعية/ تفكك النظام لا يعني بالضرورة غياب القوانين، إذ قد يكون متظاهراً على شكل شلل فعاليتها، وتحولها إلى أدوات بيروقراطية جامدة. {بحسب مؤشر الثقة في المؤسسات الصادر عن Edelman Trust Barometer 2024، فإن 62% من الأفراد في 28 دولة يعتقدون أن "نخبهم القيادية تكذب عليهم عمداً"}، مما يشير إلى انهيار الحاضنة الأخلاقية للقانون والمؤسسة.

3. التآكل الرمزي للمرجعيات/ حين تفقد النخب السياسية والثقافية والدينية شرعيتها التفسيرية والتوجيهية، يتحوّل التفكك إلى أزمة واعي جماعي، يعبر عنها الفيلسوف زيغمونت باومان بمصطلح "المجتمع السائل"، الذي لا يملك ثوابت أو اتجاهًا، لكنه يتبخّر في زخم اللحظة.

إنّ التفكك لا ينحصر في لحظة واحدة، بيدَ أنه سلسلة طويلة من التسويات الرديئة، والتنازلات عن المبادئ، والتكيّف مع الرداءة، والتطبيع مع الفوضى. وهو ما نراه اليوم في تجارب دول عديدة، لم تسقط بأنظمة دكتاتورية، لكنها تآكلت بأنظمة ديمقراطية شكلية عاجزة عن الفعل، وبأنظمة هجينة لا تعرف من هي، ولا إلى أين تذهب.

الاستهلاك الداخلي/حين تلتهم الأنظمة ذاتها...وتعيش على فتات شرعيتها

في مراحل التفكك المتقدمة، لا تعود الأنظمة بحاجة إلى أعداء خارجيين كي تنهار، كونها تتحول إلى منظومات تستهلك ذاتها من الداخل: (مواردها، نخبها، رموزها، ثقافتها العامة، رؤاها التأسيسية). يدخل النظام هنا حالة من "التمول الذاتي الرمزي" كما يصفها الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو (Bourdieu, 1994)، حيث يُعيد تدوير ما لديه من شرعية وقوة ووعي، دون تجديد حقيقي، فيدور حول ذاته... حتى الاحتراق. تتمثل مظاهر الاستهلاك الداخلي:

1. تحول الوظائف السيادية إلى "نظم إدارية" عقيمة/ أي أن الحكومة تفقد بعدها الاستراتيجي والتحويلي التغييري التطويري، وتُختزل إلى إدارة أزمات يومية غير مُنتجة. كثيرٌ من الدول "الديمقراطية الشكلية" اليوم تعمل فقط لإدارة النقص والتناقض، وليس لصناعة التحول أو القفز على الفجوات، ما يُظهر بوضوح استهلاك الإرادة السياسية في (صيانة البقاء) بدل (بناء المستقبل).

2. الإفراط في استهلاك "الرأسمال الرمزي" للنخب/ الأنظمة التي تعتمد بشكل مفرط على أسماء رمزية من الماضي، دون إنتاج نخب جديدة، تكون في حالة "إعادة تدوير قاتلة". {تشير دراسة نشرتها Brookings Institution عام 2023، أن أكثر من 65% من القادة في البلدان النامية يظلون في السلطة لأكثر من 15 عامًا، مع غياب شبه كامل لتجديد الخطاب أو إدماج القيادات الشابة، مما يؤدي إلى شيخوخة النظام السياسي}.

3. تحول مؤسسات الضبط إلى آليات قمع رمزي وثقافي/ تبدأ الدولة باستهلاك مواردها القيمية والأخلاقية عبر تبرير؛ (القمع بالإصلاح)، (والتقصير بالتحديات)، (والفشل بالتهديدات). يتم في هذه المرحلة استخدام اللغة السياسية كأداة لإخفاء الحقيقة، وليس كآلية للتعبير عنها. وهو ما يصفه نعوم تشومسكي بـ "الهندسة المعرفية للجمهور" (Chomsky, 2017)، حيث تتحول الدولة إلى مسرحٍ من المصطلحات المضللة التي تُستخدم لإطفاء الحرائق وليس لإضاءة الطريق.

4. تآكل السيادة المعنوية والمؤسساتية/ حين تصبح الدولة رهينة لمصالح فئوية انتهازية داخلية، أو لشبكات خارجية تمول وتوجه وتعيد تشكيل القرار، فإنها تدخل في مرحلة "الاحتلال السيادي"، حيث تحتفظ بمظاهر السلطة لكنها تفقد جوهرها التقييري.

5. استهلاك المجال العام وتحويله إلى ساحة صراع افتراضي/ تتحول الديمقراطية الرقمية إلى صخب مفتوح بلا جدوى، ويُستنزف الوعي الجمعي في جدالات مستهلكة للطاقات، يُعاد فيها تدوير الغضب دون أفقٍ تغييري. وهنا، لا تضعف الدولة فقط، إنما يتشوّه المجتمع ذاته، ويفقد بوصلته.

في هذا النمط من الاستهلاك الذاتي، فإنه لا تسقط الدول فجأة، لكنها تذبل ببطء، تنهك ذاتها من أجل البقاء، وتستهلك كل ما بُني بتضحيات الأجيال السابقة، دون أن تضيف عليه شيئاً. وحين تنفذ "الشرعية" الرمزية، وتضمحل "الفاعلية" المؤسساتية، وتذوب "الثقة" الشعبية... تنهار البنية على نفسها، كما ينهار نجمٌ عجوزٌ في مجرته.

الأمثلة والنماذج الواقعية العالمية/ حين ترى الأنظمة وهي تأكل نفسها
تتيح لنا النماذج الواقعية عبر العصور وعبر الجغرافيا قراءة التشظي الداخلي والتآكل
الذاتي للأنظمة، حيث تتحول الدولة من كيان سيادي فاعل إلى بنية مرهقة عاجزة،
تستنزف ذاتها وتعيد تدوير أزماتها. في ما يأتي، نقدم مختارات نوعية من هذه الأمثلة،
بعيدا عن (الانتهاك أو التجويع)، إنما لغرض التحليل البنوي، ولفهم كيف تتحول "الدولة"
إلى ذات مُستهلكة لذاتها دونما غزو خارجي:

1. النموذج السوفيتي (1980-1991): {تفكك العظماء}/ كان الاتحاد السوفيتي يتمتع
بقدرات عسكرية واقتصادية وعلمية هائلة، لكنه في سنواته الأخيرة دخل مرحلة استهلاك
ذاتي خانق. أدت (البيروقراطية المتضخمة، وانعدام الشفافية، وتجميد النخب الفكرية،
والانغلاق الإيديولوجي) إلى تآكل داخلي عنيف، حتى إن المؤرخ Stephen Kotkin
يشير إلى أن "السوفييت انهاروا لأنهم نسوا كيف يكونون منتجين، واكتفوا بأن يكونوا
رادعين". حين فقدت الدولة قدرتها على التجديد الذاتي، تفككت... دون قتال.

2. فنزويلا (1999-اليوم): الرعيّة المفرطة كطريق للتآكل/ في دراسة لمؤسسة
(Carnegie Endowment 2021)، توصف فنزويلا بأنها إحدى الدول القليلة التي
"استنفدت شرعيتها السياسية والاقتصادية في آن معاً". رغم امتلاكها لثروات نفطية
هائلة، فإن تبني نموذج الربح الكامل مع تفكيك النظام الديمقراطي، وقمع الاحتجاجات،
واحتكار النخب للسلطة، أسفر عن ما يُعرف بـ"الدولة المُفرغة"، حيث لا مؤسسات
منتجة، ولا نخبة فاعلة، ولا شرعية حقيقية، لكنه استهلاك كامل لكل ما يُبقي الدولة
حية.

3. دول المحاصصة الطائفية والسياسية المقيتة/ وهي الدول المصابة بمتلازمة:
(محاصصة طائفية مزمنة، تضارب مصالح نخب سياسية، تدمير ثقة المواطن
بالمؤسسات، وتلاشي الفاعلية الدولية). ووفق تقرير (World Bank 2022)، فإن
بعض الدول دخلت "واحدة من أسوأ ثلاث أزمات اقتصادية منذ منتصف القرن التاسع
عشر"، ليس بسبب حرب، لكن بسبب استنزاف داخلي غير مرئي، أفقدها، كل طاقة
على الصعود أو البقاء.

4. الولايات المتحدة (2020-2024): {التشظي الناعم داخل الديمقراطيات العريقة}/
رغم كونها أعرق الديمقراطيات وأكثرها نفوذاً، فإن الولايات المتحدة دخلت في سنواتها
الأخيرة مرحلة حساسة من الاستهلاك الداخلي غير التقليدي؛ تصاعد الاستقطاب
السياسي، ضعف الثقة بالمؤسسات، تزايد العنف الداخلي، وتشكيك قطاعات واسعة
بنتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة)، (بحسب دراسة Pew Research Center
(2023)) إلى أن "أكثر من 60% من الأميركيين يرون أن نظامهم السياسي بحاجة
لإعادة بناء شاملة". وهو ما يجعل من أميركا اليوم، رغم قوتها، كياناً مهدداً بـ"الانقسام
الداخلي البنوي"، وليس بانهيار خارجي قاهر.

5. أوروبا الغربية (فرنسا نموذجاً): {استنزاف النخب وصراع الطبقات}/ أظهرت
احتجاجات "السترات الصفراء" في فرنسا 2018-2019، تآكلاً متدرجاً في شرعية
الدولة الليبرالية. ورغم ما تمتلكه من مؤسسات قوية، إلا أن الفجوة بين النخبة الحاكمة
والطبقات الوسطى والفقيرة قد اتسعت، وتزايد شعور المواطنين بأن "الدولة لا تراهم".
(وفق تقارير OECD 2022)، فإن نسبة الثقة بالحكومة الفرنسية تراجعت إلى ما دون
30% خلال الجائحة، ما يكشف عن ظاهرة الاستهلاك الهادئ للثقة العامة، التي تعد
المورد الأخطر في بقاء أي نظام.

يجب أن نعي من أنه ليست كل الدول بحاجة لحرب كي تنهار، ففي عصر "العتبات
العمياء"، قد يبدأ السقوط من داخل (الطمأنينة الزائفة)، ومن (فائض القدرة على تبرير
الإخفاقات)، ومن (تجاهل إشارات التفكك الناعم). وكلما طال تجاهل الاستهلاك الذاتي،
كلما تعمق الانهيار وتحول من أزمة عابرة إلى مصير مُحتم.

المؤشرات الكميّة والرّقميّة / [أزمة الثقة في أرقام صامتة]

في قلب هذا العصر المُعقّد، الذي نسمّيه «عصر الشّفرات والعتبات العمياء»، تتجلى أزمة التّفكّك النّاعمِ للأنظمة من خلال ضعف الثقة بين المجتمعات ومؤسساتها. ولعلّ أبلغ تعبير عن هذه الأزمة هو ما تُظهره المؤشرات الرّقميّة والكميّة الصامتة، التي تُمثّل مرآة شفافة لما يحدث من تصدّعات في صمتٍ مُخيف. أولاً/ تدني الثقة بالحكومات

أظهر تقريرُ مركزِ "بيو" للأبحاث (Pew Research Center, 2024) أنّ نسبة الأميركيين الذين يثقون بالحكومة الفيدرالية لتفعل "ما هو صحيح" دائماً أو في "معظم الأوقات" قد بلغت 22% فقط، وهي من أدنى المستويات منذ تأسيس المركز. وفي السياق ذاته، أشار "مقياسُ إدلمان للثقة" (Edelman Trust Barometer, 2024) إلى أنّ المتوسّط العالميّ لثقة الشعوب بحكوماتها لا يتجاوز 51%، مع تفاوتٍ حادٍّ، من 86% في المملكة العربية السعودية، إلى 21% فقط في الأرجنتين.

ثانياً/ تآكل الثقة بوسائل الإعلام

يُظهر المقياسُ نفسه أنّ نسبة الثقة في وسائل الإعلام عالمياً لا تتعدّى 50%، حتى صنّفت في عددٍ من الدول كأكثر المؤسسات انعداماً للثقة، مما يُؤشّر إلى تراجعٍ خطيرٍ في مصداقية الأخبار والمصادر المعلوماتيّة، ويكشفُ هشاشة الرابط المعرفي بين الجمهور والحقائق المجردة.

ثالثاً/ اتّساع الفجوة بين المواطن والدولة

أشارت التقاريرُ إلى تنامي شعور الأفراد بأنّ المؤسسات الكبرى لا تفهم احتياجاتهم ولا تُمثّل مصالحهم. وهذه الهوة الإدراكية بين السلطة والمجتمع تُعدّ إحدى أهمّ مؤشرات التّفكّك البنيوي، حيثُ يحلّ الشكُّ محلّ الثقة، والانكفاء محلّ المشاركة.

هذه الأرقام هي إشاراتٌ مبكّرة على تفكّكٍ ناعمٍ يجتاح الأنظمة من الداخل، في لحظةٍ تعجُّ بالشعارات الإصلاحية التي لا تُرافقها أدواتُ استعادة الثقة. وإذا لم تُفعل برامجُ إعادة الترميم السيكولوجي والاجتماعي بين الدولة ومجتمعاتها، فإنّ هذا التّفكّك سيستحيل قريباً إلى انهيارٍ صريحٍ لا تُجدي معه المؤشرات الكميّة نفعا.

[السِّيناريوهاتُ المُستقبليةُ والبَدائلُ المُحتملةُ!]

من البديهي انه في خضمّ هذا التفكُّكِ النَّاعم الذي يُفتَّتُ الأنظمةُ من داخلها، تَفَرُّضُ الاستشرافاتِ المُستقبليةُ على النُّخبِ الفكريّةِ والسِّياسيّةِ مسؤوليّةَ التفكيرِ في مساراتِ مُركّبةٍ للبَدائلِ، تتراوحُ بين ما هو كارثيّ وما هو نهوضيّ، وبين ما يُعزِّزُ التآكلَ البنيويّ وما يُؤسِّسُ لإعادةِ البناءِ على أُسُسٍ جديدةٍ. ولأجلِ ذلك، فإننا نستعرضُ هنا أربعةَ سيناريوهاتٍ كبرى، يُمكن أن تتبلورَ في سياقِ «عصرِ الشُّفَرَاتِ والعَتَبَاتِ العَميَاءِ»، معَ مساراتٍ فرعيّةٍ واحتمالاتٍ متفاوتةٍ الوقوعِ.

أولاً/ سيناريو الانهيار البطيء (The Slow Collapse)

وهو سيناريو تتعمّقُ فيه التصدّعاتُ الداخليّةُ دون بلوغِ لحظةِ الانفجارِ المباشرِ، انما يتم عبرَ تآكلٍ تدريجيّ للثقةِ العامّةِ، وتراجعٍ مستمرٍّ في كفاءةِ المؤسساتِ، وتراكمِ القلقِ المجتمعيّ، مما ينتجُ عنه (ما يُسمّى بالدُّوَلِ الفاشلةِ الناعمةِ)، أي التي تُواصلُ أداءها الشكليّ ولكن دون مضمون فعليّ للحكم أو الخدمات أو السيادة.

ثانياً/ سيناريو الارتداد الشموليّ (The Authoritarian Regression)

ويقومُ هذا السيناريو على استغلالِ التفككِ الاجتماعيّ والنفسيّ للمجتمعاتِ من قِبَلِ أنظمةٍ تتوسّلُ القوّةَ الصّلبةَ، وتقايضُ الأمنَ بالحريةِ، مستفيدةً من فزعِ الأفرادِ وارتباكِ وُجّهاتِ النظرِ، فيتجنّزُ الاستبدادُ مُجدّداً لكنّ بأدواتٍ رقميّةٍ ناعمةٍ هذه المرة (المراقبة الذكيّة - الذكاء الصناعي - التلاعب بالخوارزميات)، كما تُشيرُ إليه أعمالُ [Shoshana Zuboff, 2019].

ثالثاً/ سيناريو الفوضى الخلّاقة (The Chaotic Reconfiguration)

تسقطُ في هذا السيناريو النُظُمُ القديمةُ فجأةً، دونَ قدرةٍ فوريّةٍ على استبدالها، فينشأُ فراغٌ في السلطةِ والشرعيةِ، ويُعادُ تشكيلُ الخريطةِ السِّياسيّةِ والاجتماعيّةِ على يدِ فواعلٍ غيرِ تقليديّةٍ (شركات، شبكات، قوى اجتماعية ناشئة، فئات رقمية عابرة للحدود). وهو سيناريو تشابهه في بعض جوانبه تجربةُ انهيارِ الاتحادِ السوفيتيّ، أو بعضُ دولِ الرّبيع العربيّ، مع توسّعٍ في حجمِ التّشظّي.

رابعاً/ سيناريو التحوّل الواعي (The Conscious Transformation)

وهو السيناريو الأقلُّ شيوعاً في تاريخِ التحوّلاتِ، والأكثرُ مثاليّةً، ولكنّه يظلُّ ممكناً متى ما اجتمعت شروطه: [إرادة سياسية رشيدة + وعي مجتمعي نقديّ + قدرة معرفيّة على التشخيص + أدوات مؤسساتيّة مرنة

+ شبكات إبداع ومشاركة]. وفيه تتعاملُ النُّخبُ الحاكمةُ مع التفككِ بوصفه فرصةً وليس تهديداً، وتتجهُ إلى إعادةِ تعريفِ (الدولة/الاقتصاد/الثقافة/السيادة/الأمن) من جديد، بما يُطوّرُ النموذجَ الحضاريّ ويُعيدُ وصلَ العقدِ الاجتماعيّ بطريقةً مبتكرة.

—{الحصاد}—

ما بين هذه السيناريوهات، لا يُمكن المجازفة بالحكم بوجودِ لقدرٍ حتميٍّ. لأن وجهةُ المستقبلِ تتوقّفُ على "طبيعةِ الإرادةِ الجماعيّةِ" و"جودةِ أدواتِ الفعلِ" و"القدرة على إنتاجِ نماذجٍ معرفيّةٍ قادرة على إعادة تعريفِ المفاهيم بدلاً من اجترارها". {ومن لا يُخطِّطُ لتحوّله، سيُسْتَهْلَكُ في فوضى الآخرين}.

المحور الثالث/ (دروس من العالم لصياغة نموذج جديد) النماذج المقارنة في الاستقرار والتحول البنوي التمهيدي

حين تتعرض الأنظمة الكبرى لاهتزازات عميقة، ويغدو الاستقرار صورةً مُزَيَّفةً تُخفي تحتها ديناميات عنيفة من التقليل والاحتكاك، يصبح من الضروري أن نُعيد قراءة المشهد العالمي ليس باعتباره نتاجاً لأحداث منفصلة، إنما باعتباره بُنية من التحولات البنوية المتراكبة. فالتاريخ لا يتكرر بحذافيره، ولكنه يُعيد إنتاج أنماط الخلخل واللاعقلانية في صور وأقنعة جديدة.

في هذا المحور، نحاول استكشاف ما يُمكن أن نطلق عليه "الهندسة المقارنة للفوضى والتغير"، من خلال تحليل مجموعة من النماذج العالمية التي اختبرت الهشاشة المؤسسية أو التحلل الاجتماعي أو التحول المفاجئ في الأنظمة، لنستخلص منها ما يشبه "الخرائط التحذيرية" التي ترشدنا نحو دروب أكثر وضوحاً في (هندسة البدائل)، وتجنب أخطاء الماضين.

ولا تكمن غاية المقارنة هنا في التشابهات السطحية، بيد أنها تتجلى في تفكيك "العوامل البنوية" التي أفضت إلى الانهيارات أو إلى التماسك المؤقت، مع فهم التفاعلات بين البنى والمؤثرات السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية. كما يهدف هذا المحور إلى بناء (وعي تركيبي) يمكنه أن يجيب عن سؤال مصيري: (هل يُمكن أن نبني نموذجاً عراقياً أو عربياً أو عالمياً جديداً يتفادى مآلات الآخرين؟)

وإذ ندرك أن الاستعارة من التجارب العالمية ليست وصفاً جاهزةً بقدر ما هي دعوة للفحص العميق، فإن هذا المحور يقدم (ست وحدات تحليلية) تغطي النقاط الآتية:

{البنية، التفكير، الاستهلاك الداخلي، الأمثلة العالمية، المؤشرات البنوية، والسيناريوهات المستقبلية}.

[البنية التأسيسية للنموذج]

لم تكن النماذج التاريخية التي شهدتها العالم في فترات التحول البنوي مجرد استجابات آنية للأزمات أو التحديات، بقدر ما كانت تعبيراً عميقاً عن (بنية تأسيسية) كامنة في عمق المجتمعات والدول، تتكون عبر الزمن من مجموعة من العناصر المركبة التي تتفاعل بصورة متعددة المستويات، فتنتج نمطاً معيناً من التحول أو الانهيار أو النهوض.

هذه البنية التأسيسية لا تُقاس بالهياكل الظاهرة (كالأنظمة السياسية والمؤسسات القانونية) فحسب، لكنها تشمل أيضاً ما هو أعمق: (الرؤية القيمية، والاتجاهات النفسية الجماعية، والمرتكزات الثقافية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وموقع الدولة في النظام العالمي). وبتعبير أكثر شمولاً: (هي المعمار الخفي الذي يُنتج الأحداث لا الأحداث ذاتها).

وعند تحليل النماذج المقارنة الكبرى — من الاتحاد السوفيتي إلى أمريكا اللاتينية، ومن تجارب آسيا الصاعدة إلى تحولات أوروبا ما بعد الحرب الباردة — يتبين أن نقطة التمايز بين الدول التي انزلقت إلى الفوضى وتلك التي أعادت إنتاج ذاتها، كانت تبدأ دائماً من طبيعة هذه البنية التأسيسية: (هل كانت بنية صلبة جامدة؟ أم مرنة تكيفية؟ هل بُنيت على الإقصاء والإيديولوجيا؟ أم على التعددية والانفتاح والقدرة على التفاوض؟)

{وقد أظهرت دراسة (Fukuyama 2004) في كتابه State-Building: Governance and World

Order in the 21st Century أن قدرة الدولة على إدارة التغيير مرتبطة بقوة المؤسسات وليس بصلابة السلطة، وبمرونة الإدارة لا بجمود الأيديولوجيا}، وهي مؤشرات تمثل "الأوتار الخفية" للبنية التأسيسية.

أما وفقاً للمؤشر مؤسسة V-Dem (Varieties of Democracy) لعام 2024، فإن الدول التي احتلت أعلى مراتب "الاستقرار القائم على التنوع المؤسسي"، كانت هي الأكثر قدرةً على إعادة إنتاج ذاتها في ظل الأزمات، بينما انهارت نماذج قامت على التجانس القسري أو احتكار السلطة الرمزية}.

في ضوء ذلك، فإن النموذج الجديد الذي نسعى لاستلهامه من دروس هذا المحور، لا يمكن أن ينبني إلا على بنية تأسيسية تتسم بـ:

1. التوازن بين المركزية واللامركزية؛

2. القدرة على امتصاص الصدمات دون الانهيار؛

3. القابلية للتجديد البنوي دون المساس بجوهر السيادة؛

4. وجود جهاز (إداري/معرفي) قادر على استشعار التحولات والاستجابة لها.

إنّ (البنية) لاتمثل شكلاً إدارياً أو قانونياً فحسب، إنما هي جوهر الفلسفة السياسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وهي ما يحدد ما إذا كانت "الدولة قابلة للإصلاح"، أم "مؤهلة للانهيار البنوي"، كما عبّر (Acemoglu & Robinson 2012) في كتابهم المرجعي Why Nations Fail.

وبهذا التحديد، فإننا لا نتأمل في (البنية) من باب النقد وحده، لكن أيضاً من باب التأسيس: (كيف نُهندس نموذجاً بنوياً لا يرتكز فقط على "منظومة الطوارئ"، إنما على "ثقافة الاستباق"، وعلى رؤية طويلة المدى قادرة على تحويل الأزمة إلى فرصة، والنفكك إلى إعادة تشكيل؟).

حين تنهار الدول أو تتفكك المجتمعات، نميل غالباً إلى البحث عن الأسباب في ظاهر السياسة أو سطح الاقتصاد. لكن التفكك الحقيقي لا يبدأ من أعلى، لكنه يتسلل من الأعماق، من البنية التأسيسية ذاتها التي سبق تحليلها. فحين تصاب هذه البنية بالوهن، أو تركب على تناقضات لا تحل، يبدأ التآكل من الداخل قبل أن يظهر على شكل أزمات في الخارج.

إن التفكك البنوي هو لحظة فشل تراكمي، ناتجة عن خلل في استيعاب التغيير التاريخي، أو عن عجز النظام المؤسسي عن التجديد الذاتي، أو عن انحباس الإرادة السياسية داخل منظومات مصالح ضيقة. وقد بينت دراسات North, Wallis & Weingast (2009) في أطروحتهم عن الأنظمة الاجتماعية المحدودة (Access Orders)، أن معظم الدول التي تفككت لم تكن تعاني من ضعف القوة فقط، لكنها عانت أيضاً من ضعف "منظومة الوصول"، أي من انغلاق النظام السياسي والاقتصادي أمام (التنافس والابتكار).

وتجلى أبرز أسباب التفكك البنوي في النماذج المقارنة العالمية في النقاط الآتية:

1. الانغلاق الإيديولوجي والسياسي/ كما في الاتحاد السوفيتي قبيل تفككه، حيث ساد الجمود العقائدي، وتحول الحزب إلى آلة بيروقراطية تقتل الديناميكية الفكرية، ما أدى إلى العجز عن إدارة التحول الاقتصادي والسياسي (Gorbachev, 1996).

2. التمييز البنوي وتآكل الشرعية/ في نموذج جنوب إفريقيا قبل التحول، كان المحور العنصري أحد أبرز مسببات التفكك البنوي، حيث بُنيت الدولة على أساس الإقصاء البنوي لجماعات كاملة، ما فجر لاحقاً صراعات داخلية حتمية.

3. هشاشة الاقتصاد الريعي/ إذ تظهر تجارب دول عديدة — خصوصاً في الشرق الأوسط — أن الاعتماد المفرط على مورد واحد (كالنفط مثلاً)، دون بنية إنتاجية بديلة، يجعل الدولة رهينة تقلبات السوق ويضعف استقرارها البنوي (Ross, 2012).

4. فشل النخب الحاكمة في إعادة تدوير شرعيتها/ كما في حالة فنزويلا، حيث أدى الانفصال بين النخبة والمجتمع، إلى فقدان الثقة المؤسسية وتضخم الأزمة الاقتصادية والسياسية، ما مهد لانحيار النموذج السابق وظهور الفوضى (Levitsky & Ziblatt, 2018).

5. الإفراط في المركزية دون آليات للمساءلة/ وهو ما نراه في النماذج التي كانت تعتمد على "الشخصنة السياسية"، إذ تضعف المؤسسات وتبنى الدولة على الزعيم وليس على القاعدة الاجتماعية، كما في ليبيا ما قبل 2011.

وبحسب مؤشر الهشاشة العالمية (Fragile States Index 2023)، فإن الدول التي سجلت أعلى نسب في مؤشرات التفكك (كضعف شرعية الدولة، وتدهور الخدمات، والصراع الداخلي)، هي تلك التي لم تطوّر نماذج حوكمة تشاركية، ولم تبني آليات مرنة لتوزيع السلطة والثروة.

وقد يكون أخطر ما في التفكك البنوي، أنه لا يحدث "انهياراً فورياً" في الغالب، كونه يتغلغل في الروح المؤسساتية، وفي العلاقة بين المواطن والدولة، إلى أن تصبح الدولة "قائمة شكلياً" لكنها "منهارة فعلياً"، كما وصفها (Robert Rotberg 2002) في مفهوم "الدولة الفاشلة".

في خلاصة هذه الوحدة، يتضح أن النموذج البنوي الجديد يستوجب أن يُبنى على تجنب الأخطاء السابقة، ويتأسس على فهم ديناميكيات التفكك وكيفية عكس مساراته. فالأسباب التي تنتج التفكك ليست شروط مفروضة من الخارج، بيد أنها فواعل مغروسة في كيفية فهمنا للدولة، للسلطة، للمجتمع، وللمعنى ذاته الذي يعطي للاستقرار قيمته.

[من التفكك إلى الاستهلاك الداخلي للبنى؛ كيف تستنفذ الأنظمة نفسها؟]

حين لا تنهار الأنظمة بفعل الضربات الخارجية، فإنها غالباً ما تنهار بفعل الاستهلاك الذاتي، حيث تأكل نفسها من الداخل ببطء مزمّن، كجسد يستنزف بمرض لا يرى بالعين المجردة، ولكنه يعطل وظائفه الحيوية حتى يُجهز عليه. إنها حالة "الاحتراق الصامت" التي تحول الاستقرار الظاهري إلى صيرورة زائفة من الجمود القاتل.

الاستهلاك الداخلي للبنى هو نتاج تراكم (التناقضات التي لم تُعالج)، (والإصلاحات التي تأخرت)، (والقرارات التي اتخذت لحماية النخب وليس لخدمة النظام العام). (ووفقاً لمدرسة النظم الديناميكية (System Dynamics)، كما طورها Jay Forrester، فإن الأنظمة حين لا تُعيد ضبط مدخلاتها وفقاً لتحولات البيئة، فإنها تتحول تدريجياً إلى حلقات تغذية راجعة سلبية، تُسرّع من استنزافها الداخلي، حتى وإن كانت مؤسساتها لا تزال قائمة).

من أبرز مؤشرات الاستهلاك الداخلي للبنى، والتي تظهر في عدد من النماذج العالمية:

1. الركود المؤسسي/ وهو تحول المؤسسات من أدوات فاعلة للإدارة والخدمة، إلى أجهزة بيروقراطية تكرر ذاتها وتنتج العطالة بدلاً من الإنتاج. كما في حالة جهاز الدولة في رومانيا الشيوعية قبيل السقوط، حيث أنهكت المؤسسات بالولاء السياسي بدلاً من الكفاءة. Verderby, 1991.

2. نضوب الرؤية وغياب المعنى/ حين تفقد الدولة السردية الكبرى التي تربط ماضيها بمستقبلها، وتتحول السياسات إلى مجرد ردود فعل على الأزمات، فإن الهيكل العام للنظام يفقد قوته الداخلية. (وكما أشار Charles Taylor، فالمجتمعات تحتاج إلى "أفق معنوي" يربط أفعالها بمغزى يتجاوز اللحظة الآنية (Taylor, 1989)).

3. تضخم آليات الضبط دون إنتاج للثقة/ كما في نموذج الاتحاد السوفيتي المتأخر وكوبا الحالية، حيث تزداد سيطرة الدولة على الفضاء العام، ليس بدافع الفعالية إنما من باب الرعب من التغيير، ما يؤدي إلى تآكل شرعية النظام، وتغول الأجهزة الأمنية، واستنزاف المجتمع المدني.

4. الإرهاق البنوي بسبب تعدد الأزمات/ وهو ما تراه Naomi Klein في نظرية "عقيدة الصدمة"، (حيث تصبح الدولة في حالة إنهاك دائم من تتابع الأزمات — اقتصادية، بيئية، اجتماعية، أمنية — دون وجود فترات استقرار تعيد فيها ترميم ذاتها) (Klein, 2007).

5. الاعتماد على المهدئات بدلاً من الإصلاحات/ إذ تنتج الأنظمة، تحت ضغط التفكك، إجراءات شكلية أو ترقيعية لإيهام الداخل والخارج بأنها بخير، كما في حالة بيروقراطية الأنظمة الهشة في أمريكا اللاتينية، حيث ترتفع مؤشرات الشفافية المعلنة، فيما يستمر الفساد البنوي متغلغلاً.

وتظهر بيانات مؤشر الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators)، أن الأنظمة التي تفقد فعالية الأداء الحكومي وتراجع في مؤشري "سيادة القانون" و"المساءلة العامة"، تعاني تدهوراً تدريجياً في قدراتها على الاستجابة، حتى في غياب أزمات كبرى ظاهرة. هذا ما يسميه Francis Fukuyama بـ"الانحلال المؤسسي"، أي بقاء المؤسسات شكلياً بينما تتآكل وظيفياً (Fukuyama, 2014).

ولعل أبرز ما يميز الاستهلاك الداخلي عن التفكك، هو أن الأول لا يلاحظ بسهولة، لأن النظام يواصل أداء مهامه ظاهرياً، في حين أن بنيته الجوهرية تستهلك شيئاً فشيئاً، إلى أن تقع لحظة الانهيار الكبرى التي يفاجأ بها الجميع، رغم أن إشاراتها كانت ظاهرة لكل من أراد أن يبصر.

وإذا كان التفكك البنوي هو إعلان العطب، فإن الاستهلاك الداخلي هو موت بطيء مؤجل، تروجه الأنظمة كحالة استقرار، بينما هو في الحقيقة ارتطام مؤجل بجدار الواقع.

["أمثلة عالمية على نظم تفككت أو استهلكت من الداخل"]

حين تُعْمَنُ الحضارات الكبرى في التوسُّع والهيمنة، فإنها -في لحظة ما- تُصابُ بحالة من التراخي البنيوي والانكماش المعنوي، فتبدأ بالتآكل من داخلها، ليس بفعل من عدوٍّ خارجيٍّ كما يُظنُّ، فالانهيارات لا تبدأ بالانفجار دفعة واحدة في لحظة طارئة، ولكنها تنهار بفعل الاهتراء الصامت. وفيما يلي نرصد عدداً من النماذج العالمية التي تمثل حالات تفكك

1. الاتحاد السوفيتي (1991) / تفكك الاتحاد السوفيتي نتيجة عوامل تراكمية داخلية؛ من بيروقراطية خانقة، وتكلس في مؤسسات الحكم، وإرهاق اقتصادي بسبب سباق التسلح، إضافة إلى فشل في تجديد الرؤية الفكرية للدولة الاشتراكية. {أظهرت تقارير "معهد بروكينغز" أن الإنتاجية في السنوات الخمس الأخيرة قبل الانهيار كانت شبه مشلولة، والنمو الصناعي تراجع إلى أقل من 1% سنوياً (Brookings Institution, 1991)}،

2. الولايات المتحدة (الراهن) / ورغم بقائها قوةً عالمية، فإن الولايات المتحدة تواجه تصدعات داخلية بنيوية مقلقة، يمكن عدها مؤشرات مبكرة لـ "تفكك ناعم" كما تسميه مراكز بحث أمريكية (مثل Rand & Pew Research). من تلك المؤشرات: (الاستقطاب السياسي الحاد، التراجع في الثقة بالمؤسسات العامة، تنامي الشعبوية، بالإضافة إلى صعود الحركات الانعزالية داخل المجتمع). {أشار تقرير لمركز "Gallup" عام 2023 إلى فقط، وهي الأدنى منذ 50 عاماً، كما أن 67%

3. دول المحاصصة الطائفية / إذ تحولت من دول مزدهرة اقتصادياً في الستينات إلى نموذج للفشل المؤسسي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. لقد تفككت بنى الدولة بفعل (الطائفية السياسية، والفساد البنيوي، وغياب الإصلاح)، فالاقتصاد استهلك، الثقة انهارت، والنظام السياسي بات مأزوماً إلى حد الشلل. {فعلى سبيل المثال، ووفقاً للبنك الدولي، فإن الأزمة الاقتصادية في لبنان تُعد من أشد الأزمات عالمياً منذ منتصف القرن التاسع عشر،

4. فنزويلا / مثالٌ صارخٌ على؛ (كيف تؤدي السياسات الشعبوية والانغلاق عن العالم) إلى تفكك الدولة الحديثة. رغم امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم، واجهت فنزويلا انهياراً اقتصادياً حاداً، نتيجة سوء إدارة، واعتماد مفرط على الريع، وغياب بنية قانونية واقتصادية مرنة. {وبلغ التضخم في عام 2018 أكثر من 1,000,000%، بحسب صندوق النقد

5. ليبيا والعراق وسوريا / تفككت البنى المؤسساتية في هذه الدول بعد تحولات سياسية حادة، لكن الانهيار لم يكن بفعل التغيير فقط، إنما سبقه تفككٌ بطيء في بنية الدولة نفسها: (دولة الحزب الواحد، التسلط، غياب العدالة الاجتماعية، ومركزية الدولة الريعية)،

6. الإمبراطورية الرومانية / من أكثر الأمثلة التي استشهد بها تاريخياً على "الاستهلاك الذاتي للبنى". لما أسقط روما لم يكن فقط الغزوات، لكنه: (الرفاه الزائف، وغياب الانضباط، وتآكل الطبقة الوسطى، وتضخم البيروقراطية)، وفقاً لتحليل إدوارد جيبون في كتابه "تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية" (Gibbon, 1776).

هذه الأمثلة -رغم اختلاف الزمان والمكان- تؤكد أن النظم التي لا تجد مفاهيمها، ولا تُصلح ذاتها، ولا تتدارك هشاشتها المعرفية والقيمية، تنتج سقوطها بيديها. فليس كلُّ سقوطٍ

["أُمثلةٌ عالميَّةٌ على نُظُمٍ تَفَكَّكَتْ أو اسْتَهْلَكَتْ من الدَّاخل"]

حين تُمعن الحضارات الكبرى في التَّوسُّع والهيمنة، فإنَّها -في لحظةٍ ما- تُصابُ بحالةٍ من التراخي البنيوي والانكماش المعنوي، فتبدأ بالتآكل من داخلها، ليس بفعل من عدوٍّ خارجيٍّ كما يُظنُّ، فالانهيارات لا تبدأ بالانفجار دفعةً واحدةً في لحظة طارئة، ولكنَّها تتهاوَر بفعلٍ الاهتراء الصامت. وفيما يلي نرصدُ عدداً من النماذج العالمية التي تُمثِّلُ حالات تفككٍ أو

1. الاتحاد السوفيتي (1991) / تفكك الاتحاد السوفيتي نتيجةً عواملٍ تراكميةٍ داخلية؛ من بيروقراطية خانقة، وتكلس في مؤسسات الحكم، وإرهاق اقتصاديٍّ بسبب سباق التسلح، إضافةً إلى فشل في تجديد الرؤية الفكرية للدولة الاشتراكية. {أظهرت تقارير "معهد بروكينغز" أنَّ الإنتاجية في السنوات الخمس الأخيرة قبل الانهيار كانت شبه مشلولة، والنمو الصناعي تراجع {، إنه مثالٌ صارخٌ على دولةٍ

2. الولايات المتحدة (الراهن) / ورغم بقائها قوةً عالميَّة، فإنَّ الولايات المتحدة تواجه تصدعاتٍ داخليةً بنيويةً مقلقة، يُمكن عدها مؤشرات مبكرة لـ "تفككٍ ناعم" كما تسميه مراكز بحثٍ أمريكيَّة (مثل Rand & Pew Research). من تلك المؤشرات: (الاستقطاب السياسي الحاد، التراجع في الثقة بالمؤسسات العامة، تنامي الشعبوية، بالإضافة إلى صعود الحركات الانعزالية داخل المجتمع). {أشار تقرير لمركز "Gallup" عام 2023 إلى أنَّ ثقة الأمريكيين بالكونغرس بلغت من المواطنين يعتقدون أنَّ "الديمقراطية

3. دول المحاصصة الطائفية / إذ تحولت من دول مزدهرة اقتصادياً في الستينات إلى نموذجٍ للفشل المؤسسي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. لقد تفككت بنى الدولة بفعلٍ (الطائفية السياسية، والفساد البنيوي، وغياب الإصلاح)، فالاقتصاد استهلك، الثقة انهارت، والنظام السياسي بات مأزوماً إلى حدِّ الشلل. {فعلى سبيل المثال، ووفقاً للبنك الدولي، فإنَّ الأزمة الاقتصادية في لبنان تُعدُّ من أشدَّ الأزمات عالمياً منذ منتصف القرن التاسع عشر، إذ

4. فنزويلا / مثالٌ صارخٌ على؛ (كيف تؤدي السياسات الشعبوية والانغلاق عن العالم) إلى تفكك الدولة الحديثة. رغم امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم، واجهت فنزويلا انهياراً اقتصادياً حاداً، نتيجة سوء إدارة، واعتماد مفرط على الريع، وغياب بنية قانونية واقتصادية مرنة. {وبلغ التضخم في عام 2018 أكثر من 1,000,000%، بحسب صندوق النقد الدولي

5. ليبيا والعراق وسوريا / تفككت البنى المؤسساتية في هذه الدول بعد تحولات سياسية حادة، لكن الانهيار لم يكن بفعل التغيير فقط، إنما سبقه تفككٌ بطيءٌ في بنية الدولة نفسها: (دولة الحزب الواحد، التسلط، غياب العدالة الاجتماعية، ومركزية الدولة الريعية)، كلها أسهمت في

6. الإمبراطورية الرومانية / من أكثر الأمثلة التي استشهد بها تاريخياً على "الاستهلاك الذاتي للبنى". {ما أسقط روما لم يكن فقط الغزوات، لكنه: (الرفاه الزائف، وغياب الانضباط، وتآكل الطبقة الوسطى، وتضخم البيروقراطية)، وفقاً لتحليل إدوارد جيبون في كتابه "تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية" (Gi on, 1776). {

هذه الأمثلة -رغم اختلاف الزمان والمكان- تؤكد أنَّ النظم التي لا تجدد مفاهيمها، ولا تُصلح ذاتها، ولا تتدارك هشاشتها المعرفية والقيمية، تنتج سقوطها بيديها. فليس كلُّ سقوطٍ يحتاجُ إلى

[السيناريوهات المستقبلية للتحوّلات البنيوية... بين الانهيار المركّب وإعادة التشكّل الذكي]

حين تتزاحم المؤشرات، وتتسارع حلقات التفكك والاستهلاك الداخلي للبنى، فإن المستقبل لن يكون مفتوحاً بلا حدود، لأنه يصبح أشبه بلعبة احتمالات محدودة المسارات. والتفكير في السيناريوهات لم يعد ضرباً من التكهّن، إذ انه تحوّل ممارسة عقلانية استشرافية تُبنى على تحليل البنى العميقة، وتتقاطع فيها الحقائق الراهنة مع منطق التغيير المتوقع. نقترح في هذه الوحدة ستة سيناريوهات كبرى، يمكن أن تتفرّع عنها اشتقاقات فرعية، تُعبّر عن المآلات المحتملة لمسار التحوّلات البنيوية في العالم المعاصر:

1. سيناريو الانهيار المركّب (Compound Collapse) / وهو سيناريو يشدّد فيه تراكم الأزمات البنيوية في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا ينهار النظام فجأة، لكنه ينهار جزءً تلو الآخر، بطريقة تشبه الموت البطيء للعضو تلو الآخر في جسد منهك. مثال ذلك، ما شهدته الإمبراطورية السوفييتية في سنواتها الأخيرة، أو ما تشير إليه الأزمات المركّبة في دول الجنوب العالمي، التي تتآكل فيها (السلطة والمعنى والسيادة والشرعية)

2. سيناريو إعادة التشكّل الذكي (Smart Reconfiguration) / يحدث حين تمتلك النخب الواعية والمجتمعات الحيّة القدرة على تحويل الانهيار إلى فرصة، من خلال إعادة تصميم المؤسسات والسياسات بطريقة ذكية تستجيب للواقع الجديد. هذا السيناريو يتطلب "عقلاً إصلاحياً تراكمياً"، لا يكفي بردّات الفعل، إنما يبني على فهم متقدّم للبنى التحتية للانهيار

3. سيناريو الترسيب السلطوي (Authoritarian Sedimentation) / يظهر حين تستغلّ السلطات مخاوف المجتمعات من التفكك لتعيد إنتاج نفسها بشكل أكثر قمعاً ومركزيّة، كما حدث في نماذج "الديمقراطيات المؤدلجة" أو "الرقابة الذكية"، حيث يفرض الاستقرار بالقوّة،

4. سيناريو الانفجار الاجتماعي (Social Implosion) / تصل فيه الهشاشة البنيوية إلى نقطة الانفجار، فينهار العقد الاجتماعي بالكامل، وتبدأ فوضى تملأها الاحتجاجات، والهويات الممزّقة، وانفجار الحركات الشعبوية. وقد شهدنا بؤادر هذا السيناريو في حركات "السترات الصفراء" في قرن، وانتفاضات أمريكا اللاتينية، وغيرها من الثورات غير المؤطرة.

5. سيناريو التكيف الرخو (Soft Adaptation) / يحدث حين يختار النظام أن يصلح ما يمكن إصلاحه دون المساس بجوهر سلطته، فيقدّم إصلاحات جزئية، ويُطلق مبادرات تجميلية، ويعيد ترتيب الأولويات بشكل مؤقت، لكن دون معالجة الأسباب العميقة، مما يطيل عمر الأزمة ولا يُنهئها. هذا ما يمكن تسميته "الاستدامة الشكلية".

6. سيناريو الفوضى المُنتجة (Productive Chaos) / وهو أحد أخطر السيناريوهات وأكثرها تعقيداً، إذ تستثمر الفوضى لصناعة وضع جديد، تُغيّر فيه التحالفات، وتُعيد فيه قوى خفية ترتيب المشهد العالمي لصالحها، كما يحدث في الحروب بالوكالة، أو صعود الشركات الكبرى كبدايل للأنظمة التقليدية في بعض القطاعات، كالصحة والتعليم والذكاء الاصطناعي. هذه السيناريوهات لا تتناقض بالضرورة، لكنها قد تتعاقب أو تتداخل في الزمان والمكان نفسه،

{هل نملك نحن - كبشر وجماعات ودول - من القدرة والإرادة ما يكفي لصناعة السيناريو الذي نريده أم سنستدرج قسراً إلى سيناريو لا نحسن قراءته إلا حين يفوت أوان التدخل؟}

المحور الرابع/ النماذج المقارنة في اللاإستقرار والتحوّلات البنيويّة [دروس من العالم لصياغة نموذج جديد]

التمهيد

«إنّ التاريخ لا يُعيد نفسه، لكنّه يُقدّم صوراً مُتشابهةً لأولئك الذين لا يقرؤونه جيّداً.»

— جورج سانتاينا

حين نحاول قراءة التحوّلات الكبرى في بنية العالم، فإنّنا لا نمارس التجيّم ولا الإسقاط، لكننا نحفر في التجارب الحيّة، ونُعيد ترتيب الأسئلة حول: (كيف تتداعى النظم؟ ومتى تُستبدل؟ وهل ثمة نماذج دوليّة تُلهمنا لاستخلاص قوانين وعي تحكّم التحوّل نفسه؟) هذا المحور لا يسعى إلى اجترار تجارب معلّبة، ولا إلى تمجيد المسارات الناجحة ولا شيطنة الفاشلة، لكنه يتوق إلى تفكيك النماذج العالميّة التي عرفت اختلالات في بنيتها، ثمّ إمّا أفلتت نحو الاستعادة، أو انزلت نحو التفكك والانهيّار. إنّهُ فصلٌ يروم تقديم خارطة تحليلية لاختبار المفاهيم التي طرّحناها في الفصول السابقة، عبر العدسة المقارنة، وعلى أرضيّة الواقع العالمي المتغيّر.

سوف ننتقل من تحليل البنية التأسيسيّة للنماذج، إلى تشريح أسباب التفكك ومُحفزاته، ثمّ نرصد حالات الاستهلاك الذاتي للنظم من الداخل، لنعرض في ما بعد أمثلة واقعيّة عن هذه النماذج في دول أو أقاليم شهدت اضطرابات بنيويّة عميقة. وسنضمّن ذلك بلغة الإحصاءات والمؤشّرات الرصينة حيث تقتضي الحاجة، لننتقل بعدها إلى استعراض أهمّ المؤشّرات الكاشفة، فالسيناريوهات الممكنة لعالم يعيش على تخوم التحوّل الكوني الشامل.

بهذا الفهم، فإنّ الغاية لا تمثّل في حفظ أسماء النماذج، لأن الغاية تتشدّ اكتشاف آليات تشكّلها، ونقاط قوّتها، ومكامن ضعفها، وكيف يُمكن أن نستخرج منها دروساً مؤسّسة لبناء نموذج عالمي جديد، لا يركّز على الهيمنة أو القطيعة، انما يستند على الاستبصار والتكيّف وإعادة التأسيس.

[البنية التأسيسية للنماذج العالمية.. من الفرضية إلى التجسيد]

تقوم النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى، التي تبنتها الدول أو التكتلات أو النظم الحضارية، على بنى تأسيسية ثلاث تتشابك في مابينها: {الفرضية المؤسّسة، والهندسة البنيوية، والفاعلية الاستراتيجية}.

أولاً، الفرضية المؤسّسة هي الرواية الكبرى التي يبنى عليها تصوّر النظام لذاته وللعالم. وقد تكون هذه الفرضية ذات جذور عقديّة، كما في الأنظمة الثيوقراطية؛ أو نفعية ليبرالية كما في الغرب الرأسمالي؛ أو مركزية شمولية كما في النماذج الماوية واللينينية. من هذه الفرضية تتبع السرديات التي تمنح الشرعية للنظام، وتُضفي المعنى على قراراته.

ثانياً، الهندسة البنيوية تُشير إلى كيفية توزيع السلطات والموارد، وآليات صنع القرار، والعلاقة بين المركز والأطراف. هنا تتمايز النماذج بين تلك التي تستند إلى بنية مؤسسية مرنة قابلة للتعديل، وأخرى تتسم بالصلابة والجمود. فكلما كانت البنية أكثر انغلاقاً على ذاتها، قلت قدرتها على امتصاص الصدمات أو تعديل المسارات عند الحاجة. ثالثاً، الفاعلية الاستراتيجية هي قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات، واتخاذ قرارات استباقية تُحصّن وجوده وتُبقّيه فاعلاً في بيئة متغيرة. وتتجلى هذه الفاعلية في قدرة النماذج على إنتاج تصوّرات معرفية وسياسات عامة تتلاءم مع التطور التكنولوجي والتغيرات السوسيوولوجية.

وقد دلّت الدراسات الحديثة أن النماذج التي نجت من الأزمات البنيوية الكبرى كانت تمتلك عناصر تكيف مرنة ضمن هياكلها، وتستثمر بشكل مؤسسي في تحديث فرضياتها التأسيسية وفق ما يستوجبه تغيّر العصر (Diamond, 2019; Acemoglu & Robinson, 2022).

إنّ فهم هذه البنى ليس الهدف منه تصنيف النماذج، انما الهدف هو تأصيل كيف تُبنى النظم وكيف تنجح أو تفشل. فالمشكلة في كثير من الأحيان لا تكمن في "النية المؤسّسة"، انما تكمن في "الجمود البنيوي" الذي يحول النموذج من كائن حيّ إلى هيكل ميت لا يستجيب لنبض الواقع.



”ديناميات الانحراف المؤسسي“ [كيف يتحول النموذج إلى آلية لإعادة إنتاج الفشل؟]

لا يمكن تصوّر أن كلّ انحرافٍ في الأنظمة هو وليدُ انقلابٍ خارجيٍّ أو صدمةٍ عنيفة؛ إذ إنه غالبًا ما يكون نتيجة تراكمٍ داخليٍّ خفيٍّ يبدأ من زحزحةٍ بسيطةٍ في القيم، أو تحوّلٍ في الوظيفة، أو تعطيلٍ في التوازنات التأسيسية. الانحراف المؤسسي، في جوهره، لا يُغيّر البنية فقط، إنما يُغيّر الغاية.

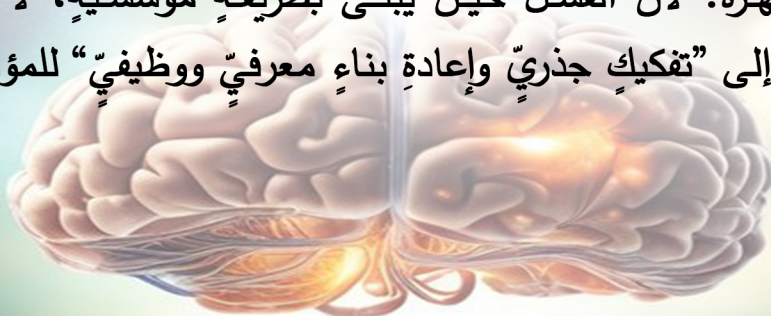
حين تبدأ المؤسسات – التي صُمّمت لحماية الصالح العام – بالعمل وفق منطق {”الاحتكار“ بدل ”الخدمة“}، وحين تتبدّل بوصلتها من {حماية الحقوق إلى حماية النفوذ}، فإنّ النموذج يبدأ بالتحوّل من {إطارٍ للحكم الرشيد إلى آليةٍ مغلقةٍ لإعادة إنتاج السلطة وتدوير الفساد}.

إنّ هذا الانحراف قد يتسلّل عبر مسالكٍ مشروعةٍ ظاهريًا، (كالتشريعات التفضيلية)، أو (الامتيازات المؤسسية)، أو (الشبكات غير الرسمية من المصالح)، حتى تصبح البنية الرسمية واجهةً تُخفي ما يجري فعلاً داخل النظم.

وفي هذا السياق، (تؤكد دراسات Douglas North (1990 و Francis Fukuyama (2014)) أنّ المؤسسات لا تنهار دفعةً واحدة، إنما تخرج تدريجيًا عن وظائفها الأصلية عبر آلياتٍ داخلية، تتراكم دون مقاومة، فتفقد مرجعياتها الأخلاقية وتتحوّل إلى (”أدوات نفوذ“ بدلًا من كونها ”أدوات حكم“).

والأخطر من ذلك، أنّ هذا ”الانحراف“ لا يبقى سلوكًا مؤقتًا، لكنه يتحوّل إلى ”ثقافة مؤسسية“ تُعيد إنتاج ذاتها، عبر التعيينات، والقرارات، والتشريعات، وحتى اللغة المستخدمة في التقارير الرسمية.

وحين تتأصل ثقافة الانحراف داخل المؤسسة، يصبح أيّ إصلاح وكأنّه ”فعلٌ غريب وشاذ“، يُقاوم بوصفه تهديدًا للعرف القائم، وليس لاستعادةً لوظيفة المؤسسة الأصلية. ومن هنا، فإنّ النموذج الذي ينحرف ولا يُراجع ويُصلح، يُصبح قنبلةً مؤجلةً، حتى لو بدا مستقرًا في مظهره. لأنّ الفشل حين يُبنى بطريقةٍ مؤسسية، لا يُصلحه التغيير الجزئي، إنما يحتاج إلى ”تفكيكٍ جذريٍّ وإعادة بناءٍ معرفيٍّ ووظيفيٍّ“ للمؤسسة والنموذج.



”الاستنزاف الذاتي للنظم“ [حين تكرر النماذج أخطاءها باسم الاستقرار]

ثمة لحظات فارقة في مسار النماذج الحاكمة، تُظهر كيف يتحوّل الاستقرار المزعوم إلى استنزافٍ صامتٍ للذات. ليس كلُّ نظامٍ يستمرُّ قادرًا على البقاء، ولا كلُّ استمرارٍ يُعبرُ عن حيويةٍ أو فاعلية. ففي كثيرٍ من الأحيان، تكتفي النظم بإعادة إنتاج ذاتها تحت مسميات ”الثبات“، و ”الاستمرارية“، و ”الشرعية التاريخية“، بينما تكون في واقع الأمر تُكرّر ذات الاختلالات، وتُعيد تشكيل نفس الحلقة المغلقة للفشل.

هذا ”الاستنزاف الذاتي“ لا يتأتى من ضغطٍ خارجيٍّ بالضرورة، لانه قد ينشأ من استهلاكٍ داخليٍّ للمبادئ والموارد والخيارات. فتتحوّل المؤسسات (من فضاءات للابتكار والتطوير، إلى آليات بيروقراطية تُدير الجمود). ويصبح ”الزمن“ عدوًا حقيقيًا للنظام لأنه يُفضَح فيه تكلس الداخل.

{تُشير دراسات (Paul Pierson 2004) حول ”السياسات طويلة الأمد“ إلى أن كثيرًا من الأنظمة لا تسقط بفعل المؤامرة، انما بفعل عدم قدرتها على التكيف، وانغلاقها على تصورات قديمة لا تلائم ما استجدّ من تعقيدات. فتصبح الاستراتيجيات ”ماضوية“، والخيارات ”إجبارية“، والثقة ”مُعلّبة“.

وتتجلّى أعراض هذا الاستنزاف البنيوي في عدّة مظاهر:

1. تكرار الخطاب السياسي دون تجديد في المضامين أو الأدوات.
2. جمود السياسات العامة رغم تغيّر السياق الاجتماعي والاقتصادي.
3. إعادة تدوير الأشخاص داخل نفس البنية بدل تجديد الدماء.
4. انخفاض معدلات الثقة الشعبية بالمؤسسات، وتآكل الإيمان بجدوى الإصلاح من الداخل.

{ويُظهر ”مؤشر الثقة في المؤسسات الحكومية“ الصادر عن Edelman Trust Barometer (2024)، أن 61% من الشعوب في العالم يشعرون بأنّ ”أنظمتهم لا تخدمهم، بل تخدم ذاتها“. وهذا الرقم وحده كافٍ ليكشف عن حجم الهوة بين المؤسسات ومجتمعاتها، بين الشعارات والأداء.

إنّ النماذج التي لا تُعيد صياغة ذاتها بجرأة، تُصبح ضحية تكرارها. وإنّ أيّ نموذج لا يُراجع روايته، سيجد نفسه عاجزًا عن مواجهة سرديات الواقع.

”تراجُع الحُضور الفاعل“ [حينَ تَغيبُ القِيادةُ ويتوارى الرُّوادُ]

في لحظات الانعطاف التاريخي، تكون المشكلة الكبيرة في فوضى القوى، والأكبر في غياب الفاعل الحقيقي الذي يُدير التوازن داخلها. فالقيادة - بصفاتها عقلاً يُدبّر ومساراً يُوجّه - حين تغيب، لا تترك فراغاً فقط، انما تفتح المجال للارتجال، والتقليد، والتمويه، وتعدّد الأصوات دون بوصلة. وهكذا تبدأ النماذج بالتفكك ليس نتيجة صراع مباشر، لكن بسبب تآكل ”المركز القيادي“ الذي يُمثّل الضمير والبوصلة والاتجاه.

لقد دلّتنا تجارب الأنظمة السياسية والاجتماعية، على أن غياب القيادة الملهمة أو انكفائها، يُصاحبه غالباً بروز تيارات ”البدائل الزائفة“؛ مثل (الشعبوية، أو الأصوات الانفعالية، أو الكاريزما الاستهلاكية)، التي تقدّم حضوراً شكلياً مشحوناً بالخطابة، لكنها تفتقد الرؤية والعمق.

{وفي تقارير (The Leadership Quarterly 2023)، وُجد أن نسبة الثقة في القيادات التنفيذية في أكثر من 70 دولة قد انخفضت بنسبة 48% خلال العقد الأخير، بسبب

ما وُصف بأنه: ”إخفاق في التعبير عن معنى المرحلة، وعجز في التواصل مع الأجيال الجديدة، وفشل في التجديد المؤسسي“}.
هذا الغياب لا يعني فقط غياب ”الأشخاص“، لكنه تمثل في غياب ”الفكرة القيادية“ ذاتها:

1. التي تُلهِم،
2. وتُوجّه،
3. وتُخلق إجماعاً حول الأولويات،
4. وتُعيد تعريف ما هو ممكن.

إنّ ”الرّواد“، كما يصفهم جون كوتر في كتابه عن التغيير القيادي، ”ليسوا فقط من يُديرون المنظومة، لكنهم من يُضيئون المبخلة العامة، ويمنحون المجتمعات خريطة معنى، وسط ضباب الواقع“.

وحين يغيب هؤلاء، تبدأ المجتمعات، والنُظم، وحتى النُخب، (بالتصادم العشوائي)، (والتكرار المُنهك)، (وتقديم ”الحد الأدنى من النجاة“ بدل ”الحد الأعلى من الطموح“).
وهكذا، يصبح غياب القيادة الفاعلة دافعاً غير مباشر لاستمرار التفكك، وانحسار المعنى، وفقدان الثقة بالمؤسسات، وعودة السؤال القاسي: {من يقود من؟ ولماذا؟}

”المؤشرات الكاشفة لانهايار النماذج“ [العلامات التي تُنذرُ بالسُّقوطِ قبلَ أن يحدث]

تتهار النماذج الكبرى في التاريخ، عبر التآكل على مدى زمني طويل، تسبق انهيارها الظاهري سلسلة من الإشارات والعلامات الدقيقة، التي لا يراها إلا من يمتلك بصراً تحليلياً، وبصيرةً استشرافيةً. ومن هنا تنشأ أهمية هذه الوحدة التحليلية، التي تسعى إلى رصد المؤشرات التي تدلّ على أفول النماذج السائدة قبل أن تتحوّل إلى ركام.

أول هذه المؤشرات هو ما يسمّيه هابرماس بـ”الانفصال الوظيفي بين النظام والحياة“؛ أي حين تفشل النظم القائمة في الاستجابة لحاجات الناس اليومية، وتحوّل إلى أجهزة بيروقراطية (تنتج الإحباط بدلاً من الحلول)، (وتُراكمُ الاستعصاء بدلاً من الابتكار). إنّ تقلص العلاقة بين ”المجتمع“ و”المنظومة“ يُنتج شعوراً باللاجدوى، وانفصاماً معرفياً وسلوكياً يُضعف الثقة ويُغذي التمرد الصامت.

ومن المؤشرات البنيوية البارزة:

1. التآكل التدريجي للثقة العامة بالمؤسسات،
 2. توسّع الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع،
 3. الاعتماد على أدوات التبرير بدل التفسير،
 4. تغييب الرؤية الاستراتيجية لصالح الاستجابة اللحظية،
 5. ارتفاع نسب النزوح من الداخل الوطني نحو الخارج الافتراضي أو الجغرافي.
- {تشير بيانات Edelman Trust Barometer 2024 إلى أن 62% من الشعوب في الدول النامية و47% في الدول المتقدمة يعتقدون بأن ”المؤسسات الرسمية لا تعمل لصالحهم“، وهو رقمٌ خطيرٌ يعكس تآكلاً في شرعية النموذج، وليس مجرد ضعفٍ في أدائه.

ومن المؤشرات الرمزية أيضاً:

1. تراجع الخطاب الملهم،
 2. صعود النبوة الشعبوية،
 3. احتلال الرموز السطحية للفضاء العام،
 4. وغياب النموذج القدوة.
- فحين يتراجع النموذج القيادي إلى مرتبة ”المدير التنفيذي للأزمات“، بدلاً من كونه حاملاً لمشروع تغيير، فإنّ البنية بأكملها تدخل مرحلة ”الضوضاء الإدارية“ بدل ”التوجيه الحضاري“.

وتتجلّى المؤشرات الأخطر في:

1. تفكك المعنى الجمعي،
 2. تحوّل السردية الوطنية إلى مجموعة من الروايات المتناثرة،
 3. وتكاثر الهويّات الفارغة التي لا تجيب عن سؤال ”إلى أين؟“.
- {إنّ المؤشرات التي لا تُقرأ، تتحوّل إلى أزمات لا تُدار، ثم إلى انهيارات لا تُوقَف}.

”السيناريوهات المُحتملة لما بعد انهيار النماذج“ [مسارات العالم نحو المستقبل المُفتّت]

حين تنهار النماذج، لا يُفضي المشهد بالضرورة إلى نظامٍ جديدٍ وواضحٍ ومتكاملٍ. إذ انه وفي كثيرٍ من الأحيان، تدخل البنى المتفككة في حالة من السيولة (الجيو-حضارية)، تُنتج ما يُسمّيه زيغمونت باومان بـ”الحداثة السائلة”، حيث لا مؤسساتٌ مستقرة، ولا هُويّاتٌ راسخة، ولا مآلاتٌ محسومة. وهنا تتعدّد السيناريوهات، ليس بوصفها تنبؤاتٍ لكن باعتبارها احتمالاتٍ مركّبة تتقاطع فيها القوى، وتتشابك فيها المسارات.

السيناريو الأول/ ”العالم المُفتّت“ (The Fragmented World)

وهو سيناريو يعكس اتساع الفجوات بين (الشمال والجنوب)، بين (المركز والأطراف)، بين (القوة والسيادة). تختفي فيه النماذج الشاملة، وتتحول الدول إلى جُزُر سيادية متجاورة، تحكمها المصالح الظرفية، والولاءات المحلية، والارتباطات الرقمية. وفي هذا السياق، يُصبح الأمن {السيبراني، والمعلوماتي، والبيولوجي}، أهمّ من الأمن العسكري التقليدي.

السيناريو الثاني/ ”الذكاء الاصطناعي بوصفه نواة النظام الجديد“

في هذا المسار، يُعاد تشكيل العالم بعيداً عن تحكّم الدول أو الشعوب، انما على يد خوارزميات التعلم العميق، التي تُدير الاقتصاد، وتُراقب السلوك، وتُسيطر على تدفق المعلومة. وهنا تُحلّ الدولة شيئاً فشيئاً في شبكة من المنصات، وتصبح ”السلطة“ وظيفة تقنية بدل أن تكون مشروعاً سياسياً!.

السيناريو الثالث/ ”النظام التكنولوجي السلطوي“ (Techno-Authoritarianism)

وهو النموذج الذي تتزاوج فيه أدوات التكنولوجيا مع أنماط الحُكم الاستبدادي، ويشهد ازدهاراً في بعض الأنظمة التي توظف المراقبة الذكية، وتتوسّع في الأمن البيومتری، وتتحكم بالإعلام عبر الذكاء الاصطناعي. يترافق ذلك مع تراجع الحريات، وضمور المجال العام، وتحول الإنسان إلى مُجرّد ”مُعَرّف رقمي“ أكثر من كونه ”فاعلاً حضارياً“.

السيناريو الرابع/ "عالمُ التَّكْيُفِ الجماعي" (The Cooperative Turn)

وهو أقل السيناريوهات واقعية، لكنه الأكثر أخلاقية؛ حيث تدرك النخب العالمية أنَّ العالم لا يمكن أن يُدار إلَّا من خلال التعاون، وتبدأ عملية؛ (إعادة صياغة المؤسسات الدولية، وترسيخ مبادئ الحوكمة الشاملة، والعدالة الرقمية، وتوزيع فرص التنمية والمعرفة بشكلٍ متوازن). في هذا السيناريو، تتحول الأزمات إلى محفّزات لإعادة بناء الثقة بين الشعوب والمؤسسات، ويُعاد تعريف مفاهيم (السيادة، والنمو، والرخاء)، ضمن أطر أكثر استدامةً وتشاركية. تبرز فيه أدوار الأمم المتحدة، والكتل الإقليمية، والشبكات البحثية العالمية، بوصفها منصاتٍ لصياغة حلول جماعية (للأوبئة، والمناخ، وأزمات الغذاء والطاقة).

السيناريو الخامس/ "اللايقين الممتدّ" (Extended Uncertainty)

وهو السيناريو الأخطر، إذ لا يقع فيه انهيار كامل، ولا يُعاد فيه البناء. انما يدخل فيه العالم في دوامة من الانحباس التاريخي، حيث تتآكل الأنظمة تدريجيًا، وتفقد النُخب قدرتها على التأثير أو التخطيط. يتصاعد العنف العشوائي، وتتهار السرديات الكبرى، ويُستبدل المعنى الجماعي بحالات فردية من التدين المتطرف أو الاستهلاك المفرط أو الانزواء الوجودي. إنه العصر الذي وصفه أولريش بيك بـ"عصر المخاطر المُعمّمة"، حيث لا مركز، ولا يقين، ولا خطّ رجعة.

—{الحصاد}—

هذه السيناريوهات ليست نبوءاتٍ مغلقة، انها خرائط تحذيرية، وإنَّ ما يُحدّد المصير الكونيّ القادم لا يتمثّل في حتمية الأحداث، لكنه يتمظهر في وعي الفاعلين بها. كلّ نموذجٍ يحتوي على بُذورٍ بديله، وهنا ونحنُ في زمنٍ تتآكل فيه الحدود بين الحقيقي والافتراضي، وبين السيادة والتحكم الخارجي، وبين الإنسان وآله... فإنّ السيناريوهات لم تعد مجردَ تصوّراتٍ عن المستقبل، لكنها (دعواتٌ عاجلةٌ لإعادة تصميم الخيارات).

التمهيد

«ما الإنسان؟ سؤال يبدو بسيطاً، لكنه في هذا العصر صار أكثر الأسئلة استعصاءً.»

— بول ريكور

عند تقاطع الانفجار الرقمي، وتسجيل القيم، وإزاحة المرجعيات، لم تعد الهوية كما كانت؛ جوهرًا ثابتًا، أو انتماءً نهائيًا، أو معرفًا داخليًا مستقرًا. فقد غدت الهوية أشبه بمركب في مجهر التجارب المتوالدة: {تفتتت، ترقمن، تهجن}، ويُعاد إنتاجها ضمن سياقات فوقية تدار بخوارزميات لا ترى الإنسان، لكنها تتعامل مع بياناته كعلامة قابلة (للتوجيه، والتشكيل، والاستثمار).

وفي قلب هذا التحول، لم يعد الإنسان محورًا ثابتًا للمعنى، بيد أنه صار كائنًا معلقًا؛ بين ماضٍ يُستنزف عبر النوستالجيا، ومستقبلٍ يُستشرف دون يقين، وحاضرٍ يتأكل تحت ضغوط الهويات الرقمية البديلة،

ما نراه في هذا العصر لا يمتظهر بمجرد تحول في مظاهر الهوية، إنما هو انقلابٌ جوهريٌّ في بنيتها؛ إذ لم تعد الهوية امتدادًا للذات الأصلية، بقدر كونها نتاجًا متحولًا لشفرات خارجية تشكل "من أكون؟" في زمن {الذكاء الاصطناعي، والتطبيقات، والحشد الافتراضي}.

من هنا تنبثق الأسئلة العميقة:

هل لا زالت "الهوية" امتيازًا إنسانيًا؟

أم صارت "خدمة" يتم تحميلها واختيارها وفق ما يريده النظام الرقمي؟

وهل في إمكاننا الحديث عن "الانتماء" في عالم يُبدل انفعالات الأفراد بتغريدة أو صورة؟!

أم أننا نعيش بدايات عصر جديد من؛ {اللانتماء الناعم، والتدين المؤدلج المُرَقَم، والأغتراب الطوعي؟!} هذا المحور يُجر في طبقات هذه الأسئلة، متجنبًا تقديم أجوبة نهائية، لكنه يتوق لإعادة (ترتيب الوعي، وتفكيك ما اختلط من المفاهيم، وبناء جسور التفكير بين الذات الممزقة والإنسان الممكن).

"الهوية القديمة والجديدة"

(من الثبات إلى التسييل الرمزي)

في العصور الكلاسيكية، كانت الهوية تُبنى على ثوابت واضحة ومؤسّسة: {الجغرافيا، العقيدة، اللغة، الثقافة، التاريخ، العائلة، والحرفة}. فالهوية، كما في الفلسفة الأرسطية، هي مبدأ الثبات في الشيء رغم تغير صفاته؛ هي الجوهر الذي لا يتبدل، رغم ما يطرأ عليه من تبدلات عارضة. وقد تطور هذا المفهوم في الفكر الديني والأنثروبولوجي ليعبر عن الذات التي تُعرف نفسها ضمن جماعة ما، وبناءً على مرجعية عليا

لكن ما نشهده اليوم يُمثل انزياحاً تدريجياً في تمثيلات الهوية، وتعدّاه ليشكل تحولاً بنوياً في طبيعتها ذاتها؛ من "الهوية الجوهرية" إلى "الهوية الرمزية المؤقتة"، ومن الذات التي تشكل خطابها في الزمان والمكان، إلى "الذات المصنوعة من الخارج"، والمبنية على تفاعلات متقطعة ومؤشرات لحظية.

الهوية ما بعد الحداثية، بحسب زيجمونت باومان، لم تعد سيروية متكاملة تُبنى عبر النضج، لكونها باتت "منتجاً للاستهلاك اليومي"، حيث تبدل الانتماءات كما تبدل تطبيقات الهاتف، وتخلق الشخصيات من

تبيّن الأبحاث الحديثة (Gergen, 1991; Turkle, 2011) أن الفضاءات الافتراضية قد أعادت تشكيل "الذات الاجتماعية" بشكل جذري؛ فباتت الهوية تتكوّن في العوالم الرقمية من رموز بصرية، وبيانات تحليلية، وتفاعلٍ أني مع الآخرين، وليس على أساس التاريخ أو العمق الشخصي. {ويُشير تقرير "ديلويت" 64% من الشباب حول العالم يعتبرون هويتهم مرتبطة بمنصاتهم

إنّ التحول من "الهوية السردية" (Narrative Identity) إلى "الهوية الخوارزمية" هو انتقالٌ من "الإنسان الراوي" إلى "الإنسان المُرَقَم"، حيث تحدد الخوارزميات لما نرى، ومن نشبه، وماذا نريد، وحتى من نحب أو نعارض.

وفي هذا السياق، تتجلّى مفارقة حرجة: (فبينما تعد التكنولوجيا بتحرير الذات وتمكينها من تمثيل مفتوح، فإنها في الوقت ذاته تعيد تشكيلها على نحو غير مرئي، يفرغها من عمقها الوجودي، ويحوّلها إلى "أيقونة

إننا نعيش عصر "التسييل الرمزي للهوية"، حيث تُصبح الذات أكثر عرضة للتبدل من أن تكون موطناً للاستقرار، وتغدو الهوية كائناً أنيّا هشاً، يتشكل من اللحظة ويزوب فيها. وبذلك، تنتقل الهوية من أن تكون حقيقة نعيشها، إلى أداءٍ نقدّمه على خشبة الواقع الرقمي.

"الهوية الرقمية وتأكل الذات الواقعية" (حين تستبدل الأصالة بالتفاعل وتُضَبُّ الحقيقة بالانطباع)

لم يعد الفضاء الرقمي مجردَ ميدانٍ تواصلِيٍّ، فقد تحوّل إلى بنيةٍ منتجةٍ للهوية، تُعيدُ صوغَ الإنسان في صورته الإعلامية، وفي جوهر إدراكه لذاته وموقعه في العالم. لقد برزت الهوية الرقمية بوصفها "ذاتًا بديلة"، أو بتعبير شيري توركل (Sherry Turkle)، هي "الذات المضمنة في الشاشة، وليس في الجسد".

أمست حياتنا الرقمية هي مرآة تمثلات الذات لدى الأفراد، فكَم من شاب لا يعرف عن نفسه إلا ما يخبره به متابعوه؟ وكم من فتاة تقيس قيمتها بمعدل التفاعل على صورها؟ إن الذات المفكرة أصبحت ذاتًا مفهوسة، تحددها خوارزميات التصنيف والاهتمام والترند. تشير الدراسات (Statista, 2023) إلى أن الفرد يقضي في المعدل أكثر من 7.3 ساعات يوميًا في الفضاءات الرقمية، وأن 84% من المراهقين يقولون إن منصاتهم "تعكس هويتهم". لكن، أيُّ هوية هذه؟ أهي التي يصنعها وعي الإنسان وتاريخه؟ أم التي تُقاس باللايكات ومؤشرات الرواج؟!}

لم تعد الهوية الرقمية انعكاسًا للهوية الواقعية، انما بالعكس إذ انها بدأت تأكلها، إذ صار الإنسان يُخفي هشاشته خلف "فلتر معنوية"، ويستبدل قلقه الوجودي بمنشور يومي، ويؤدي حضوراً افتراضياً مقبولاً اجتماعياً، يُنسيه حضوره الحقيقي المهمش. وبات الإنسان يُعدّل ذاته كي تليق بالخوارزميات، بعيداً عن اهتمامه في أن تليق بالحقيقة. في تقرير أصدرته "أكاديمية العلوم الوطنية الأميركية" (NAS, 2024)، تمّ التحذير من تفاقم ظاهرة "تضخم الذات الرقمية" Digital Self-Inflation، والتي تؤدي إلى اضطرابات في الهوية، وشعور متزايد بالفراغ الوجودي، والانعزال الاجتماعي الحقيقي. ويُضاف إلى ذلك خطر "تأكل الذات الواقعية"، حيث يعاني أكثر من 42% من مستخدمي وسائل التواصل العالميين من انفصال نفسي عن هويتهم الواقعية، نتيجة مقارنة دائمة بالصور المُفلترة لحيوات غير واقعية.}

إن الهوية الرقمية تمنح الإنسان شعوراً آنيًا بالقوة، لكنه شعورٌ هشٌّ، قابلٌ للانهار في أي لحظة انقطاع أو تجاهل أو تعليق سلبي. بذلك، يتحوّل "الاعتراف الافتراضي" إلى إدمان نفسي وسلوكي، يهدّد قدرة الإنسان على بناء ذاتٍ داخليةٍ مستقرة.

الهوية أضحت مقولة بعيداً عن ما نعتقدُه عن أنفسنا، حيث أسست لتُعادل ما تقوله الشبكاتُ عنا، ففي عصر البيانات والتفاعل اللحظي، صارت الهوية مشهداً متغيّراً، ولا تُعبّر رؤية ثابتة. ولذا، يصحّ أن نسأل: {هل نملك ذواتنا الرقمية؟ أم أنّها تملكنا؟}

"الذات المُشفرة" [الإنسان بين الخوارزمِ والوعي]

التمهيد

“ليس ثمة عبودية أعمق من أن تفقد ذاتك بينما تظن أنك تختارها.”

– مارتن هايدغر

من الواضح أن البشرية اليوم أصبحت في عصر يُعاد فيه تشكيل الكائن البشري لغويًا ورقميًا ونفسيًا، حيث لم يعد سؤال “من أنا؟” مجرد تأمل فلسفي، انما تحول إلى معضلة وجودية عصية على الوصف داخل شبكة من الخوارزميات والمصفوفات التي تُعيد ترميز الذات وتُعيد تشكيل الإدراك من غير وعي. لقد تحول الإنسان إلى “ذات مُشفرة” تعامل بوصفها حزمة من البيانات والسلوكيات القابلة للتنبؤ والتحليل والاستثمار، بحيث يُعاد إنتاجه ليس بوصفه فاعلاً حرًا، لكن بكونه موضوعًا للقراءة والتوجيه، في محيط رقمي شديد الذكاء ومتعدد الأهداف.

في هذا السياق، لم تعد الهوية الشخصية محصلة تجارب وعلاقات وروابط عاطفية ووجدانية، لكنها أصبحت شيئاً “يُهندَس” تدريبياً عبر التفاعلات الرقمية وتغذيات الذكاء الاصطناعي، الذي بات يُعيد بناء ذاكرتنا وقراراتنا وأذواقنا. إن ما يُسمى بـ “الذكاء الخوارزمي” ليس ذكاءً محايداً، بيد أنه يُمثل سلطة غير مرئية، تُحدد الاختيارات وتُشكل الرغبات من وراء الستار، وفق منطق التكرار والتشابه والتوقع، بعيداً عن منطق الحرية أو التجدد.

تشير الدراسات الأخيرة إلى أن أكثر من 64% من القرارات الشرائية للمستخدمين تُحدد بناءً على توصيات الأنظمة الذكية، بينما تُقدّر نسبة تأثير المحتوى المصمم بالخوارزميات على مزاج وسلوك المستخدمين بأكثر من 72% (Statista, 2024؛ MIT Tech Review, 2023). وهذا يُبرز حجم التسلل الصامت للقرار الشخصي، واستلاب الإرادة لصالح نماذج التعلم العميق التي تتعلم منا أكثر مما نعرف عن أنفسنا.

لكن الأخطر من ذلك كله، هو أن الإنسان لم يعد يشعر بأنه يُستلب؛ إذ بات يُشارك – طوعاً – في إنتاج نسخة من ذاته تُرضي الخوارزميات وتنسجم مع توقعات التصنيف والمكافآت والقبول الاجتماعي. فالذات المُشفرة لا تُقاوم، لكنها تتكيف، وتُسهم في ترسيخ حبسها، لتصبح السجون رقمية والنوافذ مصممة من كود برمجي خفي، يُعيد تشكيل العالم من خلال أنماط محسوبة ومؤشرات دالة.

أمام هذا المشهد، تُصبح المعركة الحقيقية معركة “الوعي بالوعي”، ومحاولة تحرير الإنسان من كونه مجرد ملف رقمي قابل للتحليل والتوجيه. وربما نحتاج إلى فلسفة وجودية رقمية جديدة تُعيد وصل الإنسان بجوهره الأخلاقي والروحي، بعيداً عن هندسة السلوك و“إدارة التصرف” كما يُسوق لها في فضاءات التحول الكبير.

لقد بلغ الوعي الذاتي بالتهديد الرقمي حدًا استدعى تشكيل هيئات دولية لضبط سلوك الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية، كما في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات GDPR، أو مبادرة “أخلاقيات الذكاء الاصطناعي” التي أطلقتها اليونسكو عام 2021. لكنها تظل أدوات جزئية ما لم تدعم بوعي مجتمعي وفلسفي يُحصن الذات ويسترد قدرتها على التفكير خارج قوالب التوجيه الخفي.

في المحصلة، لا يكمن الخطر في تطور الخوارزميات، لكنه بدأ يظهر في تراجع الإنسان عن كونه “فاعلًا حرًا” إلى مجرد (ناتج إحصائي). إننا بحاجة ملحة إلى “استرداد الذات من داخل الأكواد”، وإلى إعادة تشكيل العلاقة بيننا وبين الشاشات والبيانات على نحو يُنقذ الإنسان من الانزلاق في وهم الحرية المُمنهجة الموجهة، ومن الفناء التدريجي تحت قشرة الذات المُشفرة.

"الهوية المعلومة" [حين تتماهى الخصوصيات في سوق المعاني]

من الغريب اننا ولجنا زمناً أصبح التّواصل فيه أسرع من التفكير، والمعلومة أكثر انتشاراً من الحقيقة، وتعرّضت الهوية الإنسانية إلى ما يُمكن وصفه بـ"التموه الثقافي"، حيث لم تعد الخصوصيات الحضارية والثقافية قادرة على البقاء بمنأى عن تأثير السوق الكوني المفتوح للمعاني، ولاسيما بعد أن تحوّل الفضاء الرّقمي إلى "مصنع ضخم" لإعادة إنتاج القيم والرؤى والانتماءات.

ففي ظلّ العولمة الثقافية، أضحت الهوية محكومةً بالمسافة الجغرافية أو التاريخ الجمعي، ومتأثرةً بمنصات العرض الكوني، التي تعيد تعريف الذات انطلاقاً من ما هو "شائع"، وليس ممّا هو "أصيل". ومع تصاعد الهيمنة الرمزية لما يُسمى بـ"السرديات الكبرى للحداثة الغربية"، بدأت الهويات المحلية تفقد إيقاعها الداخلي لصالح نموذج عالمي يتغذى من "التكرار"، و"الاستهلاك"، و"قابلية الانتشار"، بعيداً عن عمق التقاليد أو فريدة المعنى.

هذا التداخل البنوي بين السوق والرؤية يُنتج ما يمكن تسميته بـ"الهوية المعلومة"، وهي ليست هوية عالمية بالمعنى الإنساني النبيل، ولا هوية محلية بالمعنى التقليدي، لكنها نسخة هجينة، مُأسسة إعلامياً، ومُبرمجة خوارزمياً، وتخضع لمنطق "التكيف المربح" مع منصات (الصورة والاستهلاك والمشاهدة). فاللباس، واللغة، والذوق، بل وحتى الطقوس الدينية والوجدانية، أضحت تصاغ بوصفها "محتوى قابلاً للتسويق"، وليس "قيمة قابلة للتجذر".

تُظهر الإحصاءات الحديثة أنّ ما يقارب 43% من الشباب حول العالم، حسب استطلاع نشره World Economic Forum في 2023، يصفون أنفسهم بـ"المواطنين الرقميين" قبل أن يعرفوا أنفسهم بناءً على انتماء ديني أو وطني. وهو تحوّل جوهري يدلّ على أنّ الجيل الجديد بدأ يُعيد تموضعه الوجودي من خلال شاشة الهاتف، بعيداً عن سرديات التراث أو خرائط الذاكرة الجماعية. ووفقاً لتقرير UNESCO 2022، يكفي لدلالة على ذلك فإن أكثر من 68% من المحتوى الثقافي

المتداول بين المراهقين في الشرق الأوسط

هو إنتاج خارجي غير مرتبط بالموروث المحلي.

إنّ الخطر الحقيقي لا تعكسه "المشاركة الثقافية" التي تمثّل إثراءً متبادلاً، حيث أن الخطر الداهم هو في "الانصهار غير النقدي"، حين تُستهلك المعاني دون تفكير، وتُستنسَخ المواقف دون مساءلة، فيحدث ما يُسمى بـ"تفريغ الذات من ذاتها" لصالح حضور افتراضي هو بالأساس ناتج عن معايير غير محلية، وأحياناً غير إنسانية.

لقد غادرت الهوية الحديثة معناها التراكمي، ودخلت في طور من السيولة المفرطة؛ فكل شيء صار متاحاً، وكل شيء يمكن محاكاته، ولكن القليل فقط يبقى أصيلاً وقادراً على المقاومة. هنا تبرز الحاجة إلى "استراتيجية استعادة المعنى"، من خلال مشروع فكري تربوي يُعيد بناء الوعي الجمعي بالخصوصية دون الوقوع في فخ الانغلاق، ويؤسس لفهم نقدي للعولمة، ولا يغلق على رفض عاطفي لها.

(فالخصوصية لا تعني الجمود)، (والعالمية لا تعني الذوبان)؛ إنما يتطلّب الأمر وعياً متقدماً يدرك كيف يتحرك العالم، دون أن يفقد القدرة على أن يكون مختلفاً فيه.

وسؤالنا الجوهري في هذه الوحدة: {هل ما زلنا نمتلك "هوية قابلة للنجاة" في زمن يُعاد فيه تعريف الإنسان حسب قابليته للمزامنة مع الخوارزميات؟ أم أنّ "الهويات البديلة" ستفرض ذاتها بوصفها النسخة الأكثر مبيعاً في أسواق المعاني السريعة؟!}

”السرديات المهندسة“ [كَيْفَ تُصَاغُ الْحَقِيقَةُ فِي عَصْرِ التَّضْلِيلِ الذِّكِيِّ؟]

التمهيد

«ما يجعلُ الأكاذيبَ تَنْتَصِرُ ليسَ قوتُها، انما غيابُ المناعةِ ضِدَّها».

— جان بودريار

في الأزمنة التي تتهشمُ فيها الثوابتُ، ولا يَبْقَى فيها من الواقعِ إلَّا انعكاسُهُ المُصمَّمُ عبرَ الشاشاتِ، يُصبحُ الحاضرُ عُرْضَةً لإعادةِ التَّشكيلِ وفقَ سردياتٍ لا تَتَّبَعُ من الحقائقِ، لكنها تُصَاغُ بناءً على ما يُرادُ تصديقه وترويجه، ولم تُعَدِ الحقيقةُ مُرتبطةً بالمصدرِ ولا بالسياقِ، انما بقابليةِ الانتشارِ، وقدرةِ التأثيرِ، وشبكاتِ التوصيلِ العابرةِ للحدودِ والوعي. وهنا، في عَصْرِ التَّضْلِيلِ الذِّكِيِّ، تُوظَّفُ الخوارزمياتُ، والذكاءُ الاصطناعي، ومنصاتُ التواصلِ الاجتماعي، ومُجمَّعاتُ البياناتِ الكبرى، لخلقِ «حقائقٍ مُوازيةٍ» تتسلَّلُ إلى الإدراكِ الجمعيِّ، ليسَ عن طريقِ الصَّدمة، لكن من خلالِ الاعتيادِ التدريجيِّ على نماذجٍ مصمَّمةٍ للتكرارِ والإقناع. ويتضاعفُ خطرُ هذا النمطِ حين تتأكلُ الوسائطُ النقديةُ في المجتمعِ، وتُختزلُ المعرفةُ في عناوينَ مُبسَّطةٍ، وتُستبدَلُ الحججُ بالحشودِ، والعقولُ بالإعجاباتِ.

تسعى هذه الوحدةُ التحليلية إلى الغوصِ في طبيعةِ ”السردياتِ المهندسة“ بوصفها إحدى أدواتِ القوَّةِ الناعمةِ المُعاصرة، وأخطرِ مظاهرِ التحكُّمِ في الوعي البشريِّ، {كيف يتمُّ تشكيلُ الرواياتِ، ومَن يُحدِّدُ سياقها؟ ما علاقةُ البياناتِ الضخمةِ بإنتاجِ الحقيقة؟ كيف يُعادُ توزيعُ المعنى في مجتمعاتٍ تستهلكُ القصَّةَ أكثرَ من الفكرة؟ وما حدودُ الحريةِ في بيئةٍ تتلاعبُ بالمدخلاتِ لتنتجَ نتائجَ مبرمجةً؟!}

إنَّها دعوةٌ إلى كشفِ ما وراءِ الستارِ الرِّقْمِيِّ، وفهمِ المنطقِ البنيويِّ الذي يُعيدُ إنتاجَ العالمِ، ليسَ كما هو، انما كما يُرادُ له أن يُرى، ويُفهم، ويُعاش.



المحور السادس/ "الخرائط المبعثرة... حين تتصدّع الجغرافيا وتستهلك السيادة"

التمهيد

«لَمْ تَعُدِ الدُّوَلُ تُحَدِّدُ بِخُطُوطِ الطُّولِ وَالْعَرْضِ، وَإِنَّمَا بِخُطُوطِ الشَّيْفَرَاتِ وَالْمَعْنَى»
بهذه العبارة نُلَخِّصُ مَلامِحَ عَصْرِ لَمْ يَتَسَّعْ بَعْدَ لِمَافَاهِمِ الْجُغْرَافِيَا التَّقْلِيدِيَّةِ، وَلَمْ يَعُدْ فِيهِ
الْكِيَانُ السِّيَادِيُّ مَجَرَّدَ حُدُودٍ مَرْسُومَةٍ عَلَى الْوَرَقِ.
لَقَدْ دَخَلَ الْعَالَمُ الْيَوْمَ مَرَحَلَةً تَتَفَتَّتُ فِيهَا الصُّورَةُ الْمُسْتَقَرَّةُ لِلْعَالَمِ، إِذْ لَمْ تَعُدِ الْخَرِيطَةُ
السياسية، كَمَا وُضِعَتْ فِي "سايكس-بيكو"، تُعَبِّرُ عَنْ مَوَازِينِ الْقُوَّةِ، وَلَا الْخَرِيطَةُ
الجغرافية تُجَسِّدُ وَاقِعَ السَّيْطَرَةِ. {فَالدُّوَلُ تُسْتَنْزَفُ دُونَ أَنْ تُحْتَلَّ}، {وَالهُوِّيَّاتُ تُمَسَّخُ دُونَ
أَنْ تُحَرَّقَ وَثَائِقُهَا}، {وَالسِّيَادَةُ تُهْدَمُ بِدُونِ الْحَاجَةِ إِلَى جُيُوشٍ، إِنَّمَا مِنْ دَاخِلِ نُسْجِهَا
المعلوماتية وهشاشاتها المؤسسية}.

فِي هَذَا الْمَحْوَرِ، نَتَوَعَّلُ فِي مَشْهَدٍ مَرَكَّبٍ، حَيْثُ "الْخَرَائِطُ الْمُبْعَثَرَةُ" لَا تَتَحَصَّرُ فِي
ضِيَاعِ التَّمَوُّضِ الْجُغْرَافِيِّ، لَكِنْهَا تَمْتَدُّ لَتُمَثِّلَ تَصَدُّعًا فِي الْبُنَى النِّظْمِيَّةِ وَالتَّمَثِيلِيَّةِ
وَالهُوِّيَّاتِيَّةِ. إِنَّمَا أَمَامَ عَالَمٍ يُعَادُ تَشْكِيلُهُ مِنْ خِلَالِ الطَّبَقَاتِ الْخَفِيَّةِ لِلاتِّصَالِ وَالرَّقْمَنَةِ
والتَّأْثِيرِ عِبْرَ الْحُدُودِ، حَيْثُ الْحُدُودُ لَمْ تَعُدْ خُطُوطًا عَلَى التُّرَابِ، إِنَّمَا شَبَكَاتٍ رَقْمِيَّةٌ
تُخْتَرَقُ بِالصَّمْتِ، وَتُعَادُ صِيَاجُهَا بِالصُّورِ وَالْخَوَارِزِمِيَّاتِ وَالتَّضْلِيلِ الذَّكِيِّ.
مِنْ خِلَالِ هَذَا الْمَحْوَرِ، سَنَحَاوُلُ تَحْلِيلَ الْمَفَاهِمِ الْجَدِيدَةِ لِلْسِّيَادَةِ فِي زَمَنِ التَّقْنِيَّاتِ
العابرة للجغرافيا، وَسَنُنَاقِشُ مَظَاهِرَ تَصَدُّعِ مَفْهُومِ الْمَرْكَزِ، وَتَرَاجُعِ سُلْطَةِ الْحُدُودِ، وَبُرُوزِ
الْفَاعِلِينَ غَيْرِ الدُّوَلِيِّينَ كَقُوَى مُؤَثِّرَةٍ فِي صُنْعِ الْخَرِيطَةِ النَّاعِمَةِ لِلْعَالَمِ.
سَنَرِصُدُ - بِلُغَةِ الْعُمُقِ - كَيْفَ تُسْتَهْلَكُ الْجُغْرَافِيَا، وَتُبَدَّلُ الْقِيَمُ، وَيُسَاقُ الْعَالَمُ، لَيْسَ عِبْرَ
الْجُيُوشِ الْقَاهِرَةِ، لَكِنْ بِمَنْطِقِ "التَّحَوُّلاتِ السَّيْبِرَانِيَّةِ"، وَ"الهُوِّيَّةِ الْمُعْلَبَةِ"، وَ"السِّيَادَةِ
المُؤَقَّتَةِ".

فهل نحن نعيش نهاية الخريطة كما نعرفها؟

وهل السيادة في طريقها إلى التحوُّل من "إطار قانوني" إلى "بند تسويقي" تُحدِّدُهُ
مَنْصَآتُ التَّوَاصُلِ وَشَرَكَاَتُ الْبَيَانَاتِ؟

وهل يمكن لدولة بلا سيادة رقمية أن تحيا، ولو كانت تملك العلم والجيش والنشيد؟
أَسْئَلَةُ تَفْتَحُ النِّقَاشَ عَلَى أَوْسَعِ أَبْوَابِهِ، وَتَوْسَّسُ لَوْحَدَاتٍ تَحْلِيلِيَّةٍ نَتَنَاولُ فِيهَا:
{بُنْيَةُ الْخَرِيطَةِ الْحَدِيثَةِ، مَظَاهِرَ تَفَكُّكِهَا، الْقُوَى الْجَدِيدَةُ الَّتِي تُعِيدُ رَسْمَهَا، وَانْعِكَاسَاتِ
ذَلِكَ عَلَى الْمَفْهُومِ الْمُعَاصِرِ لِلدَّوَلَةِ وَالسِّيَادَةِ وَالتَّأْثِيرِ}.

”مَنْ الجُغرافِيَا إِلَى الشَّبَكَةِ“ [تَأْكُلُ الخَرِيطَةُ القَدِيمَةَ وَبُرُوزُ العَالَمِ المُعَوَّلَمِ]

حين قال ”مارشال مكلوهان“ إِنَّ العَالَمَ أصبح ”قَرِيَّةً كَوْنِيَّةً“، لم يكن يَصِفُ مجازًا شعريًا، إذ كَانَ يُمَهِّدُ لفهم جديد للحيز والحدود والزمن نفسه. لم تُعَدِ الخَرِيطَةُ السِّياسِيَّةُ المعتمدةُ على مبدأ السيادة الإقليمية قَادِرَةً عَلَى تمثيل الوقائع الحية، إذ تراجعت ”الجغرافيا التقليدية“ كمصدر للسلطة لصالح ”الشبكة العنكبوتية“ كمصدر للنفوذ والتأثير والسيطرة. فالدُولُ التي كانت تُقاسُ بمساحتها، وبِقُوَّتها العسكرية، وبعَدَدِ سكانها، باتت اليوم تُقَيَّمُ على أساس آخر هو: (نُفُوذُها الرقْمِيّ، امتلاكها للبيانات، قدرتها على صياغة الرأي العام، وإدارة تدفق المعلومات).

هذا التبدل البنوي لم يأت فجأة، بيدَ أنه كان نتيجة ثلاثة تحولات مفصلية: أولاً/ تراجع مركزية الجغرافيا المادية، بسبب العولمة الرقمية، حيث ألغت شبكة الإنترنت المسافات، وأصبحت الحدود قابلة للاختراق لحظة بلحظة، وصار النفوذ لا يُمارَس من خلال الجيوش، إنما عبر بث المحتوى وتوجيه السلوك. وأصبحت البيانات هي ”النفط الجديد“، والخوارزميات أدوات السيادة الحديثة.

ثانياً/ بروز الفاعلين غير الدولتين، ككيانات عابرة للحدود، تمتلك أدوات التأثير أكبر مما تملكه حكومات رسمية: شركات التكنولوجيا العملاقة (مثل Google و Meta و Amazon) صارت تُحدِّد أولويات المعلومات، وتُعِيدُ تشكيل إدراك الناس للعالم. وكأن الخريطة الآن تُرسم على شاشات الهواتف وليس على أوراق الأطالس.

ثالثاً/ انفصال المفهوم التقليدي للسيادة عن الواقع الشبكي، إذ لم تُعَدِ سيادة الدول مرهونة بسيطرتها على أراضيها فقط، لكن بقدرتها على حماية بياناتها، وعلى تنظيم فضائها الرقْمِيّ، وعلى تأمين البنية التحتية للمعلومات. {فدولة بلا أمن سيبراني، أشبه بمنزل بلا جدران}.

{وبالعودة إلى المؤشرات، فإن تقارير الأمم المتحدة ومؤشر الأمن السيبراني العالمي (ITU, 2024) تُظهر أن أكثر من 70% من الهجمات السيبرانية العابرة للحدود تستهدف البنى السيادية الرقمية، وليس البنى العسكرية أو الجغرافية، ما يكرّس تغير طبيعة الصراع}.

في خضم ذلك، أصبحنا أمام جغرافيا جديدة تُقاس بعدد ”النقاط العقدية“ في الشبكة (Nodes)، وبقدرة كل طرف على إدارتها، والعالم الآن بات يُدارُ من ”خوادم البيانات“ أكثر من وزارات الخارجية، وتُحدِّد سيادته في ”بروتوكولات التشفير“ أكثر من اتفاقيات الدفاع المشترك.

إنَّ الدولة التي لا تفهم هذه التحولات، ستبقى ترفع علمها فوق الأرض، بينما تُخترقُ تحت الأرض وتمسَخُ فوق السماء. {فالخريطة الحقيقية اليوم لا تتحدد بما نراه، لكنها بما لا نراه}.

وهنا يبرز السؤال المفصلي:

هل يمكن إعادة تعريف ”الحدود“ على ضوء هذه التحولات؟

وهل بات من الضروري صياغة نموذج سيادي جديد يجمع بين الجغرافيا والشبكة، بين ”السيادة المادية والسيادة الرقمية“؟

هذه الأسئلة تمهد لنا للولوج إلى الوحدة الآتية، التي ستناقش: ”تفكُّك الخريطة الكلاسيكية/ حين يُعادُ رسمُ العالم بلا حدود“.

”تَفَكُّكُ الخَريطةِ الكلاسيكيّةِ“ [حينَ يُعادُ رَسَمُ العالَمِ بلا حُدودِ]

منذ مؤتمر وستفاليا (1648م)، استقرّت مفاهيم الدولة القومية والسيادة الوطنية على مبدأ ”الخريطة المغلقة“؛ حيث تُعرّف الدولة بحدودها الجغرافية الواضحة، وسلطانها المطلقة داخلها. غير أنّ هذا النموذج، الذي هيمن على العلاقات الدولية لقرونٍ، بدأ يتفكك أمام أعيننا، ليس بفعل

إنّ أهم ما يميّز تفكّك الخريطة التقليدية في عالم اليوم لاتعلنه بيانات إلغاء الحدود رسمياً، حيث أنه تجاوزها فعلياً. فالدولة – كما يعرفها القانون الدولي – ما عادت قادرة على ضبط تدفّق المعلومات، أو التحكم الكامل في فضاءها الاقتصادي والثقافي. لقد تحوّلت السيادة من كونها مادية

{يُشير تقرير McKinsey Global Institute لعام 2023 إلى أنّ ما يزيد عن 65% من تدفّقات التجارة العالمية باتت تتم عبر منصات رقمية لا تخضع لسيطرة دولة بعينها}. وأضحت هذه التدفّقات تؤسّس نمطاً جديداً من ”الحدود المفتوحة اقتصادياً“ و”الاستعمار المعلوماتي“، حيث يُعاد تشكيل الخرائط من قبل شبكات البرمجيات والبنية التحتية السحابية (Cloud Infrastructure)، وليس

أمّا على مستوى الأمن، فقد أصبحت ”الحدود السيبرانية“ أكثر هشاشة من الحدود البرية. فالدول الآن تُخترق عبر ثغرات في أنظمة التشغيل أو تطبيقات الهواتف، وليس عبر الأسلاك الشائكة. {وتشير بيانات Cybersecurity Ventures إلى أنّ هجمات الفضاء الرقمي تسببت بخسائر تريليون دولار في عام 2024}، وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لأكبر

ان تداعيات هذا التفكك لا تنحصر في الجوانب التقنية فحسب، إذ أنها حملت تداعيات فلسفية أيضاً؛ فالانتماء أصبح عابراً للحدود، والهوية أصبحت متداخلة مع ”السلوك الرقمي“ أكثر من ارتباطها بالموقع الجغرافي، حتى صار السؤال الأهم في السياسة العالمية هو: ”مَن يملك بياناتك؟“ وليس ”أين تعيش؟“

حتى الصراعات السياسية بدأت تتخذ طابعاً (رمزياً – شبكياً)، حيث تُخاض الحروب عبر بثّ الرسائل الموجهة، وتزييف الوعي العام، وبثّ الأوهام داخل بنى الإدراك الجماعي. لقد أصبحت

وفي ظلّ هذا التفتت المفاهيمي، تبدو الدولة التي ما زالت تحكم بمنطق الحاجز والجواز، كمن يُمسك بالرمال في عاصفة. فهل نعيش اليوم لحظة ”ما بعد الخريطة“؟

وهل بات من الضروري بناء نماذج سيادية جديدة قادرة على الدمج بين الواقعي والافتراضي، وبين المادي والرمزي، وبين الأرض والشبكة؟

هذه الأسئلة تمهّد للانتقال إلى الوحدة التحليلية الثالثة، التي ستتناول: ”الهويّة السياديّة المُركّبة:

”الهوية السيادية المركبة“ [بين المكان والرمز والشبكة]

ما عادت الهوية السياسية تُعرَّف فقط عبر الحدود الجغرافية، ولا تُقاس فقط بقوة الجواز أو مساحة الأرض أو حجم الجيش، انما باتت الهوية السيادية الحديثة مزيجاً من عناصر ثلاث: [المكان] بما هو الواقع الجغرافي والتاريخي، و[الرمز] بما هو السرد المؤسَّس للانتماء الجمعي، و[الشبكة] بما هي الامتداد الرقمي والتمثيل السيبراني للكيان الدولي في العالم المتصل.

لقد أصبح للدول ”وجهان سياديان“؛ أحدهما ملموس يظهر على الخرائط وفي أروقة المؤسسات الرسمية، والآخر افتراضي يتحرك في طبقات الإنترنت، مُتشكلاً من الحضور في قواعد البيانات، والاتصال بالمجتمعات الرقمية، والقدرة على إدارة الرأي العام العالمي. (يشير تقريرُ World Economic Forum (2023) إلى أن أكثر من 82% من سكان العالم يستخدمون الإنترنت بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن السلوك السياسي للمواطن بات يتأثر - في الغالب - بما يقرأه في الشبكات أكثر مما يتلقاه من مؤسسات الدولة الرسمية). ما يعني أن إدارة ”السُّمعة الرقمية“ للدولة لم تعد ترفاً دبلوماسياً، لكنها باتت رُكناً من أركان سيادتها.

في المقابل، فإن الهوية السيادية الجديدة تواجه خطر ”الذوبان الرمزي“ حين تفقد الدولة قدرتها على صياغة خطابها الداخلي والخارجي، أو حين تستورد رموزها من الخارج دون وعي تاريخي أو ثقافي. فالسيادة الحديثة لا تقف عند حماية الحدود، انما امتدت الى حماية (السرديات والهويات والبنى الرمزية) التي تُشكّل نسيجها الثقافي والاجتماعي.

لقد تحولت الدولة - في هذا العصر - إلى كيان مزدوج السيادة: {عليه أن يُحافظ على استقلاله الواقعي من جهة، وعلى حضوره الرمزي من جهة أخرى، وأن يبني جسوراً دائمة بين الأرض التي يقف عليها، والشبكة التي يعبر منها إلى وعي العالم}.

في هذا السياق، تُطرح أسئلة جوهرية: (هل تستطيع الدول التي تُهمش وجودها الرقمي أن تُحافظ على موقعها السيادي؟)، (وهل ما زال بالإمكان الدفاع عن السيادة بالمفاهيم الكلاسيكية، في زمن تنتهك فيه الأوطان من خلال برمجة خبيثة، أو موجة شائعات ممنهجة؟)، أم (أن الدفاع عن ”الهوية السيادية“ بات يبدأ من رواية الدولة عن نفسها،

ومن بناء سرد وطني قادر على الصمود في عالم تغمره السرديات المهندسة مسبقاً؟) تُمثّل هذه الوحدة جسراً نحو الوحدة التحليلية الرابعة، التي سنتناول: ”سيادة اللامرئي/ الأمن السيبراني كجبهة سيادية جديدة“.

”سيادة اللامرئي“ [الأمن السيبراني كجبهة سيادية جديدة]

لم تضحى السيادة الحديثة مجرد علم يُرفرف، أو خريطة تُرسم، أو دستور يُطبّع في دفاتر الدولة، لكنها غدت كينونة حية تنتقل في فضاءات لامرئية، تُخاض فيها الحروب وتُعقد التحالفات وتُصاغ القرارات. لقد انتقل مركز الثقل السيادي من ”المعبر الحدودي“ إلى ”المنفذ الرقمي“، ومن ”الساحة العسكرية“ إلى ”المنصة التفاعلية“، ومن ”جهاز المخابرات“ إلى ”خوارزمية تعلم آلي“ تستخلص السلوك من البيانات.

في هذا السياق، لم يعد الأمن السيبراني شأنًا تقنيًا يُعهد به إلى أقسام الدعم الفني، لأنه أصبح ”جبهة سيادية“ من الطراز الأول، تُحدّد بقاء الدول وموقعها بين الأمم. (يُفيد تقرير IBM Security (2024 بأن متوسط كلفة اختراق البيانات على مستوى العالم بلغ 4.88 مليون دولار لكلّ حادثة، بينما سجّلت Cybersecurity Ventures في تقديراتها أنّ الجرائم السيبرانية ستُكلّف الاقتصاد العالمي أكثر من 10.5 تريليون دولار سنويًا بحلول عام 2025، لتُصبح بذلك ثالث ”اقتصاد“ بعد الولايات المتحدة والصين).

أمّا مؤشرات الدول النامية في هذا المجال، فتشير إلى فجوة خطيرة في الجاهزية الرقمية، حيث يُسجّل ضعف في التشريعات، ونقص في الكفاءات، وضعف في البنى التحتية، وانخفاض في الوعي المؤسسي والمجتمعي على حدّ سواء. العراق، على سبيل المثال، احتلّ المرتبة 78 عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني الوطني (NCSI) لعام 2024، وحقّق فقط 10% من درجات الجاهزية، رغم الجهود المتقدمة في تأسيس مراكز استجابة طارئة واستراتيجيات وطنية.

إنّ الأمن السيبراني بات هو الامتداد العضوي لسيادة الدولة على فضاءها العام. فكما تحمي الدولة سماءها من الطائرات المعادية، فإنّ عليها أن تحمي ”سماها الرقمية“ من الطوفان الممنهج (للمعلومات المضللة، والتجسس الرقمي، والهجمات الخفية) التي لا تُرى بالعين، لكنها تُكتشف بعد فوات الأوان. {فكيف لدولة أن تُدير مواردها وهي لا تعرف كيف تُؤمن بياناتها؟ وكيف لها أن تحمي اقتصادها من الفساد الرقمي وهي تفتقر إلى أنظمة التحليل والرصد والاستباق؟!}

فضلاً، أن الدولة التي لا تمتلك أمنًا سيبرانيًا متقدمًا، هي دولة مكشوفة على كلّ الأصعدة: (سياسيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا، وثقافيًا)، ومتاحة في جميع المجالات، وضعيفة قبال أضعف الهجمات - الرقمية -.

لذا، فإنّ معادلة السيادة في العصر الرقمي باتت تقوم على ثلاثية واضحة:
[البنية الرقمية المُحصّنة + القدرات السيبرانية البشرية + السيادة على البيانات = استقلال القرار الوطني].

وما لم تتوفر هذه الشروط، فإنّ أيّ حديث عن السيادة يبقى مجرد شعار عاطفي في عالم يتقدّم دون انتظار لأحد.

”الهوية القومية في العالم المفتوح“ [السيادة بين الصمود والانصهار]

تعدُّ الهوية القومية من أعمق أشكال السيادة وأخفاها، فهي ليست علماً يُرفع، ولا نشيداً يُنشد، لكنها ”المرآة الصامتة“ التي ترى من خلالها الأمم نفسها، وتُعرفُ بها وجودها، وتحدّدُ بها موقعها في الزمان والمكان. وفي عصر تتفكّك فيه الحدودُ الفاصلة بين الدول، وتنحلُّ فيه الجدرانُ الفاصلة بين العالم الواقعي والرقمي، تتعرّضُ الهوية القومية لضغوطٍ غير مسبوقة، تُهدّدُ تماسكها وقدرتها على الصمود.

في السابق، كانت الدولة تستطيع أن تحمي هويتها بثلاثة أدوات رئيسية: {المناهج التعليمية، وسائل الإعلام الرسمية، والحدود الجغرافية}، أمّا اليوم، فإن هذه الأدوات لم تعد وحدها قادرة على ضبط التدفق المهول للمعاني والسرديات، والذي يأتي من كلّ اتجاه، ويجعل من كلّ هاتفٍ خلية مفتوحة على العالم. التحدي لم يبت منحصرًا في نقل الثقافة المحلية إلى العالم، فالتحدي الجاد يتمثل في منع ”تفكيك“ الثقافة المحلية من قِبَل العالم.

{أحد أبرز الأمثلة على ذلك ما أشارت إليه دراسة UNESCO (2023) حول ”الهويات المتحوّلة في العصر الرقمي“، والتي خلّصت إلى أنّ أكثر من 64% من الشباب في العالم العربي يُعرفون أنفسهم اليوم من خلال تفضيلاتهم الرقمية (المنصات، الرموز، السرديات العابرة للحدود)، وليس من خلال انتماءاتهم الوطنية أو القومية أو الثقافية التقليدية}. هذا التآكل في بنية الانتماء يُعيدُ تشكيل منظومات الولاء، ويفتح الباب أمام تهديدٍ خطيرٍ لسيطرة الدولة على رموز الهوية الجمعية.

إننا لا نتحدثُ هنا عن ”الانفتاح“ بوصفه شرًّا، انما نتحدث عن ”الانصهار القسري“ الذي يجري تحت سطوة السوق الرقمي، والذي تُفرض فيه أنماط سلوكٍ وهويّاتٍ مُعلّبة بحجّة التنوع، بينما هي في الحقيقة مساراتٌ مكرّسة لمحو الفروقات وتذويب الخصوصيات. هنا تتبدّى معادلةٌ جديدة مفادها: ”الحفاظ على السيادة لم يعد ممكنًا دون وعي استباقيٍّ للهوية في الفضاء المفتوح.“ فما لم تكن الهوية جزءًا من أمن الدولة الاستراتيجي، ستتحول تدريجيًا إلى ساحةٍ مستباحةٍ للسرديات الموازية التي تُنتجُ معاني جديدة خارج إرادة المجتمع ومؤسساته.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في السياسات (الثقافية والتربوية والإعلامية) بوصفها ”أدوات صمودٍ سيادي“ في مواجهة الانصهار الهويّاتي. فكما تحتاج الدول إلى أنظمة حماية رقمية متقدّمة، فهي بحاجة أيضًا إلى منظومات ”وعي سردي“ تبني وتصون السردية الجماعية في ظلّ طوفان المحتوى المتغيّر.

{الهوية رسوخ أصيل يستوعب المسؤولية الواعية عن المستقبل. فمن لا يُديرُ سرديته، ستديرها الخوارزميات بدلاً عنه، وفقًا لمن يدفع أكثر أو يصرخ أكثر}.

”التَّحَوُّطُ السِّيَادِيُّ“ [نَحْوُ استراتيجيَّةِ بَقَاءٍ فِي عَصْرِ الانكشافِ الشَّامِلِ]

يُنْبَنُّ رَاهَنُ الْعَالَمِ بِتَأْكُلِ الْحُصُونِ السِّيَادِيَّةِ، تَتَقَلَّصُ فِيهِ قُدْرَةُ الدَّوَلِ عَلَى التَّحْكُمِ الْمَطْلُوقِ بِمَسَارَاتِهَا، مِمَّا يَسْتَوْجِبُ الْحَاجَةَ إِلَى مَا يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهُ بِ”التَّحَوُّطِ السِّيَادِيِّ“؛ وَهِيَ إِسْتِرَاطِيَّةٌ تَقُومُ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَفْهُومِ ”السِّيَادَةِ الصَّلْبَةِ الْمَغْلَقَةِ“ إِلَى ”السِّيَادَةِ الذَّكِيَّةِ الْمُنْكَيْفَةِ“، الْقَادِرَةِ عَلَى التَّكْيِيفِ مَعَ الْإِنْكَشَافِ الشَّامِلِ دُونَ أَنْ تَنْهَارَ.

{أُظْهِرَتْ مَوْشَرَاتُ (Global Preparedness Index (GPI, 2024) أَنَّ أَكْثَرَ مِنْ 72% مِنْ دَوْلِ الْعَالَمِ تَقْتَفِرُ إِلَى أَنْظِمَةِ اسْتِبَاقِيَّةٍ مَرْنَةٍ لِلتَّعَامُلِ مَعَ التَّهْدِيدَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ الطَّبَقَاتِ (رَقْمِيَّةٍ، بِيُولُوجِيَّةٍ، اقْتِسَادِيَّةٍ، مَعْلُومَاتِيَّةٍ)، وَأَنَّ الدَّوَلِ الَّتِي تَعْتَمِدُ نَمَازِجَ أَمْنِيَّةٍ تَقْلِيدِيَّةٍ كَانَتْ الْأَبْطَأُ اسْتِجَابَةً فِي إِدَارَةِ أَزْمَاتٍ كَبْرَى خِلَالَ السَّنَوَاتِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ}.

أَنَّ التَّحَوُّطَ السِّيَادِيَّ لَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ مِنْ خِلَالِ الْإِنْكَمَاشِ وَلَا الْإِنْغِلَاقِ، إِنَّمَا يُعَرَّفُ عِبْرَ امْتِلَاقِ مَنَظُومَةٍ مِنَ السِّيْنَارِيُوهَاتِ الْبَدِيلَةِ، وَالْأَدَوَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَالْإِرَادَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْوَاعِيَةِ الَّتِي لَا تُفَرِّطُ (بِالْإِسْتِقْلَالِيَّةِ تَحْتَ ضَغْطِ الْإِصْطِفَافِ)، (وَلَا تُضْحِي بِالْمُرُونَةِ تَحْتَ وَهْمِ السَّيْطَرَةِ).

تَقُومُ هَذِهِ الرُّؤْيَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَعْمَدَةٍ:

1. التَّحَوُّطُ الْمَعْرِفِيُّ/ وَيَعْنِي أَنَّ تَمْتَلِكَ الدَّوْلَةُ الْقُدْرَةَ عَلَى فَهْمِ الْعَالَمِ لَيْسَ مِنْ خِلَالِ سَرْدِيَّاتِ الْآخَرِينَ، إِنَّمَا عِبْرَ أَدَوَاتِهَا التَّحْلِيلِيَّةِ، وَبَنَائِهَا لِنُظُمِ اسْتِشْرَافِيَّةٍ وَطْنِيَّةٍ. {الْمَعْرِفَةُ هُنَا لَيْسَتْ تَرْفَأُ، إِنَّمَا حَصَانَةٌ اسْتِبَاقِيَّةٌ}.

2. التَّحَوُّطُ التَّكْنُولُوجِيُّ/ حَيْثُ لَمْ يَعْذُ امْتِلَاقُ التَّكْنُولُوجِيَا كَافِيًا، فَيَجِبُ فَهْمُهَا وَتَوَطُّيْنُهَا وَتَطْوِيرُهَا، لَا سِيَّمَا فِي مَجَالَاتِ (الذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ، الْحَوْسَبَةِ السِّيَادِيَّةِ، وَأَنْظِمَةِ التَّشْفِيرِ). وَقَدْ أَظْهَرَ (2024 Cybersecurity Readiness Index) أَنَّ الدَّوَلِ الَّتِي تَمْلِكُ مَرَاكِزَ بَحْثٍ وَطْنِيَّةٍ مُتَقَدِّمَةٍ فِي أَمْنِ الْبَيَانَاتِ كَانَتْ الْأَقْلَّ تَضَرُّرًا مِنْ مَوْجَاتِ الْإِخْتِرَاقِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

3. التَّحَوُّطُ الْاِقْتِسَادِيُّ/ عِبْرَ بِنَاءِ اقْتِسَادٍ مُتَنَوِّعٍ لَا يُرْهَنُ لِمَصْدَرٍ وَاحِدٍ (كَالْنَفْطِ أَوْ التَّحْوِيلَاتِ)، وَلَا يُدَارُ بِمَنْطِقِ الْإِسْتِيرَادِ وَالْإِسْتِدَانَةِ فَقَط. وَيَشْمَلُ ذَلِكَ أَمْنَ الطَّاقَةِ، وَالسَّيْطَرَةَ عَلَى سِلَاسِلِ الْإِمْدَادِ الْمَادِيَّةِ وَالرَّقْمِيَّةِ، وَالْإِسْتِثْمَارِ فِي رَأْسِ الْمَالِ الْبَشَرِيِّ وَالْمَعْرِفِيِّ، وَالْحَمَلَاتِ، وَالْبُلُوكْشِينَ، وَالْاِقْتِسَادِيَّاتِ الذِّكَاةِ وَالْإِبْتِكَارِ.

4. التَّحَوُّطُ السِّيْكُولُوجِيُّ وَالْإِجْتِمَاعِيُّ/ عِبْرَ تَرْسِيخِ الثِّقَةِ بَيْنَ الْمَوَاطِنِ وَالْدَّوْلَةِ، وَتَعْزِيزِ التَّمَاسُكِ الْإِجْتِمَاعِيِّ وَالْقُدْرَةِ الْجَمَاعِيَّةِ عَلَى امْتِصَاصِ الصَّدَمَاتِ. فَقَدْ أَظْهِرَتْ تَجَارِبُ عِدَّةٍ (مِنْ بَيْنِهَا جَائِحَةُ كُورُونَا، وَأَزْمَةُ الْأَمْنِ الْغِذَائِيِّ، وَحُرُوبُ الْمَعْلُومَاتِ) أَنَّ الْمَجْتِمَعَاتِ الْقَادِرَةَ عَلَى الْمَوَاجَهَةِ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْأَقْوَى مَادِيًّا فَقَط، إِنَّمَا الْأَقْوَى وَعِيًّا وَتَضَامُنًا وَثَقَةً بِمَوْسَسَاتِهَا.

أَنَّ السِّيَادَةَ فِي عَصْرِ الْإِنْكَشَافِ الشَّامِلِ أَضْحَتْ مُعَادِلَةً دَقِيقَةً مِنَ التَّوَاظُنَاتِ الدِّيْنَامِيكِيَّةِ. فَالدَّوَلُ الَّتِي تَظُنُّ أَنَّ الْإِسْتِقْلَالَ يَكْمُنُ فِي الْعُزْلَةِ، سَتَجِدُ نَفْسَهَا مُسْتَنْزَفَةً مِنَ الْدَاخِلِ. وَالدَّوَلُ الَّتِي تَسْلِمُ مَفَاتِيحَهَا لِلخَارِجِ، وَلَوْ بِاسْمِ ”الشَّرَاكَةِ“، سَتُفَاجَأُ حِينَ تَغْلُقُ الْأَبْوَابَ فِي وَجْهِهَا وَتُدَارُ الْقَرَارَاتُ مِنْ غَيْرِهَا.

يَقْتَضِي أَنَّ نُدْرِكَ أَنَّ التَّحَوُّطَ السِّيَادِيَّ أَصْبَحَ هُوَ فِكْرُ الْبَقَاءِ لِلدَّوَلِ الْعَاقِلَةِ فِي زَمَنِ يُعَادُ فِيهِ تَشْكِيلُ الْعَالَمِ دُونَ إِذْنٍ مِنْ أَحَدٍ. وَالْجَاهِزُونَ وَحْدَهُمْ، هُمُ الَّذِينَ تُنَمَّحُ لَهُمْ فُرْصَةُ الْجُلُوسِ عَلَى طَاوِلَةِ الْعَالَمِ الْجَدِيدِ.

المحور السابع/ "عُمَيَانُ النبوءة" [في عصر ما بعد الحقيقة والبصيرة]

التمهيد

«إن البصيرة لا تأتي من تكديس المعارف، إنما من نُضجِ النَّظَرِ في المآلات.»

— إيمانويل مونييه

كوكبُ اليوم يموِّجُ بالتحديات المتناسلة؛ كوكبُ (تزدادُ فيه البياناتُ ولا تزدادُ معه الحقيقةُ)، و (يُسْتَهْلَكُ فيه التوقُّعُ كما تُسْتَهْلَكُ النبوءاتُ الكاذبة في نشراتِ المساءِ)، (يتعرَّى الإنسانُ من يقينه البدهيِّ ويلبسه الآخرون رداءَ الخِدا عِلميِّ المزخرفِ بالإحصاءاتِ والمصفوفاتِ). لقد دخلنا زمنًا تختلطُ فيه الرؤيةُ بالهذيانِ، ويتنازعُ فيه التنبؤُ العلميُّ مع نبوءاتِ السوقِ، ويتجاوزُ

حتى الاستشرافُ فإنه لم يعدِ أداةً إنقاذٍ من الفوضى، فقد أصبحَ أحدَ أدواتِ الفوضى ذاتها، حين تُحرِّكُه أجنداث (الهيمنة والريح والهيستيريا المعلَّبة). فبدلاً من أن تكون "البصيرة" ضرباً من الحكمة التي تُبصرُ الآتي بعيونِ الحاضرِ، تحوَّلت إلى "بَصَرٍ انتقائيٍّ" لا يرى إلا ما يرغبُ فيه المموِّلُ، أو ما يُروِّجُ له عبر منصاتِ التأثيرِ الرقميِّ.

في هذا المحور، سنقاربُ بعمقِ أزمة النبوءة في زمن ما بعد الحقيقة، حيث يتكاثرُ "العُمَيَانُ" الذين يدعون الرؤيةَ، وتسطُّحُ المعرفةِ الاستشرافيةِ إلى "توقعاتٍ ترنداتيَّة" لا تصمدُ أمامَ المنطقِ ولا التاريخِ ولا التجربة. وسنستكشفُ آلياتَ تصنيعِ النبوءة، والمخاطرَ المعرفيةَ والأخلاقيةَ التي تتأتَّى من غيابِ البصيرة، وتزييفِ المستقبلِ، وترويجِ السيناريوهاتِ الزائفةِ كأنها مسلمات.

{فهل يمكنُ أن نُبصرَ العالمَ الآتي بعينٍ لا تُستأجرُ؟}

{وهل يمكنُ أن يُستعادَ المعنى في زمنِ التوقعِ المُفَرِّطِ والمعلومةِ المُضَلَّلة؟}

{وهل يمكنُ أن يكونَ الاستشرافُ علماً للنجاة، وليسَ آلةً للهيمنةِ الناعمة؟}

نبدأُ معاً هذه الرحلةَ التحليليةَ في قلبِ الزيفِ المعلنِ... لعلنا نلمسُ الحقيقةَ بعينِ البصيرةِ وليسَ ببَصَرِ الدُّمى. "وَهُمُ الاستشرافُ" [حين تُباعُ النبوءةُ بالتقسيطِ المريحِ]

على وقعِ موضةِ العصر، فقد أُمست؛ (التوقعاتُ سلعةٌ إعلاميةٌ)، (والنبوءاتُ واجهاتُ تسويقيةٌ) لخططِ نفعيةٍ مُبطَّنة، يُختطفُ الاستشرافُ من بُعدِهِ الفلسفيِّ والعلميِّ، ليقحمَ في أسواقِ التداولِ اليوميِّ كسلعةٍ تُعرضُ على منصاتِ الرأي العامِّ. لم يعدِ المستقبلُ أفقاً يلوحُ للباحثينَ عنه بعينِ الحكمةِ والبصيرة، فلقد صارَ مزاداً تُباعُ فيه "الرؤى" كأنها بضاعة قابلةٌ للتقسيطِ

لقد تحوَّلَ مفهومُ الاستشرافِ في الكثيرِ من الأدبياتِ الحديثةِ من كونه "بناءً استباقياً عقلانياً للمستقبل" إلى مجردِ "تخمينٍ مقننٍ" أو "برمجةٍ توقعيةٍ" تصوِّغُها لوبياتُ التأثيرِ بمسمياتٍ مخادعة: من "الذكاء الاصطناعي التحليلي" إلى "خوارزمياتِ القرارِ المستقبلي". ولكنَّ هذه الأدواتِ نفسها —على نجاعةِ بعضها— لا تُغني عن الرؤيةِ ولا تخلقُ الوعي، إنما تُعيدُ إنتاجَ ما

فالعديدُ من مراكز التفكير والدراسات المستقبلية في العالم —خاصةً التابعة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى أو الجهات السياسية الموجهة— تُنتجُ تقاريرها بعيداً عن اعتماد المنطق بناءً على معطيات معرفية زهية، إنما بناءً على أهدافٍ يُرادُ من خلالها توجيه السلوك العالميِّ نحو سيناريوهاتٍ بعينها. ويكفي أن نُشيرَ إلى تقارير "منتدى دافوس" و "وكالة الاستخبارات المركزية" و "غولدمان ساكس" وغيرها، التي يتم تسويقها كحقائق تنبؤية، رغم ما فيها من انحيازٍ ومصالحٍ و "تسليفٍ معرفيٍّ" لسياساتٍ

وفي ظلِّ تضخُّمِ هذا "السوقِ التنبؤيِّ"، تصبحُ المجتمعاتُ —وخاصةً النامية منها— ضحيةً وهم معرفيٍّ، تتعاملُ مع السيناريوهاتِ كأنها أقدارٌ مُنزلة، وتُهمَلُ فاعليتها الذاتية، وتفقدُ القدرةَ على إنتاجِ رؤيتها الخاصة للمستقبل. وهنا، يتحوَّلُ الاستشرافُ إلى قيدٍ بدل أن يكونَ محرِّكاً، وإلى تبريرٍ للجمود بدل أن يكونَ رافعةً للتجديدِ والتحوُّلِ.

ولا يقتصرُ الأمرُ على المؤسساتِ، بل يمتدُّ إلى "نجوم التنمية البشرية" و "صُنَاعِ المحتوى" الذين يروِّجون لمستقبلٍ مزيفٍ مفصَّلٍ على مقاساتِ الطمأنينة السطحية والجاذبية الفارغة، حيث يُقدَّمُ النجاحُ على أنه "معادلة كونية" تُستخرجُ من كتابٍ

إنَّ أخطرَ ما في هذا "الوهم الاستشرافي" أنه يُنتجُ فهماً مقلوباً للزمن: يدفعُ الناسَ إلى "انتظارِ المستقبلِ" بدلِ صنعه، وإلى "الاستهلاكِ العاطفيِّ" للسيناريوهاتِ بدلِ هندستها استراتيجياً، وإلى "الخصوعِ لقدرِ الذكاء الاصطناعيِّ" بدلِ التفاعلِ النشطِ معه. وبذلك يتحوَّلُ العقلُ الجمعيُّ إلى جهازِ استقبالٍ مُنْهَكٍ، لا يُحلِّلُ ما يصله، إنما يُعيدُ تدويره كأنه حقائق.

وفي ضوءِ هذا المشهد، يغدو من الواجبِ إعادةُ تعريفِ الاستشرافِ ليس بوصفه "نبوءة"، إنما كمسؤوليةٍ معرفيةٍ ووجدانيةٍ لإنتاجِ الوعي بالممكنات. فهو ليس توقُّعاً سلبياً، لكنه مشاركةٌ في تشكيلِ الأفقِ، بحيث لا يُقاسُ بقوةِ التقاريرِ، إنما يُقاسُ بعمقِ الأسئلةِ التي يطرحها. ومتى ما انفصلَ الاستشرافُ عن النقدِ، وعن الحرية الفكرية، وعن التأصيلِ الإنسانيِّ، صارَ أداةً من أدواتِ التوجيهِ الناعمِ، وليسَ أداةً للنجاةِ الحرة.

{فأيُّ مستقبلٍ نريده لأنفسنا؟}

{وأيُّ بصيرةٍ نحتاجها لئلا نُستدرَجَ إلى نبوءاتٍ لا تُشبهنا؟}

"المُستقبلُ المُفصَّلُ حسب الطلب" [صناعة التوقعات تحت المقاس الأيديولوجي]

تكاثرت مراكزُ التوقع، ومختبراتُ السيناريو، وتطبيقاتُ "الذكاء الاصطناعي الاستشرافي"، ولم يعد المستقبلُ بوصفه امتدادًا طبيعيًا للواقع، فلقد تحوّل تدريجيًا إلى "منتج سرديّ جاهز" يُفصّل تحت الطلب، ويُفصّل أحيانًا لتكريس السلطة، أو تهدئة الجماهير، أو حتى تبرير (القمع والنقش والخصخصة والعزلة والانغلاق).

إنّ ما يُسمّى اليوم بـ "الاستشراف الاستراتيجي" قد انقسم إلى تيارين: الأول، علمي عقلاني نقدي، ينطلق من الواقع، ويقرأ التحوّلات، ويُعيد صياغة الرؤى استنادًا إلى المعطيات والدروس المتراكمة، ضمن مقاربات تُعلي من قيمة الإنسان والكرامة والعدالة والبصيرة الكونية.

أمّا التيار الثاني، وهو الأخطر، فهو تيارُ "التنجيم المؤسسي"، الذي يُعيد إنتاج الخرافة في ثياب رقمية، ويخلط بين "ما يجب أن يكون" وبين "ما تريده السلطة أن يكون"، بحيث يتم إخضاع المستقبل إلى مقصّ إيديولوجي يُعيد رسمه على مقاس أصحاب القرار والنفوذ.

وهكذا، تتحوّل "الفرضيات" إلى "حقائق"، وتتحوّل "التقديرات" إلى "مآلات حتمية"، ويُصاغ خطابٌ معرفيٌّ مغلفٌ بالبيانات والجداول والخرائط، يخفي وراءه نزعة التوجيه والسيطرة وليس الفهم والتحرّر. في هذا السياق، سيتحوّل "الاستشراف" من كونه أداةً للمتكمين، إلى كونه أداةً للاستغلال؛ حيث تُسوّق "سيناريوهات الخوف" لتمرير السياسات القاسية، أو تُخترع "وعود النهوض" لتخدير الشعوب، دون امتلاك أي أدوات علمية حقيقية لتحقيقها.

{أظهرت دراسات دولية موثوقة (OECD, 2023؛ UNDP, 2024) أن ما يقرب من 72% من استراتيجيات الدول النامية المرتكزة على استشراف المستقبل تمت صياغتها بطريقة "لا تشاركية"، واعتمدت على بيانات غير محدّثة أو رؤى مفصّلة من قبل نخبة ضيقة، مما أدّى إلى نتائج عكسية في التنفيذ، وفقدان الثقة الجماهيرية في جدوى تلك الرؤى}.

إنّ المعضلة لا تكمن في الاستشراف نفسه، إنما هي في تحوّله إلى خطاب زائفٍ مُمنهج، يُستخدم كقناع للجمود، وكأنّ المستقبل قد كُتب وانتهى، وما علينا سوى الخضوع له. ولذا، فإنّ ما يجب أن يُستدعى اليوم ليس "المُستقبل التنبئي"، إنما "المستقبل الإمكانّي"، الذي يُعيد للإنسان فاعليته ككائنٍ حرٍّ صانعٍ للتاريخ، وليس تابعٍ لسيناريوهات مسبقة الصنع.

في ختام هذه الوحدة، نستخلص أنّنا نعيش في زمن يُختطف فيه المستقبل بيدٍ ناعمة، تُجيد تسويق البؤس على هيئة "واقعية سياسية"، وتُجيد بيع الأوهام على هيئة "استراتيجيات طموحة". بين هؤلاء وأولئك، تضيق الحقيقة، ويغيب الإنسان، ويُسحق الوعي تحت ركام جداول Excel ورسومات PowerPoint.

{فهل آن أوان التحرّر من "الاستشراف الإيديولوجي"... والعودة إلى "الاستبصار الإنساني"؟}

"التقارير كأوهام كبرى" عصر "البيان الملون" وتضخيم المؤشرات

التمهيد

«حين يُصبح الرّقم قناعاً، يتحوّل الإحصاءُ إلى تخدير، والعلمُ إلى دعاية.»
— مقولة مستلهمة من أعمال بيير بورديو.

لم تعد التقارير الدولية اليوم مجرد أدوات لتوصيف الواقع أو لقياس تقدّم الشعوب، فلقد تحولت إلى منظومة قائمة بذاتها لإنتاج "الرواية الرسمية للعالم"، رواية مكتوبة بلغة الأرقام المنمّقة، والعناوين الجذابة، والخرائط اللّماعة، تمجّد ما يجب أن يُمجّد، وتهمّش ما يُفترض أن يبقى في الظلّ.

فمن تقارير التنافسية العالمية (WEF)، إلى تقارير التنمية البشرية (UNDP)، إلى مؤشرات الحوكمة العالمية (World Bank)، باتت هذه الوثائق تنتج وفق هندسة سردية مُحكمة، تمزج ما بين (السياسة والتمويل)، وما بين (القياس والتأويل)، حتى غدت المؤشرات أحياناً «وسيلة لإنتاج الشرعية» أو «مناهضة الخصوم» أكثر من كونها انعكاساً موضوعياً للحقيقة.

{وفقاً لدراسة حديثة نُشرت في مجلة (Global Policy 2023)، فإن أكثر من 60% من الدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية استطاعت خلال الأعوام العشرة الأخيرة أن تحسّن ترتيبها في مؤشرات عالمية مرموقة دون تحقيق تغيير حقيقي في واقع مواطنيها}، ويعود ذلك إلى:

1. التحكم في مصادر البيانات.
 2. استخدام الشركات الاستشارية لتلميع النتائج.
 3. الاتفاقيات المُسبقة مع مؤسسات تقييمية مقابل التزامات سياسية أو اقتصادية أو مالية.
- من جهة أخرى، {تظهر بيانات Transparency International أن أكثر من 25 دولة في عام 2023 تحسّنت درجاتها في مؤشرات مكافحة الفساد، رغم أنها شهدت انتكاسات كبيرة في حرية التعبير وسيادة القانون}. {فهل نحن إزاء واقع يتحسّن، أم مؤشرات تتحسّن فقط؟}

وهنا، تنشأ المفارقة: (لقد أصبحت البياناتُ سلطةً بحدّ ذاتها، سلطة تُمارَس على العقول أكثر مما تُمارَس على الأرض. وكما يُقال في الاقتصاد: "الرقم الذي لا يمكنك دحضه، يمكن استخدامه ضدك"!).

في هذا السياق، لا بدّ من إعادة النظر جذرياً في مفهوم المؤشر، وفي آليات إنتاجه، وفي خلفياته الإيديولوجية والسياسية. فالعالم اليوم لا يُقسّم فقط إلى شمال وجنوب، أو إلى مُتقدّم ومُتخلف، إنما في الحقيقة هو مقسوم إلى من ينتج البيانات ومن يستهلكها، ومن يُصنّف العالم ومن يُصنّف فيه.

لم يعد الخطر الحقيقي يكمن في وجود مؤشرات منحازة فحسب، ولكن الطّامة الكبرى في تحوّل تلك المؤشرات إلى "حقائق نهائية"، تبنى عليها قرارات، وتقرّر بها مصائر، وتهيمن عبرها مؤسسات دولية على سياسات الدول النامية، تماماً كما يهيمن الراوي على شخصيات الرواية.

وهكذا، يُصبح التقريرُ "بياناً ملوناً"، يُوزّع في المؤتمرات والقمم، يُرفع كأداة للشرعية، ويُستخدَم كوثيقة لإسكات الاحتجاجات، بدلاً من أن يكون مرآة صادقة لحالة حضارية. فهل آن الأوان لتفكيك "جمهورية المؤشرات"؟

وهل نملك الشجاعة لإنتاج مقاييسنا بأنفسنا، لا أن نُقاسَ دومًا بمقاييس الآخرين؟

"المضامينُ المُعَوْلبةُ" [كيف تُهندَسُ معاني العالم؟]

التمهيد

«اللغة ليست أداة للتواصل فقط، اللغة ساحة صراعٍ على المعاني.»
— ميشيل فوكو

ونحن نعيش في عمق التحوّلات البنيوية لعصر «الشِّفرات والعَتَبات العمياء»، فأنا نعتقد أن الخطر لا يكمنُ في تغيُّر المعاني، إنما يتخفى في هندستها المُسبقة وتدويرها وفق خرائط نفوذ غير مرئية، حيث تتحوّل اللغة من وسيلة تعبير إلى آلية ضبط وإخضاع. لم تُعدّ المفاهيم الكبرى (كالحرية، والعدالة، والتنمية، والهوية، والديمقراطية) كيانات حيّة تتطور طبيعياً داخل المجتمعات، إنما أضحت تُصاغ وتُحقن كمنتجات جاهزة، تُسوَّق ضمن منظومة «المعنى المُعلَب» الذي يبدو موضوعياً، لكنه في الحقيقة مُشفر بإيديولوجيات ناعمة ومصالح خفية.

{تظهر تقارير (MIT Media Lab 2024) أن أكثر من 75% من المصطلحات الأكثر استخداماً في وسائل الإعلام الرقمية والسياسية خلال العقد الأخير، لم يكن لها تعريف دقيق، بل تغيّرت معانيها بما يتناسب مع سرديات الأطراف المهيمنة على الخطاب العالمي}. مثال ذلك:

1. «الإصلاح» يُستعمل لتبرير التقشّف أو تفكيك القطاع العام.
2. «الاعتدال» قد يُستخدم لقمع الفكر النقدي أو تمييع الهوية.
3. «الاستدامة» تُستثمر أحياناً لتبرير هيمنة التكنولوجيا الخضراء من قبل الشركات العملاقة.

أن هذا لا يعني استلاباً لغوياً فحسب، لكنه استلابٌ معرفي عميق، بحيث لا يُسمح للشعوب سوى باستخدام الكلمات التي فُسّرت لها سلفاً، تماماً كما يُطلب من مستخدمٍ تقني أن يضغط على زرّ «موافق» دون أن يقرأ الشروط.

وفي هذا السياق، لم تُعدّ المؤسسات الدولية مجرد مرجعيّات معيارية، فلقد تحوّلت إلى مصانع للخطاب، تُنتج من خلالها ما يُشبه «الدّين المدنيّ الحديث»، الذي يُبشّر بأنّ المعنى موجودٌ في نصوص التقارير الأممية، وفي تعريفات القواميس العالمية، وليس في ضمير الإنسان ولا في ثقافات الشعوب.

وفي لحظة رمزية، يُصبح الحوار بين الحضارات نسخةً مؤسسيةً من حوار بين المعاني المعلّبة، إذ يُطلب من الجميع تبني مفردات واحدة، بصيغ واحدة، دون اعتبارٍ للمساحات الرمادية، ولا لجذور المعاني المتأصلة في تجارب الأمم.

إنّ كارثة ما يجري اليوم ليس تدويراً للخطاب فقط، إنما في تقييد الإدراك عبر إعادة هيكلة المفاهيم، بحيث تفرغ من دلالتها المقاومة، وتُضخّم دلالتها المطيعة. فاللغة، حين تُحتكر وتُدار مركزياً، لا تعكس الحقيقة بل تُنتجها، وبدل أن تكون أداة للحرية، تُصبح أداة للهيمنة الناعمة.

ولذلك، لا بدّ من إعادة تحرير المعاني من سطوة "المضامين المُعَوْلبة"، واستعادة القدرة على إنتاج خطابٍ يخرج من صلب التجربة، لا من جداول مؤشراتٍ محايدة ظاهرياً، موجّهة واقعياً.

فالعالم لن ينهض بنقل المفاهيم من الغرب إلى الشرق، إنه ينهض بترجمة الحاجات إلى مفاهيم، ومن ثم إلى رؤى، ومن ثم إلى سياسات حرة تُنتج معانيها كما تنتج قراراتها.

"الخوارزميات الموجهة" [حين تُهندس الإرادة وتعاد برمجة العقل الجمعي]

في ظلال هذا العصر المُفْرِط في ذكائه الاصطناعي، تُغدو الحرية مفهوماً نسبياً، والإرادة الإنسانية مساحةً يجري التلاعب بها (برفق لا يرى)، (ومكر لا يدرك)، (وسلاسة لا تُستشعر)، إذ تتقدم الخوارزميات لتأخذ مكان "الضمير الجمعي"، وتتحوّل من أدوات للراحة إلى وسائل للتحكم، ومن مجرد تسهيلات تقنية إلى محرّكات لإعادة تشكيل الإدراك والقرار.

إنّ العالم الحديث لم يعد فقط «يخترع منتجاته»، إنه بات «يُشَقِّر إنسانه»، عبر بنى خوارزمية خفية تُغذى ببياناتنا الشخصية، وسلوكنا الرقمي، وتفضيلاتنا العابرة، فتقوم بتحليلها، وتنميطنا، وصياغة مستقبل قراراتنا على أساس ماضٍ لا ندرك كيف سُجِّل، ولا لماذا يُعاد توجيّهه إلينا.

{تشير دراسة صادرة عن MIT (2023) إلى أنّ 89% من الأفراد لا يعلمون أنّ اختياراتهم في التغذية البصرية عبر الإنترنت تمت صياغتها مسبقاً عبر خوارزميات تعليمية تُعيد توجيه المحتوى بما يضمن أعلى مستويات التفاعل، وليس أصدق درجات الحقيقة. وبحسب تقرير World Economic Forum لعام 2024، فإنّ أكثر من 52% من المستخدمين يتلقون محتوى مخصصاً بناءً على "سلوكهم اللاواعي"، ممّا يشير إلى تحوّل صامت في مسار تشكيل "الإدراك العام".}

إنّ خطورة هذه الخوارزميات لا تنحصر في كونها تُرَشِّح، أو تُقَرِّب، أو تُستخدَم لأغراض تسويقية فحسب، إنما في تحويلها إلى «أطر ناعمة للهندسة الثقافية والسلوكية»، تُعيد تعريف الحقيقة في عقول الجماهير، وتُوجد "رأياً عاماً مُصنَّعاً" لا ينبع من الوعي ولكن ينشأ من التعرّض الموجه المتكرّر.

لقد بات المستخدم الرقمي، سواء كان فرداً أو مجتمعاً، رهينة لمنصات لا تُخبره بما يريد، ولكن بما تريد هي أن يريده. ويتحوّل العقل الجمعي تدريجياً إلى (عقل خوارزمي تشكيلي)، يُعاد برمجته على دفعات صغيرة ممّوهة، لا تحدث صدمة إنما تحدث تكيّفاً ناعماً، يُستبدل {المبدأ بالعادة، والحقيقة بالشعبية، والمعنى بالمتابعة}.

وهكذا، تُصاب المجتمعات - دون وعي منها - بنوع من التكلس الإدراكي، والانفصال عن القدرة النقدية، وتُصبح السرديات الكبرى غير ضرورية، والمفاهيم الكبرى قابلة للتقويض برسم متحرّك ساخر أو تغريدة مُضللة. كلُّ شيء قابلٌ لإعادة التوجيه، ما دام قد خضع للمصفّاة الخوارزمية.

لقد باتت السيادة الرقمية لا تقل أهميةً عن السيادة السياسية أو الاقتصادية، ومن لا يمتلك القدرة على تحليل وامتلاك أدوات التأثير الخوارزمي، سيظلّ تابعاً - لا سياسياً فحسب - بل {إدراكياً، ثقافياً، وهوياتياً}.

وما نخشاه في "عصر الشفّرات" هذا، ليس «أن نُخدع»، لكن أن «نتعوّد على أن نُخدع»، ونفقّد القدرة على التمييز، فحين تفقد الأمم بوصلة إدراكها الذاتي، تصبح أدوات ذكّية هي من يُحدّد لها ما تفكر به، ومتى، ولماذا، وهنا مكنم الجائحة المضمرة!.

{فهل يُمكن الحديث عن حرية رأي في فضاء تتحكّم فيه خوارزميات التفاعل؟}
{وهل من الممكن بناء مستقبل حرّ، في ظلّ بنية خفية تحدّد شكل وأفق إدراكنا منذ الطفولة؟}

ندرك إنّ الإجابة الواعية لا تكمن في الهرب من التقنية "فالهروب ليس حلاً، دوماً"، بيد أن المعالجة تتجلى في وعي هندستها، وفهم دوالها، وبناء جيل يعرف كيف يُصمّم أدواته، بدلاً من أن يكون هو نفسه أداة مُعدّلة في مختبر لا يرى.

"استشرافُ المجهول" [حينَ تطفأُ مصابيحُ المستقبلِ]

هاهو ظلّ ضوضاء العصر وتشظّي معناه يضرب بأطنابه، ويُستلبُ المستقبل من الناس كما تُنتزعُ الخريطة من يد الضائع في صحراء لا أفق لها، هنا - يجيء - الاستشراف بوصفه شرط وجودي للدول والمجتمعات والنظم القيميّة، وكلّ مَنْ يفشل في قراءة القادم، سيجد نفسه مُحاصراً بمفاجآت تُشبه الكوارث.

في العقود الأخيرة، أدّى التقدّم التكنولوجي المذهل إلى خلق معادلات جديدة لم تعد النماذج التقليدية للاستشراف قادرة على الإحاطة بها. ما كان يُسمّى بعلوم المستقبل أو الدراسات الاستشرافية، دخل اليوم في حالة انكشاف وضعف، بعدما تغوّلت "الاحتمالات غير المتوقعة" وظهرت "الانحرافات المتطرّفة" كعوامل رئيسية في تشكيل مسارات الواقع. حيث لم يعد المستقبل سلسلة متصلة من الماضي، فلقد بات المستقبل عبارة عن قفزات غير محسوبة، ومفاجآت خارجة عن النموذج السببي الكلاسيكي.

وهكذا، باتت عبارات مثل "ما لا يُتوقع" و"ما بعد المعقول" و"مناطق الظل الاستشرافي" مفردات يومية في أدبيات المستقبلين. فكيف يُبنى الأمل إذا؟ وكيف نعيد للمستقبل ضوئه، في زمن اختلطت فيه الأدوات بالغايات، وتبددت فيه الرؤى تحت عتمة الصخب المعلوماتي والاختراقات الإدراكية؟

هنا، يُطلّ مفهوم جديد: {الاستشراف الأخلاقي}، ليس باعتباره توقّعاً للحدث، لكن باعتباره مسؤولية في صناعته. الاستشراف لم يعد نبوءة، فلقد أضحى التزاماً قيمياً في بناء البدائل، وتخليق الخيارات، وتوجيه الإرادة نحو "التحوّلات المُرادّة" بعيداً عن "التكيّف مع المفروض" فقط. في هذا السياق، تظهر الحاجة لإعادة صياغة أدوات الاستشراف من جديد: {من التوقّعات الحسابية إلى الحدس الفلسفي، ومن المعادلات الكمية إلى أنساق المعنى}.

في هذا الزمن، فأن كل أمة لا تملك خيالاً استراتيجياً، ستُسبّغ من صناعة المستقبل. وكلّ شعب لا يُسائل {مَنْ نحن؟ وإلى أين نمضي؟ ولماذا؟}، سيكون حطباً في محرقة التقلّبات العالمية!.

ومن هنا، يصبح الاستشراف الحقيقي هو ذاك الذي يدمج بين (علم الإمكانات وفلسفة المعنى)، بين (الإحصاءات والتأمّلات)، بين (الخوارزميات والبصيرة). إنّ إعادة إنارة مصابيح المستقبل لا تتم بتضخيم الآمال المزيّفة، إنما بتفكيك العتَمات المُركّبة، وكشف الخلل البنيوي في أنظمة التفكير قبل الأنظمة السياسية أو التقنية.

"ضعف البصيرة" [حين يُصغي العقل لضوضاء الوهم]

تتكاثر الأصوات في راهننا المعاصر وتتشظى فيه الحقائق، ويصبح التمييز بين النور والسراب مهارة استثنائية لا يملكها إلا من أنصت إلى داخله قبل أن يصيخ السمع لصدى الخارج. لم تعد البصيرة مجرد هبة روحية أو فطرية، لكنها تحولت إلى عتبة معرفية وجودية، تحدُّ الفارق بين الإنسان المُستيقظ والآخر النائم بعين مفتوحة.

حين يضعف وعي الإنسان بمصدر المعلومة، ويتحوّل إلى مستهلك خاضع لا ناقد متبصر، تبدأ ملامح البصيرة بالتلاشي، ويسود ما يُمكن أن نسميه بـ"العمى الطوعي"؛ حين تختار العقول أن تنظر إلى جهة واحدة، وتسلم وجهتها لقوى التأثير اللاواعي، سواء كانت خوارزميات، أو منصات، أو خطابات مصممة بحرفية عالية {لتأسر لا لتحرر}.

وما يزيد المسألة تعقيداً أن العصر الحالي يُفرز سيلاً من المعلومات، ولكنه لا يمنح الوقت الكافي للتفكير، ولا المساحة اللازمة للتدبر، بل يوقع الإنسان في وهم "المعرفة السطحية" التي تستبدل البصيرة بالانبهار، والفهم بال تكرار، والحق بما هو شائع وليس بما هو صادق. هذه الظاهرة، التي يُمكن ربطها بما يُعرف في علم النفس الإدراكي بـ"الإشباع المعلوماتي الكاذب" (Information Illusion)، والتي تؤدي إلى تعطيل قدرة الإنسان على قراءة السياق، وتمييز الغايات، وتفكيك الرسائل المشفرة.

{بحسب تقرير مؤسسة [Pew Research Center, 2024]، فإن 62% من المستخدمين حول العالم لا يكلفون أنفسهم عناء التحقق من مصادر المعلومات قبل مشاركتها، ما يشير إلى أزمة ثقة في الوعي وليس في الأدوات. ويؤكد التقرير ذاته أن "معدلات الاستجابة العاطفية للمحتوى تفوق الاستجابة العقلانية بنسبة 2:1"، ما يفسر كيف تسبق الانفعالات القرارات، وكيف تُقاد السلوكيات ببصائر منطفئة}.

ولعلّ أخطر تمظهر لضعف البصيرة هو حين تُدمج (الأيدولوجيا مع التقنية)، (والسلطة مع التأثير)، فيُعاد تشكيل الإدراك العام بطريقة ناعمة تُغري بالانتماء وتُرهب بالخروج، فتضيغ الحقيقة بين أصوات مرتفعة (تُفنع ولا تُفنع، وتُروج ولا تُبصر، وتُراكم الصور لا المعاني).

إنّ البصيرة، كما صاغها الفيلسوف الفرنسي "غاستون باشلار"، لا تتمثل بضوء داخلي فحسب، إنما هي "قدرة العقل على مقاومة الانبهار بالعالم الظاهري"، وما أحوجنا في هذا العصر إلى هذا النمط من المقاومة المعرفية.

ففي "عصر الشفريات والعتبات العمياء"، لا يُكفي أن نُبصر بأعيننا، لكن أن نرى بما وراء النظر، أن نسمع ما لم يُقال، وأن نشعر بالمعنى قبل أن نُصق للشكل.

فهل نحن على استعداد لإعادة تشغيل بصيرتنا... أم سنكتفي بأن نُشاهد ضوء الوهم ونحن نغرق فيه؟

المحور الثامن/ "الجسيماتُ الشاردةُ في مَخَابِرِ الوَهمِ" {عنفُ الإدراكِ وتصدُّعاتُ الانتماءِ في عصرِ التَّوجِيهِ الفائقِ}

التمهيد

«كلُّ ما تراه قد يكونُ مَعْدًا لكي تراه فقط، لا لكي تفهمه»
هذا ما يُمكن أن يُلخَّصَ عصرًا باتت فيه أدواتُ الإدراكِ جماعيةً، بينما الحقيقةُ فرديةٌ...
وربما مُصادرةً.

لقد بات العقلُ الحديثُ يطفو في سُحْبٍ كثيفةٍ من التَّوجِيهِ غير المباشر، حيث لا تُلقَى الأفكارُ في رأسه كما تُلقَى الحجارة، انما تُنقَشُ كما يُنقَشُ الماءُ في ذاكرته السيبرانية. إننا نعيشُ زمنًا لا يُعادُ فيه تشكيلُ وعينا فحسب، زمنٌ يُصاغُ فيه انتماؤنا، ويُعادُ برمجةُ تفضيلاتنا، وربما يُهندسُ فيه شعورنا بذواتنا ومَن نحن.

في هذا المحور، نرصدُ تموضعاتِ "العنفِ الإدراكيِّ" كأداةٍ مركزيةٍ تُمارسُها القوى الفائقة على الإدراكِ الجمعي، ونتتبعُ آثاره على مفهوم "الانتماء" الذي كان يومًا ما مستقرًا في الجغرافيا والثقافة، فإذا به اليوم يتوزع على خوادمٍ سحابيةٍ ومنصاتٍ مشروطةٍ بالتحكُّم. فما الذي يُنتجُه عصرُ التَّوجِيهِ الفائق من تصدُّعاتٍ في الهويَّات؟ وما معنى أن نكون أنفسنا في زمنٍ تُعدُّ فيه خياراتنا سلفًا؟

سنتناول هذا عبر وحداتٍ تحليليةٍ متسلسلة: من بنية العنفِ الإدراكي، إلى نماذج الانتماء المُصنَّع، مرورًا بتحوُّلات الشعور بالذات في ظلِّ السِّرديات المهندسة، وصولًا إلى ما يمكن أن نُسميه: تفكيكُ المواطنِ الرقميِّ، وانبعاثُ الهويَّةِ المُشفَّرة.
{هل ما نراه هو ما نختاره؟!}

{هل مَن نكون، هو ما نحن عليه فعلاً... أم ما صيغَ لنا أن نكونه؟!}
{وهل بقي للانتماءِ معنى... بعد أن صارَ يُوجَّه كإعلانٍ في شاشةٍ نعرفُنا أكثرَ مما نعرفُ أنفسنا؟!}
هذا ما نحاولُ سبره...

[الخرائط المبعثرة...حين تفقد الجغرافياً بوصلتها]

في البدء كانت الجغرافيا ترسيمًا للحدود وتعيينًا للمجال، ثم ما لبثت أن تحولت إلى خزان للهوية، وأداة للسلطة، ومسرح للصراع. غير أن ما يشهده العالم اليوم هو تآكل تدريجيّ لبديهيات الجغرافيا السياسية كما عرفها القرن العشرون. لم تعد الخريطة تعني السيادة، ولم تعد الحدود تعني الحماية، ولم يعد الترسيم ضماناً للقرار. لقد دخلنا، دون إعلان رسمي، زمن "الخرائط المبعثرة"، حيث تتشظى الجغرافياً وتتآكل السلطة، ويتنازع الداخل مع الداخل أكثر من صراعه مع الخارج.

يُعاني العالم من تصاعد ظاهرة "اللايقين الجغرافي"، حين تتكاثر الكيانات فوق الخرائط الرسمية: {مدنٌ عائمة باللاجئين، مناطق خاضعة لجماعات فوق الدولة، نقاط سيطرة بلا تعريف قانوني، وحدود رقمية تتجاوز الحدود المادية}. لم تعد العواصم هي مركز القرار، إنما قد تدار بعض الدول من غرف مظلمة في الخارج، أو عبر تطبيقات على الهواتف الذكية. وهنا، تفقد الخرائط شرعيتها، ليس لأنها زالت، لكن لأنها لم تعد تمثل الواقع.

يُشير تقرير "مؤشر الهشاشة الجغرافية" لعام 2024، الصادر عن مركز الدراسات الجيوسياسية في برلين، إلى أن أكثر من 41% من دول العالم باتت تعاني من شكل ما من أشكال "تفكك القرار السيادي"، سواء بسبب التدخلات الخارجية، أو الحوكمة المزدوجة، أو الفجوات التكنولوجية. أما في (الشرق الأوسط)، فترتفع هذه النسبة إلى 63%، بحسب المؤشرات الميدانية لتحكم الجماعات غير الدولية بالمناطق، وتفكك الشبكات الوطنية للاتصالات والمواصلات والخدمات الأساسية.

تُضاف إلى ذلك ظاهرة "المدن الكونية غير المتجانسة"، التي لم تعد تُعبر عن النسيج الوطني للدولة، كونها باتت أشبه بجزر سكنية واقتصادية محصنة، لها قواعدها الاجتماعية والرقمية المستقلة. وعلى الجانب الآخر، يتكوّن ما يُشبه "الفراغات السيادية"، وهي المساحات التي لا تديرها الدولة فعلياً، ولا تغطيها المؤسسات، لكنها تُدار عبر شبكات التهريب أو تطبيقات الاقتصاد الموازي.

إنّ هذه البعثرة الجغرافية لا تعني فقط ضعف السيطرة فحسب، لكنها تعني أيضاً ضعف التخطيط، وتآكل بوصلة الرؤية الوطنية. حين تُصاب الجغرافيا بفقدان المعنى، يضع القرار، ويتحوّل الوطن من حاضنة وجود إلى خريطة خاوية من الروح، حيث لا يكفي أن نرسم الحدود، لكن علينا أن نملأها (بالسيادة، والعدالة، والانتماء، والمعنى). فالخطر لم يبت في أن نفقد الأرض، الخطر في أن نفقد الأرض قدرتها على أن تصبح وطنًا.

{فهل نجرؤ على إعادة رسم الخرائط ليس بالمسطرة، إنما بالكرامة والبصيرة؟}

"تحوّلات الطبقات الكونيّة" [حين يُعاد ترتيب الامتياز والهشاشة]

في الأزمنة التقليدية، كان الامتياز يُقاسُ بالمال أو السلطة أو النسب أو القرب من مراكز النفوذ. أمّا اليوم، فإنّ خريطة الامتياز والهشاشة تمرُّ بتحوّلات جذرية لا تُرى بالعين، لكنها تُشعر في العظم. فصاحب الامتياز المعاصر قد يكون من (يملك مهارة التشفير)، أو من (يجيد التخفي في بنى البيانات)، أو من (يستطيع التنقل في العوالم الرقمية والواقعية برشاقة المجاز). في المقابل، أصبح الهشّ، هو من لا يملك أدوات القراءة الجديدة للعالم، ولا يدرك أنّه بات مكشوفاً أكثر ممّا يظن، ومستهدفًا وهو لا يشعر.

لقد أصبحت الطبقات الاجتماعية في العصر الجديد غير مرئية، لكنها أكثر قسوة. ولم يعد الفقر يعني الجوع بالضرورة، لأنه قد يعني العجز عن التكيف مع موجات التغيير، أو الغرق في منصات تُدمن استهلاك الذات دون أن تُنتج أيّ أثر. هناك فقر في "الوصول إلى المعنى"، وامتياز في "التحكم باللاوعي الجمعي". وهناك طبقة تعيش على أطراف الخوارزميات، تستنشق ما تبقى من بيانات، بينما الطبقة المسيطرة تُدير الاقتصاد والوعي والثقافة من خلف شاشات السر.

لم تعد الهشاشة مرتبطة فقط بالاقتصاد أو الصحة أو التعليم، فلقد أصبحت هشاشة بنيوية في "حق أن تكون مرئيًا"، أو أن تُعرفَ كما أنت، وليس كما يُعاد تشكيلك رقمياً. هناك من يُعاد إنتاجه كصورة، وكعلامة، وكمُنتج، فيما يتأكل كإنسان. وهناك من اختار الهامش الواعي، على المركز المصنّع، لئلا يفقد ذاته.

إنّ الطبقات الجديدة لا تقوم على الأصول العرقية أو القومية أو الطبقيّة الكلاسيكية، إنما تقوم على معيار واحد: [هل تملك أدوات التفاعل الذكي مع العصر؟ أم تُدار ضمنه دون أن تدري؟]. وهنا يُعاد تعريف الامتياز بقدرتك على حماية ذاكرتك، وإدارة حضورك، وامتلاك لغتك الخاصة وسط صخب التقليد والامتثال والتشويش.

من هنا، تبدو الحاجة ماسةً إلى خطاب جديد للعدالة: {لا يكفي أن نساوي في الحقوق المادية، لكن يتوجب أن نُوفّر للناس أدوات التمايز الإيجابي، والقدرة على مقاومة الفقر البطيء للوعي، وأن نُعيد النظر في مفردات "النجاح" و"القيمة" و"المكانة"، بعيدًا عن "معايير السوق الرقمي" التي تُقيّمنا بعدد المتابعين، أو التفاعل، أو البيانات المجمعة}. إنّ العالم يُعاد ترتيبه، ليس بين الشمال والجنوب، وليس بين الأغنياء والفقراء، لكن بين من يفهم أين يقف، ومن يعيش ظلّه في مرآة الشاشات.

المحور التاسع/ " العالمُ المُعلَّقُ... حينَ تتهاوى المَرَجِياتُ وتضيعُ البُوصلات "

التمهيد

«الخطرُ الحقيقيُّ لا يكمنُ في أن تُصبحَ الآلةُ تُفَكِّرُ، لكن في أن يُصبحَ الإنسانُ لا يُفَكِّرُ»

— برتراند راسل

في خِصْمِ الانفجارِ المعرفي، والتشظي السردِي، والتفكك المرجعي الذي يطبع عصرنا، لم يَعدَ الإنسانُ محاطًا بأطرٍ فكريةٍ واضحة، ولا بأنساقٍ قيميةٍ مستقرة، ولا بإجماعٍ إنسانيٍّ حول المعنى. تهاوت المقولات الكبرى كما تساقطت القناعات الراسخة، وبات الفردُ، كما الدولة، مُعلَّقًا بين ظلالٍ كثيرةٍ من "الاحتمال"، وغيابِ مؤلَمٍ لـ "اليقين". لقد أصبحنا نعيش في كوكبٍ يضجُّ بالمعلومات، ويئنُّ من فوضى التفسيرات، ويتغذى على الغموض. حيثُ تحوّلت المرجعيات الدينية والفلسفية والسياسية إلى مُجرّد علامات تجارية تتصارع على الوعي والهيمنة، دون أن تقدّم خلاصًا روحيًا أو مشروعًا وجوديًا جامعًا.

وهكذا، لم يَعدَ السؤال فقط عن "الحقائق"، انما عن "ما تبقى من الحقيقة" في زمن انفجرت فيه البدائل، وتداخلت فيه الأدوار، وتحول الخطاب إلى ضوضاء، والمواقف إلى ارتجال، والهويات إلى ارتداءات موسمية. هذا المحور إذاً ليس متابعةً تقليديةً لما سبق، انما محاولة للكشف عن العطب الأكبر الذي يسري في قلب الحضارة الحديثة: {غياب المرجع، وتآكل البوصلة، وتحلُّل اليقين}. وهو استكمالٌ عضوي لما تناولناه من تشفير المعنى واستهلاك البنى وتفكك السرديات، لكنه يتّجه الآن إلى لبّ الأزمة: {الضياع الكوني في تعريف الحقيقة والغاية والجدوى}. "هل هو عصرٌ انهيار المرجعيات الكبرى؟!"

{مِنَ الدِّينِ إِلَى الفَلَسَفَةِ إِلَى القانون}

في الأزمنة الكلاسيكية، كانت المرجعيات الكبرى تُشكِّلُ بُنى المعنى ومقاييس الفهم؛ الدين كان حارسَ الأخلاق والهوية، والفلسفة كانت مشرط النقد وسُلَّم المعقول، أما القانون، فقد بدا كخيطة النظام الذي يشدُّ المجتمعات إلى فكرة العدل المشترك. لكنّ هذا الثالث، الذي ظلّ لقرونٍ يكوّنُ "عقل العالم"، يشهد اليوم اهتزازًا غير مسبوق؛ إذ تتفكك شرعيته المعرفية، وتتقلص سلطته التفسيرية، وتُسحب من تحته الأرض التي طالما بدت صلبة.

فهل نحن نعيش حقًا زمنَ انهيار المرجعيات الكبرى؟ أم أننا أمام تحولٍ بنيويٍّ في طبيعة "المرجعية" ذاتها؟

لقد تغيّر العالم بما يكفي ليتحوّل الإيمان من سلطةٍ روحيةٍ شاملةٍ إلى تجربةٍ ذاتيةٍ فردانيةٍ شديدة الخصوصية؛ لم يَعدَ الإنسان الحديث يسألُ الوجود من خلال وصايا فوقية، انما عبر حواراته الداخلية، وتجاربه الشخصية، وصدماته المعرفية اليومية. {في استطلاع عالمي أجرته (Pew Research Center) 2023)، تبيّن أن نسبة الشباب في أوروبا الغربية الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم "لا دينيون" تجاوزت 60%، وهي نسبة ترتفع عامًا بعد عام، وتؤشّر على الانفكاك العميق بين الإنسان والمرجعية الدينية بوصفها مرآة وجود مطلقة}.

أما الفلسفة، التي كانت تُدرّس بوصفها مدخلًا إلى {الحقيقة والتأمل والنقد}، فقد انكفأت. في الكثير من الأنظمة التعليمية. إلى مجرد (تاريخ للأفكار، لا يُنتجُ مرجعيةً، لكنه يُفكِّكها). تراجع حضور الفلسفة في مناهج الجامعات الحديثة، وسيطرة الفكر النفعي (Pragmatism) على السياسات العامة، يشيران إلى نزوحٍ عن العمق الوجودي للفكر إلى أدوات التأقلم مع {الأسواق والسياسات والآلات}.

وحتى القانون، الذي ظلّ قرونًا ضابطًا للعلاقات، لم يَسَلَمَ من الانهيار. ففي عالم باتت الشركات العابرة للقارات تُنازع الدول على السيادة، وصار الذكاء الاصطناعي يصوغ القرارات، لم يَعدَ القانون ذا سلطةٍ مطلقة، كونه أصبح محلّ تفاوض، وميدانًا للصراع بين المصالح. {تقرير World Justice Project 2024 يُظهر تراجعًا عامًا في "مؤشر سيادة القانون" في أكثر من 70 دولة، حتى في الديمقراطيات المستقرة، حيث تُستبدل المعايير بالمرونة، والأخلاق بالإجرائية، والعدالة بالموازنات السياسية}.

لكنّ السؤالُ الأعظم ليس: {لماذا تهاوت هذه المرجعيات؟ بل: ما الذي أتى بديلًا عنها؟}

الإجابة المركبة: {لا شيء واضحٌ بعد}. فالمرجعية الجديدة تتشكّل في ظلال الفوضى: {خوارزميات بلا روح، مشاعر بلا تمركز، سلطات معرفية تنتجها التريندات، وحقائق تُصاغ عبر الصور وليس عبر الأفكار}. من كان يُمثّل "الحق" أمس، أصبح مجرد رأي في سيل اللاتقيين. ومن كان يحكم باسم "العدل"، صار يُسأل عن شرعيته في غرف الشات الذكية، ومنصات البودكاست.

إنه، بلا مبالغة، عصر (ما بعد المرجعية)، حيث تُنتج السلطة ليس من "العلم" انما من "الوصول" (Reach)، ولا من الحق بل من حجم التفاعل. في هذا السياق، تتحوّل المرجعية من أن تكون "سموًا معرفيًا" إلى أن تصبح "جاذبية رقمية". ومع ذلك، فإنّ الفراغ الذي تتركه المرجعيات الكبرى لا يُملأ بالعدم، انما بخطر الانزلاق إلى سلطات جديدة: {سلطات "الذكاء الاصطناعي"، أو "السوق"، أو حتى "القبيلة الرقمية" التي تفرض انتماءها دون نقدٍ أو عقل}.

{فهل سيكون هذا الانهيار بوابةً لتحرّر الإنسان من سلطات ماضوية؟}

{أم أنّه سيقود إلى عصر جديدٍ من "الوثنيات الرقمية" المقنّعة؟}

{وهل نحتاج إلى مرجعيةٍ جديدة؟ أم إلى طريقة جديدة للتفكير دون مرجعيات؟}

سؤال سيبقى معلقًا حتى ننتقل من العتبة إلى العمق.

"الأنظمة البديلة للمعنى والسيطرة" [بين التقنية والسوق والهوية]

في اللحظة التي بدأ فيها الإنسان المعاصر يشعر بانحسار النصوص المرجعية الكلاسيكية، وارتباك المعايير الكبرى التي لطالما كانت تمنحه المعنى وتحدد له مسارات السلوك، برزت أنظمة بديلة تسعى لاحتلال هذا الفراغ، لكنها لا تفعل ذلك عبر البناء القيمي أو النقدي، لكن من خلال السيطرة الناعمة على مصادر الوعي والقرار والانتماء.

لم تعد المرجعيات الحديثة قائمة على "الحقائق الكبرى"، فلقد باتت تُنسج من (أقمشة الفرص السريعة)، ومن مزيج الرغبات المؤدلجة داخل بنى خفية ذات طبيعة شبكية: (تقنية واقتصادية وهوياتية) في آن. وبهذا تحولت (المرجعية) من أداة للوعي إلى خوارزمية موجهة للاستهلاك، ومن سلطة أخلاقية إلى (منتج رمزي) قابل للتكيف، والبيع، والتسويق.

لقد غدت الخوارزميات اليوم، بما تحمله من قدرة على التنبؤ والتوجيه، "نصوصاً مرجعية" لمرئية، تُمارس تأثيراً يفوق بكثير سلطة (الآباء، والمعلمين، والمربين)، بل وحتى الرموز (الدينية والسياسية). فالأفراد بدأوا يستقون مواقفهم، وعواطفهم، واختياراتهم اليومية من إشارات رقمية تأتيهم عبر تطبيق أو إعلان أو (ترند مصمم سلفاً). وأصبحنا نعيش ما يمكن تسميته بـ "مرجعية الخوارزم" وهي ليست سوى صيغة تقنية للمراقبة المبطنة وإعادة تشكيل الإرادة.

في السياق ذاته، لم تعد السلطة تنبثق من مؤسسة أو خطاب أيديولوجي، لكنها باتت تُمارس عبر منظومات السوق: (الأسعار، والماركات، ومؤشرات البورصة، وآليات التصنيف والتقييم والترتيب). فالهوية اليوم تُصنع وتباع في الوقت نفسه، ويُعاد إنتاج الإنسان عبر "السلع الثقافية" وليس عبر القيم أو الدساتير أو الحوارات.

إنَّ الخطورة هنا تكمن في أنَّ هذه الأنظمة البديلة لا تعلن عن نفسها كسلطات حقيقية، لكنها تمنح الفرد وهم "الخيار الحر"، بينما هو في الواقع يتحرك ضمن (مسار مرسوم مسبقاً)، يخدم مصالح بعينها، ويعيد إنتاج المنظومة ذاتها.

ونحن إذا أردنا أن نحلل هذه الأنظمة ونفكك تأثيرها المتعدّي، فإننا بحاجة إلى إعادة تعريف (السلطة)، ليس بوصفها مجرد أداة قهر أو قرار، لكن باعتبارها بنية توجيه غير مرئية، تُمارس عبر "تصميم المعاني"، وتوليد "احتياجات" ليست حقيقية، لكنها مصممة لتبقي الإنسان (مستهلكاً لا متسائلاً)، (تابعاً لا مُبادراً).

هكذا، نكتشف أنَّ عصر الشُّفَرَات لم يصنع أدوات جديدة فقط، إنما أنشأ "ديانات بديلة" - لا تُسمى كذلك - ولكنها تستحوذ على (الإيمان والطاعة والاتباع). وأنَّ "العتبات العمياء" ليست مجرد مناطق رمادية في الفهم أو الإدراك، بل هي "مناطق تسليم صامت"، تُمارس فيها أقصى أنواع السيطرة تحت لافتة الحرية والتحديث والحدثة ذاتها.

"السيطرة الشبكية.. من الخوارزميات إلى الجاذبية الرمزية"

لقد تغيرت طبيعة السلطة ذاتها: من القوة إلى النفوذ، ومن القانون إلى الخوارزم، ومن المؤسسة إلى المنصة، ففي بيئة تُحدّد فيها الخوارزميات ما نراه، وما نحبه، وما نُشاركه، أصبحت السلطة تفعل فعلها من وراء ستار "الاختيار الحر"، في عملية تطبيع خبيثة تجعلنا نُحب ما تمّ برمجته لنا سلفاً. هنا لا تُمارس السلطة من الأعلى إلى الأسفل، لكنها تمارس من خلالنا، وعبرنا، ونحن نظن أننا نختار.

كذلك السوق، فإنه لم يعد سوقاً للسلع فحسب، فلقد تحوّل الى ساحة للتمثّلات والهويات والصّور الرمزية. في هذا المشهد، تُمثّل العلامات التجارية الكبرى، والشخصيات المؤثرة، والمحتوى المُعوّلّم، أدوات تجميع وإخضاع في آنٍ معاً، تُعيد تشكيل اللاوعي الجمعي بلغة "الترند" و"الفيروسية" وليس بلغة القناعات.

{تُشير الإحصاءات العالمية إلى أن أكثر من 90% من المحتوى المُشاهد عبر الإنترنت يُحدّد من خلال خوارزميات المنصات، وفقاً لتقارير "Statista" و"DataReportal" لعام 2024}. وهذا يعني أنّ التدفق الرمزيّ اليوم لم يعد عشوائياً، فقد أصبح موجّهاً، ومُراقباً، ومُستثمراً سياسياً واقتصادياً، ضمن هندسة إدراكية غير مرئية.

{في تقرير "WEF Global Risks Report" لعام 2024، صُنّف خطر "المعلومات المضلّلة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي" كأحد أخطر التهديدات على الاستقرار السياسي والاجتماعي العالمي}. وهذا يضعنا أمام مشهدٍ لم تُعد فيه السيطرة تعني المنع، انما تحوّلت الى "التوجيه البصريّ والرمزيّ" نحو ما يُراد أن نراه ونستهلكه ونتبنّاه من أفكار.

في ضوء ذلك، لم تُعد المقاومة تكمنُ فقط في الاحتجاج السياسي، لكنها باتت تتبدى في استعادة أدوات الإدراك، وتفكيك هندسة السيطرة الرمزية، وفضح اقتصاد الانتباه الذي يحوّل الإنسان إلى {مُستهلكٍ مُراقبٍ بلا إرادة معرفية}. لقد أصبحت (المنصات مجازاً سياسياً)، (والخوارزميات مذهباً معرفياً)، (والإعجاب الجماعيّ آليةً للمراقبة الذاتية).

وعليه، فاستشراف المستقبل في هذه البيئة الشبكية يتطلب يقظة معرفية، لا تُطوّر من أدوات الحماية السيبرانية فحسب، انما من أدوات تفكيك المعنى، وتحرير الذات من سطوة الشّفرات الناعمة، التي لا تُقيّد الجسد لكنها تُبرمج الرؤية. {هل ندرك أننا نُعاد تشكيلنا كلّ يومٍ ونحن نبحثُ عن ذواتنا في عيون الآخرين... على شاشة لا ترانا؟}

{هل ما نُشاركه في لحظة تواصلٍ، هو حُرّيّتنا... أم نموذج استهلاكٍ وُجّه إلينا؟}

”إنتاج الطاعة الرمزية.. كيف تُهندَس العقول دون قيود؟“

التمهيد

”ليست الطاعة دائماً ثمرة القسر، انما قد تُزرع في الأرواح كما تُغرس الزينة في الحدائق“
- ميشيل فوكو (Michel Foucault)

في هذا العصر المتشابك، لم تُعد السلطة في حاجة إلى فرض القهر لتضمن الامتثال، كونها باتت تمتلك أدوات أذكى، وأكثر سلاسة، تُغرس بها أشكالاً من ”الطاعة الرمزية“ داخل الأذهان، تُمارس فيها السيطرة من دون أن تُعلن، ويُعاد فيها تشكيل السلوك العام من خلال أنظمة ناعمة تستبطن الانقياد، وتُلبس لباس العقلانية أو التطور أو حتى الحرية.

تهدف هذه الوحدة إلى تفكيك آليات إنتاج الطاعة الرمزية بوصفها الشكل الأكثر خفاءً من السيطرة المعاصرة، وتحليل الأدوات المستخدمة لشرعنة الخضوع، ورصد كيف يُعاد بناء السلطة في اللاوعي الجمعي، ليس عبر الإكراه، لكن عبر (الإقناع، والمحتوى، والرمز، والسرد، والسوق، والتعليم، والترفيه).

1. السلطة المُقنعة.. (من العصا إلى الشاشة)، من (”العقوبة“ إلى ”الترغيب“)، تحولت أدوات السلطة إلى وسائط مقنعة تُعيد بناء النظام داخل العقل. في السابق، كان السجن رمزاً للردع، أما اليوم فالهاتف الذكي، والإعلانات، والمقررات الدراسية، والمسلسلات... باتت كلها أدوات لإعادة تشكيل الإنسان من الداخل. إن إنتاج الطاعة لم يعد يتطلب شرطياً أو قاضياً، انما يكفي مؤثر رقمي مشهور، أو معلومة ”موثوقة“ في محرك بحث، أو خوارزمية تُرشح لك ما يُفترض أن تعرفه وتؤمن به.

2. الطاعة الجمالية.. (عندما يُصمَّم القمع بلون زاهٍ)، في الأنظمة الرمزية الحديثة، يتم ترميز السيطرة ضمن خطاب ”التنمية“، و”الإلهام“، و”الرفاه“، بل و”التمكين“. تُنتج المجتمعات خطاباً يوهما بأن ما تتلقاه هو حرية، بينما هو في جوهره إعادة قولبة للعقل والتصرف. ما يُسمَّى ”التعلق بالعلامة التجارية“ في التسويق، أو ”حبّ الزعيم“ في السياسة، أو ”إدمان المنصة“ في التقنية، هو طاعة رمزية مغلفة بالذلة والاختيار.

• أمثلة حية من العالم:

أ. في الصين، يُستخدم نظام النقاط الاجتماعية Social Credit System لترتيب المواطنين بحسب ”صلاحهم“ وفقاً للمعايير التي تضعها الدولة، مما يخلق نمطاً من ”الطاعة السلوكية الذكية“.

ب. في الولايات المتحدة، تسوّق البيانات الشخصية عبر منصات التواصل كوسيلة لرسم سلوك الأفراد وتوقعاتهم، وهو ما أظهرته فضيحة ”Cambridge Analytica“.

ج. في بعض الدول العربية، يُعاد تدوير رموز الطاعة ضمن المحتوى الديني أو الثقافي أو الوطني، حتى تغدو المعارضة خروجاً عن ”المقدس“ الجمعي.

3. الطاعة التعليمية.. (كيف تُبرمج المدرسة الإنسان منذ الطفولة؟)، من المناهج التي تُعيد إنتاج التراتبية، إلى أنظمة التعليم التي تكافئ التكرار وليس التفكير، نجد أنّ الطاعة الرمزية تبدأ مبكراً، حيث يُدرَّب الطفل على الامتثال (لشكل وليس لجوهر)، وعلى (الخوف من الخطأ وليس حبّ الحقيقة)، وعلى (أن السلطة دائماً على صواب، وأن التمرد مجلبة للفوضى).

4. الطاعة الاقتصادية.. (حين يُحوّل الاستهلاك إلى انتماء)، تتحول كثير من القرارات الاستهلاكية - شراء منتج معين، الانتماء لفئة محددة، أو حتى نمط العيش - إلى شكل من أشكال الطاعة الرمزية. فالشخص يشعر أحياناً أنه ”حرّ“ في اختياراته، بينما هو يتبع نمطاً مبرمجاً تم تشكيله عبر حملات ذكية تسوّق له ما يجب أن يريده.

5. قراءة تحليلية مقارنة

أ. تختلف الطاعة الرمزية بين النظم الشمولية والنظم الليبرالية، لكنها تتقاطع في أنّها تُمارس السيطرة عبر اللاوعي الجمعي.

ب. الطاعة الرمزية ليست دائماً سلبية، لكنها حين تُستخدم لإلغاء النقد، وقتل الاختلاف، وصناعة قطيع وديع من ”المستهلكين“، تتحوّل إلى خطر حضاري.

—{الحصاد}—

الطاعة الرمزية هي أكثر أشكال الطاعة خداعاً، لأنها لا تُفرض بالقوة، انما تُزرع عبر المعنى. ومن هنا تأتي خطورتها. إنّ مقاومة الطاعة الرمزية لا يمكن أن تتمّ بالشعارات فقط، انما عبر الفكر، ولا بالمواجهة المباشرة، بل بوعي نقديّ يُسائل الرمز، ويعرّي المعنى، ويعيد تشكيل العلاقة بين الفرد والمعرفة والسلطة.

{فالعالم الجديد لا يُدار عبر الأوامر فحسب، انما يُدار أيضاً عبر الإيحاء. والقيود القادمة قد لا تُرى، لكنها ستكون أكثر إحكاماً من السلاسل}.

{هل ندرِك أنّنا نطيع... ونحن نضحك؟}.

"التشوش الجيوبوليتيكي... عالم بلا بوصلة"

في الأزمنة التقليدية، كانت الجغرافيا تُحدّد المصير، وكانت الدول تُبنى وتُدافع وفق خطوط تُرسم على الخرائط، وتُحرَس على الأرض. أمّا اليوم، فقد بدأ مفهوم الجغرافيا يفقد صلابته، وبدأت الحدودُ تذوبُ في مدارات التحالفات الشبكية، وتتحولُ الخرائط من رموز سيادةٍ إلى أشكال مرنةٍ من التموضع المتقلب.

يشهدُ العالمُ اليوم تصاعداً في ما يمكن تسميته بـ "التشوش الجيوبوليتيكي" (Geopolitical Obfuscation)، حيث تتداخل الأدوار بين الخصم والحليف، وتُستبدلُ التحالفاتُ طويلة الأمد بصفقات آنية، وتُعادُ صياغةُ المصالح عبر طاولاتٍ جديدةٍ لا تُضبط بموازن الكتلة أو القرب الجغرافي، إنما تحكم بقواعد السوق، وتدفقات الطاقة، وشيفرات التفوق التكنولوجي.

فلم تُعدّ الدول تُصنّف بسهولة ضمن "محور" أو "معسكر" كما كان في الحرب الباردة، إنما أصبحت الدولة نفسها تتحرك داخل فضاءٍ متعدد التوجهات، بحسب ضرورتها الاقتصادية، وهواجسها الأمنية، ومرونتها الاستراتيجية. وبدلاً من مبدأ "العدو التقليدي"، نعيش لحظة "العدو المتحول"، حيث تتبدلُ الخصومة إلى شراكة، والشراكة إلى خصومة، وفق تغيّرات يومية في ميزان الطاقة، وسوق الحوسبة، والتوترات الإقليمية.

وتزداد الخطورة حين يتحوّل هذا التشوش إلى سياسة، وتُصبح حالة "اللايقين الجيوسياسي" هي الوضع الطبيعي الجديد. فالدول الصغيرة والنامية تجدُ نفسها في حالة "توسّط هش"، عالقة بين مصالحٍ كبرى لا تملك أدوات التوازن معها، ولا تملك ترف الحياض التام، وتضطر إلى خياراتٍ مريّة بين الاصطفاف والانكماش!

{وفقاً لتقارير "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" (ECFR, 2024)، فإن أكثر من 67% من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تعرّف علاقاتها الخارجية اليوم بأنها "متعددة المحاور ومتغيرة حسب المصالح"، مقارنةً بـ 21% فقط في مطلع الألفية الثالثة}. وهذا التحول يُشير إلى انفراط عقد "المعسكرات المستقرة" وبداية عصر "الجغرافيا العائمة".

{كما يوضح تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" (WEF, 2023) أن نسبة الدول التي تشهد تراجعاً في وضوح التحالفات الاستراتيجية لديها بلغت 43% خلال خمس سنوات فقط، نتيجة للاضطرابات الجيوسياسية، وحروب الظل، والضغط التقني، والاعتماد المتبادل غير المتكافئ في سلاسل الإمداد}.

في ظل هذا، لم تُعدّ السيادة متكافئة، فلقد أصبحت "سيادة نسبية"، تعيش في حدود ما تتيحه بيئة التموضع الجيوسياسي، وليس ما تريده إرادة الدولة فقط. وتدفع الشعوب الثمن حين تُدار خرائطها بوحى القوى الخارجية، فتتحولُ الجغرافيا من "وطن" إلى "ممر"، ومن "حلم سيادي" إلى "ساحة تصفية حسابات".

هذه المرحلة لا تحتل المسكنات، فهي تتطلّب هندسة جديدة للعلاقات الدولية، تعترف بسيولة المصالح، لكنها لا تتنازل عن بناء "الرؤية الوطنية". فمن لا يصنع موقعه الجيوسياسي اليوم، سيجده مرسوماً له غداً على يد الآخرين، وفي غير مصلحته.

المحور العاشر/ "العبورُ الواعي في زمنِ التَّشْطِّي" [كيفَ نعيشُ عصرَ الشِّفَرَاتِ بلا أن نضيعَ في عتباتِهِ العَمِياء؟]

التمهيد

«ليست الكارثة في أن نعيشَ زمنًا مضطربًا، لكن الكارثة في أن نعيشهُ بعقلٍ مألوفٍ لا يفهمُ اضطرابه.»

– المفكر زيجمونت باومان

لقد استعرضنا محاور هذه الدراسة تحولاتِ العصر الحديث، من تَفَكُّكِ البُنَى، إلى تآكل الرموز، إلى ضياع المعاني، وذوبان الهُويَّات. وتكشَّف لنا أننا لسنا فقط داخل مرحلة جديدة من التاريخ، إنما نحن داخل "تحوُّل في معنى التاريخ نفسه"، إذ لم تُعد فيه القيم ولا الحقائق ولا المؤسسات كما كانت، فقد أصبحت كلها تخضع لرقصٍ دائمٍ بين التحديث والتشويش، بين الإبداع والتزييف.

في هذا المحور، ننتقل من التشخيص إلى الإرشاد، من التحليل إلى المعالجة، من الأسى إلى الأفق.

☒ الفقرة الأولى/ ما الذي يفرضه علينا هذا العصر؟

ليس المطلوب أن (نقاوم) العصر بمنطق الرفض المطلق، ولا أن (نتماهى) معه بمذلة التبعية، إنما المطلوب أن نتموضع بذكاءٍ استراتيجيٍّ داخل شبكته الكونية، مع الحفاظ على الهوية، والتمسك بالبوصله الأخلاقية، والإبداع في إعادة تعريف الذات.

1. نحتاج إلى إعادة تعريف معنى "المعرفة" بعيداً عن التكديس، نحو مهارات (التأويل، الربط، التفكير، إعادة الصياغة، والتكيف الذكي).

2. نحتاج إلى إعادة ضبط العلاقة بين الإنسان والتقنية: {لا بوصفها آلة استعباد، ولا أداة ترف، إنما بكونها شريكاً تطورياً يجب ترويضه وليس الانصهار فيه}.

3. نحتاج إلى إنتاج خطاب إنسانيٍّ جديد، يُزاوج بين (التقدم التكنولوجي والضمير القيمي)، بين (الذكاء الاصطناعي والبصيرة الأخلاقية).

الفقرة الثانية/ التحوُّط الوجودي والاستعداد المعرفي

يجب أن يتحوَّل التعليم من {التلقين إلى التكوين}. من {العلم بوصفه مادةً إلى العلم بوصفه ممارسة}. من {الطالب الذي يُسأل إلى الإنسان الذي يُسأل}. وهذا يفرض ثورةً (في المناهج، في المعايير، في الأدوات).

ويُشكل بناء "المرونة الوجودية" جزءاً من هذا التحوُّط. أي القدرة على تحمُّل الغموض، واستيعاب التناقض، والتعايش مع اللايقين، دون السقوط في العدمية أو الدوغمائية.

الفقرة الثالثة/ الدولة ... بين الرقمنة والسيادة

على الدول – خاصةً النامية منها – أن تفهم أن سيادتها لم تُعد تُقاس فقط بالحدود الجغرافية، إنما بالسيادة على البيانات، والقدرة على إنتاج المعرفة، والتموضع في سلاسل القيمة الرقمية، وبذلك تحتاج الى:

أ. بناء منصات وطنية لحفظ البيانات.

ب. تشريع قوانين صارمة لحماية الخصوصية والوعي الرقمي.

ج. تدريب النخب السياسية والأمنية والاقتصادية على الفهم السيبراني والذكاء الاصطناعي، ليس كخبرة فنية، إنما كمكوّن في السيادة الوطنية.

الفقرة الرابعة/ الشباب ...من التلقي إلى التأثير

الشباب هم أكثر الفئات تعرّضًا للتشتت الهويّاتي والانغماس الرقمي، لكنهم أيضًا أكثرها قدرة على اختراق الحدود التقليدية، إن أحسنّا تمكينهم:

أ. نحتاج إلى تحويل وسائل التواصل إلى أدوات للوعي، وليس ساحات للعبث.
ب. نحتاج إلى دعم المشاريع الشبابية في الحقول الرقمية والمجتمعية والثقافية، بوصفها خطوط إنتاج مستقبلية.

ج. نحتاج إلى منصّات وطنية لصناعة "الرموز الجديدة" التي {تُلهِم ولا تُضلل، تُبصّر ولا تُودلج}.

✘الفقرة الخامسة/ مسؤوليات المثقف وصانع القرار

المثقف اليوم ليس قارئًا عابرًا، المثقف الحقيقي هو مهندس رؤية. وصانع القرار، وليس مجرد موظف إداري، لكنه قائد في هندسة التحوّل. لذلك، فإنّ مسؤولياته تتجلى في:

أ. كشف الأوهام المؤسسة داخل السرديات السائدة.

ب. إعادة صياغة معاني (الوطن، الدولة، المواطنة، الرفاه، التقدّم...) بلغة هذا العصر.

ج. تحويل الفرع من المستقبل إلى دافعية للبناء.

{الحصاد}

لسنا في عصر "ما بعد الحقيقة" فقط، إننا في عصر "ما بعد المعنى". وإنّ التعامل مع هذا الواقع لا يحتاج إلى قوة عضلية أو مالية فحسب، إنه يحتاج إلى "قوة تأويل"، "قوة بصيرة"، و"قوة وعي تكاملي"، {تربط الماضي بذكاء، والمستقبل بتصوّر، والحاضر بمسؤولية}.

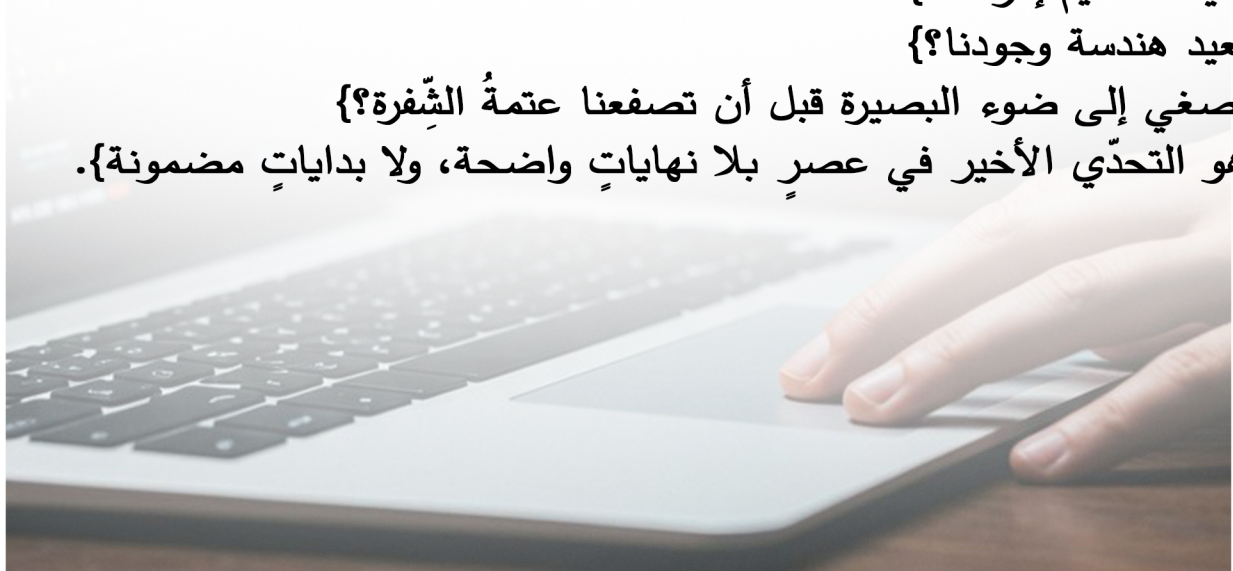
{إنّ من لا يُحسن التأويل، لن يُحسن الاختيار. ومن لا يقرأ الخريطة الكونية بهذا العمق، سيضيع في شفراتها، ويعبرُ عتباتها... وهو مُغمَضٌ}.

{هل نُعيد تصميم إدراكنا؟}

{هل نُعيد هندسة وجودنا؟}

{هل نُصغي إلى ضوء البصيرة قبل أن تصفعا عتمة الشّفرة؟}

{هذا هو التحديّ الأخير في عصرٍ بلا نهايات واضحة، ولا بدايات مضمونة}.



قائمة بأهم المصادر

1. American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). American Psychological Association.
2. Bauman, Z. (2000). Liquid modernity. Polity Press.
3. Bourdieu, P. (1998). On television. New Press.
4. Foucault, M. (1972). The archaeology of knowledge (A. M. Sheridan Smith, Trans.). Pantheon Books. (Original work published 1969)
5. Harvard Kennedy School. (2024). Digital sovereignty and the future of governance. Harvard University Press.
6. MIT Media Lab. (2024). The algorithmic influence on public discourse. Massachusetts Institute of Technology.
7. Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2023. <https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index>
8. World Economic Forum. (2024). Global competitiveness report 2024. <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2024/>
9. World Bank. (2023). Worldwide governance indicators. <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>
10. Access Now. (2023). #KeepItOn: Internet shutdowns in 2023. <https://www.accessnow.org/keepiton-report-2023/>
11. Beck, U. (1992). Risk Society: Towards a New Modernity. SAGE Publications.
12. Bauman, Z. (2000). Liquid Modernity. Polity Press.
13. Harari, Y. N. (2018). 21 Lessons for the 21st Century. Spiegel & Grau.
14. Kissinger, H. (2021). The Age of AI: And Our Human Future. Little, Brown.
15. World Economic Forum. (2024). Global Risk Report.
16. McKinsey & Company. (2023). Future of Governance in the Digital Era.
17. Bauman, Z. (2000). Liquid Modernity. Polity Press.
18. Durant, W. (1953). The Story of Philosophy. Simon & Schuster.
19. Harari, Y. N. (2018). 21 Lessons for the 21st Century. Spiegel & Grau.
20. Nye, J. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. PublicAffairs.

ينبغي للعراقيين - ولا سيما النخب الواعية - أن يأخذوا العبر من التجارب التي مرّوا بها ويبدّلوا قصارى جهدهم في تجاوز اخفاقاتها ويعملوا بجِدٍّ في سبيل تحقيق مستقبل أفضل لبلدهم ينعم فيه الجميع بالأمن والاستقرار والرفي والازدهار، مؤكداً على أن ذلك لا يتسنى من دون إعداد خطط علمية وعملية لإدارة البلد اعتماداً على مبدأ الكفاءة والنزاهة في تسنّم مواقع المسؤولية، ومنع التدخلات الخارجية بمختلف وجوهها، وتحكيم سلطة القانون، وحصر السلاح بيد الدولة، ومكافحة الفساد على جميع المستويات. ولكن يبدو أن أمام العراقيين مساراً طويلاً إلى أن يصلوا إلى تحقيق ذلك، أعانهم الله عليه

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) - النجف الأشرف

١ / جمادى الأولى / ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١١/٤

بُعْدُ التَّحَوُّلِ الحضاريّ، حيثُ يشهدُ النِّظامُ القِيَمِيّ العالميّ حالةً تصدّعٍ داخليّ في المقولاتِ الكبرى التي حكمتِ الحداثيّة: (التّقدّم، العقلانيّة، السّيادة، والحقيقة). وبحسبِ زيغمونت باومان (Bauman, ٢٠٠٠)، فإنّنا في «حادثةٍ سائلة» لم نَعُدْ نملكُ بُنياتٍ صلبةً تقوّدُ الإنسانَ أو تُؤطّرُ الفَعْلَ الاجتماعيّ. لقد انهارَ مركزُ الثّقَةِ، وتلاشتِ المرجعيّاتُ، وارتفعتِ الشُّكوكُ حولَ كلّ ما هو راسخ، فنشأتُ أجيالٌ تتدَرَّعُ بالحريةِ لتفْقِدَ وجهتها، وبالمعرفةِ لتتنازَلَ عن يقينها، وبالربطِ الثّقنيّ لتدخلَ في أعظمِ عزلةٍ رقميّةٍ عرفها الإنسانُ

بُعْدُ التَّحَوُّلِ الجيوسياسيّ؛ إذ لم نَعُدِ الصّراعاتُ بينَ دولٍ، بقدرِ ما باتتْ بينَ شبكاتٍ وتحالفاتٍ هجينةٍ، تجمعُ بينَ الدّولِ والشّركاتِ والنّخبِ الثّقنيّةِ والرّؤادِ المَعْلوماتيّين. فالصّينُ تصوّغُ منظومتها عبرَ الطّريقيّ والحزامِ وثورةِ الاقتصادِ الثّقنيّ، وروسيا تُعيدُ ترسيمَ النّفوذِ بالصّلاحِ والرّمزِ، وأمريكا تُقاتِلُ بالحجّةِ والخوارزميّةِ والصّوقِ، فيما الاتحادُ الأوروپيُّ يتخبّطُ في هويّتهِ، ويحتضنُ نخباً تتشوّفُ للعلومةِ من غيرِ روحِ

بُعْدُ التَّحَوُّلِ الثّقنيّ المعرفيّ؛ حيثُ الذّكاء الاصطناعيّ يتحوّلُ من أداةٍ إلى نظامٍ معرفيّ شاملٍ، يعيدُ تشكيلَ الإدراكِ البشريّ، ويكسرُ احتكارَ الحقيقةِ من قبلِ الفلسفةِ والدينِ والعِلْمِ. إنّ «الخوارزميّة» باتتْ تمثّلُ عقلَ العصرِ المُنتجِ للقرارِ، حتّى باتتِ القِيَمُ والأدوافُ والسُّلوكُ تُصاغُ بمنهجياتِ التّعلّمِ الآليّ، دونَ أن يشعَرَ الإنسانُ بأنّه قد تنازلَ عن حرّيّتهِ التاريخيّةِ لمصفوفاتٍ غيرِ مرئيّةٍ

كلّ هذا المشهدِ المُركّبِ يُنتجُ بيئةً عالميّةً جديدةً، ليس فيها غالبٌ ومغلوبٌ، بقدرِ ما فيها (فائزٌ خفيّ) (وخاسرٌ غيرٌ واعٍ). وما لم تُدرِكِ الأممُ المتأخّرةُ - ومنها أغلبية الدّولِ العربيّةِ والاسلامية - أنّها تُبحرُ في محيطٍ معرفيّ جديدٍ بقواربٍ قديمةٍ، فإنّها ستظلُّ تُجَدِّفُ على هامشِ التّاريخِ، تُهدِرُ طاقاتها في التّكيفِ، دونَ أن تنتجَ أيّ تأثيرٍ حقيقيّ في اتّجاهِ الرّيحِ